

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ١٣

الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1).

ما يهم الآن هو ترجمة الوعود على الورق إلى تغيير على أرض الواقع. ونحن مدينون بذلك بل وأكثر بكثير للفئات الضعيفة، وللمضطهدين والمشردين والمنسيين في عالمنا. وندين بهذا لعالم تتزايد فيه عدم المساواة وتتلاشى الثقة ويمكن رؤية نفاذ الصبر إزاء القيادة والشعور به في مختلف أنحاء العالم. وندين بهذا "للأجيال المقبلة"، كمال جاء في الكلمات المأثورة لميثاق الأمم المتحدة. في هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، يجب أن نستجيب لنداء الميثاق ونستمع إلى أصوات "نحن شعوب العالم". هكذا يمكننا التغلب على الواقع القائم لحاضرنا واغتنام الفرص الرائعة لعصرنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تستمع الجمعية إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة، في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): افتتحت الدورة السبعون

لقد مكنت الأهداف الإنمائية للألفية مئات الملايين من الناس من التخلص من الفقر. نحن نستعد الآن لمواصلة العمل مع بلوغ ما هو أسمى وأوسع نطاقا وأعماق أثرا. إن الإطار الجديد لا يضيف أهداف فحسب. بل ينسج الأهداف معا، في كل متكامل تشكل حقوق الإنسان وسيادة القانون وتمكين

للجمعية العامة بإنجاز هائل: وهو اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الملهمة. إن هدفنا واضح. ومهمتنا ممكنة. وغايتنا نصب أعيننا - وهي القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، والعيش حياة يسودها السلام والكرامة للجميع.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529263 (A)



العسكري. لماذا يكون إيجاد المال لتدمير البشر والأرض أسهل منه لحمايتهم؟ إن الأجيال المقبلة تعول علينا لترتب أولوياتنا على النحو الصحيح.

فالمعاناة اليوم وصلت لمستويات لم تشهدها أجيال؛ وهناك أكثر من ١٠٠ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأجبر ما لا يقل عن ٦٠ مليون شخص على الفرار من ديارهم أو بلدانهم. لقد طلبت الأمم المتحدة ما يقرب من ٢٠ بليون دولار لتلبية احتياجات هذا العام، أي ستة أضعاف المبلغ منذ عقد مضى. وتصارع وكالات الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني الظروف الصعبة للوصول إلى الناس. لقد كانت الدول الأعضاء سخية، ولكن الاحتياجات لا تزال أعلى بكثير من التمويل. إن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ سيكون لحظة حاسمة الأهمية للتأكيد من جديد على التضامن واستكشاف السبل الكفيلة بتحسين بناء القدرة على الصمود والتصدي لحالات الطوارئ.

لكن النظام الإنساني العالمي ليس متعطلا عن العمل؛ إنه مفلس. نحن لا نتلقى ما يكفي من المال لإنقاذ الأرواح. لدينا حوالي نصف ما نحتاج إليه لمساعدة شعوب العراق وجنوب السودان واليمن وثلاث ما نحتاجه فقط لمساعدة سوريا. لم يتم تمويل سوى ٣٩ في المائة من خطة الاستجابة التي وضعناها لأوكرانيا. أما النداء من أجل غامبيا، حيث يعاني فيها واحد من كل أربعة أطفال من توقف النمو، فقد قوبل بالصمت. هذا الانخفاض في الأرقام يزيد من المعاناة إلى مستويات قياسية. فالناس يحتاجون إلى المساعدة في حالات الطوارئ، ولكن ما يحتاجون إليه أكثر هو الحلول الدائمة لمشاكلهم. وربما يشعرون بالامتنان إذا حصلوا على خيمة، غير أن ما سيستحقونه هو العودة إلى الوطن.

إن هدفنا ليس إبقاء الناس على قيد الحياة، بل أن نوفر لهم الحياة، أي حياة كريمة. تستضيف لبنان والأردن وتركيا بسخاء

المرأة فيه أجزاء بالغة الأهمية. إن الأهداف العالمية ذات طابع عالمي. التزم زعماء العالم هنا في الجمعية بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وبالوصول أولا إلى الأكثر تخلفا عن الركب. ويمكن أن يساعدنا الزخم على التوصل إلى اتفاق قوي بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر في باريس. إذ يجري اتخاذ تغييرات هامة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الضارة. ولقد شهدت مرافق الطاقة الشمسية تخرج بمستقبل جديد للطاقة إلى حيز الوجود. هناك حراك قوي في مجال اتخاذ إجراءات بشأن المناخ.

لكن من الواضح أن الأهداف الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء لن تكون كافية. نحن نواجه خيارا: إما رفع مستوى طموحاتنا أو المخاطرة بزيادة درجات الحرارة فوق مستوى الدرجتين مئويتين، وهو ما ينصحنا العلم بعدم تجاوزه. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعني تنظيم أنفسنا بشكل أفضل. يجب ألا يكون هناك أي حواجز أو صناديق؛ أي وزارات أو وكالات تعمل بشأن مقاصد متضاربة. لننتقل من العزلة إلى التآزر المدعوم بالبيانات والتخطيط الطويل الأجل والإرادة للقيام بالأمور بطريقة مختلفة.

(تكلم بالإنكليزية)

سيكون التمويل اختبارا حاسما. وأرحب ببرنامج عمل أديس أبابا وتعهد البلدان المتقدمة النمو المتجدد باستثمار ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. إن المعونة لها تأثير، ولكن بلدان قليلة حققت ذلك الهدف. وأحيي تلك البلدان التي فعلت وأحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. والتمويل المتعلق بالمناخ سيكون بالغ الأهمية. وأحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالهدف المتفق عليه بتقديم مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. يجب علينا أيضا إطلاق الصندوق الأخضر للمناخ وتشغيله. فلا يزال العالم يهدر تريليونات الدولارات بالتبذير في الإنفاق

يبدل مبعوثي الخاص كل جهد ممكن لتشكيل أساس للتوصل إلى تسوية سلمية. وقد حان الوقت الآن للآخرين، وفي المقام الأول مجلس الأمن والجهات الإقليمية الرئيسية، للقيام بخطوة إلى الأمام. وهناك خمسة بلدان بشكل خاص تمثل اللاعبين الرئيسيين في الساحة وهي: الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وإيران، وتركيا. ولكن ما دام طرف لا يتصالح مع طرف آخر، فلا طائل من أن نتوقع تغيير على أرض الواقع. إن الأبرياء السوريين هم الذين يدفعون ثمن المزيد من البراميل المتفجرة والإرهاب. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب عن ارتكاب الجرائم البشعة. ينبغي أن يحملنا التزامنا بالعدالة إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أما في اليمن البالغ عدد سكانه ٢١ مليون نسمة، فهناك ٨٠ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وجميع الأطراف تستخف بحياة الإنسان، ولكن معظم الخسائر تحدث بسبب الهجمات الجوية. أددعو إلى إنهاء القصف بالقنابل الذي يدمر أيضا المدن اليمنية، والهياكل الأساسية، والتراث. وهنا أيضا، فإن معارك الآخرين التي تدار بالوكالة تذكي نيران القتال. وأحدث مرة أخرى الطرفين على العودة إلى التفاوض بحسن نية وحل الأزمة عن طريق حوار ييسر له مبعوثي الخاص. أود أن أكون واضحا، ما من حل عسكري لهذا الصراع.

يجب علينا أيضا تحاشي الاتجاه الخطير في عملية السلام في الشرق الأوسط. فمع توسيع المستوطنات وتزايد أعمال التحريض والاستفزازات، من الجوهري للإسرائيليين والفلسطينيين استئناف الاتصالات، ويتعين على المجتمع الدولي الضغط على الأطراف للقيام بذلك. ولم يعد بوسع العالم أن ينتظر القادة لكي يختاروا في نهاية المطاف الطريق المفضي إلى السلام.

لا يزال تنظيم داعش وتنظيم بوكو حرام وحركة الشباب تشكل خطرا كبيرا، لا سيما على النساء والفتيات اللاتي

عدة ملايين من اللاجئين السوريين والعراقيين. بل أن البلدان في جميع أنحاء العالم النامي ما زالت تستضيف وتتلقى أعدادا كبيرة من اللاجئين على الرغم من إمكاناتها المحدودة. أصبح الناس يتنقلون حاليا على نحو لم يسبق له مثيل - في الأمريكيتين ومنطقة الساحل، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبحر أندمان. وهذه التدفقات تثير مسائل معقدة وتحرك مشاعر قوية. بعض المعايير التي يجب علينا الاسترشاد بها في استجابتنا هي القانون الدولي وحقوق الإنسان والرحمة المحضة.

لذلك، يتعين على جميع البلدان أن تتحمل مسؤولياتها. أثني على الناس في أوروبا الذين يتمسكون بقيم الاتحاد الأوروبي ويقدمون اللجوء. وفي الوقت نفسه، أهيب بأوروبا تقديم المزيد. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الأوروبيون يلتزمون بمساعدة العالم.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، سوف أددعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى يهدف إلى تشجيع اتباع نهج شامل نحو أزمة اللاجئين والمهجرة. ويجب اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتاجرين والتصدي للضغوط التي تواجهها بلدان المقصد. يجب علينا مكافحة التمييز. في القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا نقوم ببناء سياج أو جدران. ولكن قبل كل شيء، يجب أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة في بلدان المنشأ.

يغادر السوريون بلدانهم ومنازلهم بسبب القهر والتطرف والدمار والخوف. أربع سنوات من الشلل الدبلوماسي من جانب مجلس الأمن وغيره جعلت الأزمة تفلت من عقابها وأصبحت مستعصية على السيطرة. وتقع المسؤولية عن إنهاء الصراع أولا وقبل كل شيء على عاتق الأطراف المتحاربة. فهي التي حولت بلدها إلى أنقاض. غير أنه لا يكفي البحث عن حل داخل سوريا، كذلك تحرك المعركة قوى وتناحرات إقليمية. فالأسلحة والأموال التي تتدفق على البلد تذكي نيران الصراع.

إن التراجع الديمقراطي يشكل تهديدا في أماكن كثيرة جدا، حيث يسعى الزعماء إلى البقاء في مناصبهم أكثر من مدة ولاياتهم المحددة. ونحن نرى المظاهرات والالتماسات تُصمم لكي تبدو وكأنها إرادة عفوية للناس. إن اصطناع الشعور الجماهيري بالتأييد ما من شأنه إلا إرساء الأساس لعدم الاستقرار. وأحض القادة على التقيد بالحدود الدستورية لفترات ولاياتهم.

(تكلم بالفرنسية)

هذه الأزمات تجعلنا جماعيا نستخدم الأدوات الحيوية المتاحة لدينا إلى الحد الأقصى من أجل حل النزاعات ومن أجل الاستجابة الإنسانية. في وقت سابق من هذا الشهر، بناء على توصيات فريق مستقل، طرحت رؤيتي لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/357). وتحتاج عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا السياسية لقدرات معززة وأهداف سياسية واضحة. ويلزمنا تحديد الالتزام بالمنع وتعزيز الشراكات الإقليمية والمشاركة المستمرة بشأن بناء السلام. وعلينا إطلاق طاقات النساء للنهوض بالسلام، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويحدوني الأمل في أن تتصرف الجمعية العامة على وجه السرعة، كدليل على التزامها المستمر بهذا المسعى. ويحتاج منا الناس في الوقت الحالي، والأجيال المقبلة، أن نستفيد إلى أقصى حد من هذه الفرصة من أجل إحراز التقدم الشامل.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد بعثت الأمم المتحدة، التي أنشئت في عالم مجزأ، الأمل بأن بوسع العمل الجماعي تجنب وقوع كارثة عالمية أخرى. وخلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية، ساعدنا على تحرير ملايين البشر من الاستعمار ودعما الكفاح الناجح ضد الفصل العنصري. ودحرنا الأمراض الفتاكة ودافعنا عن حقوق الإنسان وعمقنا سيادة القانون.

يُستهدفن بشكل منهجي. ويجب على العالم أن يتوحد ضد الأعمال الوحشية الصارخة التي ترتكبها هذه الجماعات. ويجب علينا أيضا التصدي للإقصاء واليأس اللذين يغذيهما المتطرفون. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول عدم انتهاك حقوق الإنسان في مكافحتها للإرهاب؛ هذه الانتهاكات ما من شأنها إلا إدامة الحلقة المفرغة. في أوائل السنة المقبلة، سأقدم إلى الجمعية العامة خطة عمل بشأن الكيفية التي يمكن بها مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

أشيد بالاتفاق التاريخي المبرم بين جمهورية إيران الإسلامية والبلدان الخمسة زائد واحد. فالحوار والدبلوماسية المتأنيئة يؤتيان أكلهما. وآمل من روح التضامن هذه بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تتجلى في مناطق النزاعات الأخرى، مثل سوريا واليمن وأوكرانيا. فلنبن على الاتفاقات الأخيرة في جنوب السودان ونضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق في ليبيا، وتجنّب تلك البلدان المزيد من المعاناة.

لقد حان الوقت الآن لتجديد الحوار للتصدي للتوتر المستمر في شبه الجزيرة الكورية. وأدعو الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد انعدام الثقة، وبدلا من ذلك، أحضضهما على تعزيز المصالحة والجهود الرامية إلى نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة بالوسائل السلمية. وأنا على أهبة الاستعداد لدعم التعاون بين الكوريتين. ونحن بحاجة أيضا إلى زيادة العمل من أجل رفاه أبناء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أشعر بقلق عميق إزاء زيادة تضيق الخناق على حرية وسائط الإعلام والمجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم. فليست جريمة أن يمارس الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم حقوقهم الأساسية. ويجب علينا الحفاظ على حيز للمجتمع المدني والصحافة للقيام بعملهما الحيوي، ومن دون خوف من مواجهة الهجوم والسجن.

لإقناعهم بأن العالم بحاجة إلى أن يظل كما هو عليه. وذلك يعني أن علينا القيام بكل ما في وسعنا لسد الفجوة بين العالم كما هو والعالم كما ينبغي أن يكون. وتلك مهمة الأمم المتحدة.

فلنعمل معا لجعل العالم أفضل للجميع، حيث يمكن أن يعيش الجميع بكرامة بشرية ورخاء. وأشكر الحاضرين على قيادتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين.

وفي يوم الجمعة، وافق رؤساء الدول والحكومات على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهو قرار قادر بشكل حقيقي على إحداث التغيير وأسطوري في تحليله وثورته في طموحه، وقرار أثبت مرة أخرى أهمية الأمم المتحدة العالمية وقيمتها. والآن، نواجه المهمة الأكثر صعوبة لتحويل رؤيتنا إلى أعمال.

ولن يتحقق طموحنا إلا ببناء عالم ينعم بالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، وليس عالما يؤدي فيه الاستثمار في الأسلحة والحرب على نحو متزايد إلى التهام وتدمير قسم كبير من الموارد التي التزمنا باستثمارها في التنمية المستدامة. ولن يتحقق طموحنا في عالم تشكل فيه الحرب والفقر والجوع وأوجه التفاوت الكبيرة والحكم السيء محركات لموجات اللاجئين المتزايد على الدوام والهجرة البشرية غير القانونية، وحيث تعد جميع العناصر إلى حد كبير ضمن أسباب النزاع، الذي بدوره يؤثر على المزيد من السكان ويشردهم.

وأنجزنا هذا العمل والمزيد من الأعمال، ولكن ذلك أبعد من أن يكون كافيا. فنحن نعيش في وقت للاختبار الصعب، ولكنه أيضا وقتا للفرص الكبيرة. وفي الوقت الحالي، نحن أكثر ترابطا من أي وقت مضى، وأفضل اطلاعا من أي وقت مضى ولدينا أدوات أفضل من أي وقت مضى. فالصفات من أجل إحداث التغيير الإيجابي في متناول الأيدي؛ وعناصر النجاح متوفرة لدينا. وسنواصل إصلاح الأمم المتحدة، بالرغم من أننا نعلم أن علينا القيام بالكثير من العمل، على الصعيدين الإداري والسياسي على السواء. وبوسعنا أن نستمد القوة من تمكين النساء، ولكننا لانزال بحاجة إلى أن نحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين في الطريق نحو تحقيق كوكب المناصفة.

إنني استمد الإلهام من شباب العالم، الذين يشكلون نصف سكان العالم ويجب علينا إدماج آرائهم بصورة أكمل في صنع القرار في كل مكان. وتثير إعجابي الطريقة التي يمكن أن نوحدها صفوفنا جميعا وراء القضايا الحيوية، مثل خطة عام ٢٠٣٠.

وقبل عام واحد، حين اجتمعنا للمناقشة العامة، كانت أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا تحصد الأرواح يوميا. وكانت بالأسر تدمر. وكان الخوف منتشرا. وكانت التنبؤات توحى بوقوع خسائر مخيفة في الأشهر المقبلة. واليوم، وبفضل العمل الجماعي للمجتمعات المحلية وحكوماتها والآخرين في جميع أرجاء العالم، انخفضت حالات الإصابة بفيروس إيبولا بصورة دراماتيكية. ولم ينته تفشي المرض، وعلينا أن نظل متيقظين. ولكن الاستجابة تكلل بالنجاح، ومع دروس تشير إلى تحقيق مستقبل أكثر أمانا للجميع.

وحيثما نقف معا، لا توجد أية حدود للعمل الذي يمكننا أن ننجزه. فقبل ثلاثة أيام، وقف معا شباب من العديد من الدول في شرفة هذه القاعة. وطلبوا مني شيئا واحدا في المقام الأول: وهو التغيير. ولا يوجد ما يمكن أن نقوله لأطفال العالم

وإنشاء بنية تحتية عالمية مستدامة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة يتطلب استثمار تريليونات الدولارات. ولن تتمكن أقل البلدان نمواً من ذلك إلا بوفاء البلدان الغنية بالتزاماتها الطويلة الأجل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية. ولن يتسنى للحكومات الوطنية تمويل حصتها من الاستثمارات المطلوبة إلا من خلال مكافحة الفساد ووضع نظم ضريبية حكومية فعالة. ويجب أن يضمن التعاون الدولي المعزز تسديد الشركات الغنية والأفراد الأثرياء للضرائب حيثما اكتسبوا أموالهم وأنه لن يمكنهم التهرب من الدفع بعد الآن باللجوء إلى ملاذات ضريبية.

أخيراً، علينا أن ندرك أن حصة ضخمة من الاستثمار في مستقبل أفضل يجب أن تأتي من مصادر خاصة، كالشركات ومستثمري رأس المال وصناديق التقاعد. وبالتالي، من الضروري أن تهيئ الحكومات إطاراً للأسواق من شأنه أن يجعل الاستثمار الأخضر هو السبيل الأوضح والأفضل والأكثر أماناً، لا للجنس البشري والمنظور الأبعد مدى فحسب، بل ولقطاع الأعمال في الوقت الحالي.

لقد آن الأوان لاتخاذ قرارات بعيدة الأثر من أجل وضع حد للتراعات المدمرة والشروع في الاستثمار في التنمية المستدامة بشكل كبير. الآن هو وقت العمل. فإن أحققنا، سنجازف بإلحاق أضرار جسيمة لا يمكن السيطرة عليها ولا مناص منها بالتوازن السياسي والاجتماعي والإيكولوجي والمناخي على كوكبنا. إذا أحققنا، لن تُنجز أهداف التنمية المستدامة أبداً، لأن الموارد المطلوبة ستستهلك في التصدي للأزمات والتراعات.

وإذا ما أحققنا في كبح تغير المناخ، ستكون العواقب كارثية. سيضطّر مئات الملايين الإضافيين من البشر إلى الابتعاد عن موائلهم. وتاريخياً، حققت الهجرة منافع جمّة للمجتمع

كما أن الحكومات لن تنجح في تنفيذ هذه الخطة الهامة إلا باستمرار وتوسيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة - وهم البرلمانيون والقادة الدينيون وقادة المدن والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشباب والجماعات الدينية والنقابات والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية على نطاق العالم. ولن تحقق الأهداف الكبيرة للأمم المتحدة إلا حينما ندرك أن ذلك الترابط العالمي بات أكثر ظهوراً من أي وقت مضى. وكذلك أيضاً الضرورة المحلة لوضع خطة عمل عالمية.

وبالأهداف الإنمائية للألفية، قلصنا خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية عدد أشد الناس فقراً إلى النصف. ومع ذلك، وبأهداف التنمية المستدامة، نعترف بأنه لا يمكن القضاء على الفقر بجميع أشكاله إلا بتحويل أكثر تعقيداً للاقتصاد العالمي بأكمله والبيئة والهياكل الاجتماعية.

وندرك أننا لا يمكن أن نعتمد على نموذج النمو التقليدي الذي كان سائداً في الأعوام الـ ١٥ - أو الـ ٧٠ - الماضية. ولا بد من التغلب على التفاوت المذهل وغير المستدام في الدخل والثروة والحصول على الموارد والتعليم الجيد والخدمات الصحية. ونشدد بصورة أكثر قوة من أي وقت مضى على أن كفالة الحقوق والفرصة المتساوية للفتيات والنساء شروط لازمة بالغة الأهمية لبناء مستقبل مستدام في كل مكان. ونقر بأن لدى كل شخص مطلب مشروع لحياة كريمة. ولكن إذ تضاعف ثلاث مرات عدد السكان في كوكبنا منذ ميلادي قبل ٧٠ عاماً تقريباً، فإن علينا أن نحقق هذا الطلب بدون المزيد من إنضاب الموارد الطبيعية التي نورثها للأجيال الجديدة. كما نقر بأنه لا يمكن أن يواصل السكان في البلدان المتقدمة النمو الاستهلاك والانتاج بالطريقة التي اعتادوا عليها وبأنه ينبغي لبلاتيين الناس الذين يعملون بجدية في الأماكن الأخرى وهم في طريقهم نحو تحقيق الرخاء ألا يتبعوا ببساطة نفس السلوك الذي تتبعه البلدان الغنية في الوقت الحالي.

بالعلاقة الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، ويجب أن نتخذ إجراءات محددة من أجل إحراز تقدم في كل من تلك المجالات. وسيكون ذلك محور التركيز الرئيسي خلال الدورة السبعين للجمعية العامة ورئاستي. سوف أدمج بقوة الأفكار الجديدة بشأن كيفية تعزيز السلم والأمن العالميين، بدءاً من دور المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية؛ مروراً بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الهيكل الشامل لبناء السلام وإصلاح مجلس الأمن. ويحدوني أمل وطيد في أن الأمم المتحدة ستعمل على بلورة دور مباشر أكثر في عملية المصالحة وبناء السلام، بما في ذلك النزاعات التي أخفقنا في معالجتها حتى الآن، وأنا سوف نمضي قدماً في جهودنا المشتركة لمنع التطرف الأثيم ومكافحة آفة الإرهاب.

وبوفاء الأطراف بوعودها، يمكن للاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا والاتحاد الأوروبي أن يمثل إسهاماً بالغ الأهمية في تجنب الانتشار النووي.

ونحن ننتظر بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي تتضافر فيه جهود الدول الكبرى ودول المنطقة أيضاً من أجل وقف سفك الدماء الأحرق والمروع في سوريا وحولها، ومن ثم معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين. وإنني على ثقة من أننا جميعاً نتمنى أن يأتي ذلك اليوم في القريب العاجل ونريد أن نسهم بكل جهد ممكن وصولاً إلى تلك النتيجة.

واستناداً إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العظيمة، فإنني على يقين من أن الدول الأعضاء سوف تضاعف جهودها من أجل جعل حقوق الإنسان واقعاً بالنسبة لكل الشعوب دون تمييز، من الحقوق الأساسية، كالوصول الآمن إلى الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الجيدة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم وتوفير العمل اللائق، إلى الحقوق المدنية والسياسية، كحرية

العالمي. لكن الهجرات الواسعة النطاق وغير المنضبطة يمكنها زعزعة استقرار المجتمعات، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات أفدح أضراراً من تلك التي لا نستطيع معالجتها بشكل منظم وإنساني اليوم.

ونحن نعيش في زمن تناقضات وتحولات. فلم يحدث من قبل أن تمتعت مثل تلك الشريحة الكبيرة من البشر بهذه الحياة الجيدة للغاية، ولكن لم يحدث من قبل أن واجهنا خطراً أكبر من ذلك الذي يتهدد أحوالنا المعيشية الأساسية جذرياً في عالمنا الصغير. وفي حين أن قطاعاً أكبر من البشر يعيش في سلام ولفترات أطول بكثير من ذي قبل في تاريخ البشرية، فقد ازدادت حماقات الحرب والتدمير الذاتي في منطقة الشرق الأوسط وفي أجزاء من أفريقيا، ومرة أخرى في أوروبا، مما خلف كوارث إنسانية ما كانت تخطر على البال وأعداداً إضافية من اللاجئين أكبر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والتوترات بين الدول الكبرى في ازدياد، وكذلك الاستثمارات في جميع أنواع الأسلحة. ولا تزال ترسانات هائلة من الأسلحة البيولوجية والنووية والكيميائية قائمة، ومفاوضات نزع السلاح في جنيف متعثرة لسنوات.

وقبل أربعة أسابيع، زرت هيروشيما وواجهتني مرة أخرى أهوال الحرب النووية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه في هذه اللحظة ذاتها، لا تزال أعداد كبيرة للغاية من الرؤوس الحربية النووية في حالة تأهب قصوى، ونحن لم نتخلص من مخاطر الصراعات النووية التي قد تقع بطريق الخطأ. لذلك، يتعين علينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نعمل جاهدين على إعادة بناء الثقة وتقليص تلك المخاطر.

علينا، هنا في الأمم المتحدة، هنا في القاعة هذه بالذات - أن نبذل جهداً استثنائياً من أجل كسر كل الحلقات المفرغة. يجب أن نعمل بموجب التفاهم الذي توافقنا عليه في ما وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الإقرار

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيراً، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام، خلال المناقشة العامة، تلتقط صوراً لجميع المتكلمين. وعلى الأعضاء الراغبين في الحصول على هذه الصور الفوتوغرافية الاتصال بمكتبة الصور الفوتوغرافية في الأمم المتحدة.

خطاب السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطُحبت صالسيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحبة الفخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة روسيف (تكلمت بالبرتغالية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة هذا العام فيما تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية لسبعين لإنشائها.

أولى ملاحظاتي هي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على اختياركم لرئاسة الجمعية. وأؤكد من جديد، على وجه الخصوص، تأييد البرازيل لاستعدادكم لوضع تدابير تعزز في نهاية المطاف خطة المنظمة للتنمية.

لقد انقضى ٧٠ عاماً على مؤتمر سان فرانسيسكو. وفي تلك المناسبة، سعى المجتمع الدولي إلى بناء عالم يقوم على القانون الدولي السعي إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تقدماً وانتكاسات. وتطورت عملية إنهاء الاستعمار تطوراً ملحوظاً، كما يتبين من تشكيلة الجمعية العامة.

التعبير وتكوين الجمعيات؛ ومن حقوق المهاجرين والسكان الأصليين إلى حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة. علينا أيضاً بالنهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

وكرئيس للجمعية العامة، سأدعم الدول الأعضاء في طموحاتها من أجل التنشيط والإصلاح، بما في ذلك اعتماد عملية جديدة وأكثر شفافية لاختيار الأمين العام القادم.

إن الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة هذه يجب أن تكون عاملاً فارقاً للتأكيد على القيم العالمية التي توافقنا عليها نحن الشعوب في الميثاق وتعزيزها. ولن ندع أحداً يتخلف عن الركب، فكما قال الكاتب النرويجي نوردال غريغ: "سامية هي البشرية، غنية هي الأرض. فإن كان ثمة عوز وجوع، إنما هو بطريق الخداع".

قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين في جلسة هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس المتفق عليه ألا تتجاوز مدة البيانات ١٥ دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى كل المتكلمين في أي جلسة.

في هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست على النحو الواجب. وأود أيضاً أن ألفت الانتباه إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، وهو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء خطاب أمر نحث بقوة على الابتعاد عنه. وفي ذلك الصدد، يُدعى المتكلمون بعد الإدلاء ببياناتهم إلى مغادرة القاعة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التصرف على النحو المبين في المناقشة العامة في الدورة السبعين؟

من جميع أنحاء العالم. ولقد استقبلنا السوريين والهايتيين، من الرجال والنساء، كما وقّرنا المأوى طوال ما يزيد على قرن من الزمن للملايين من الأوروبيين والعرب والآسيويين. ونحن مجتمع مفتوح. ونرحب باللاجئين. وإننا بلد متعدد الأعراق تتعايش فيه الاختلافات. ونعلم جيداً أهمية الاختلافات، الأمر الذي يجعلنا في نهاية المطاف أكبر وأقوى وأكثر تنوعاً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

والخلفية المثيرة للقلق التي وصفناها للتو تتطلب منا التفكير في مستقبل الأمم المتحدة وتستلزم أن نعمل بحزم وسرعة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على تعزيز سلام دولي دائم والتصرف بسرعة وفعالية أثناء الأزمات، والتراعات الإقليمية والمحلية وفي الرد على أي جرائم ضد الإنسانية. ولم يعد بإمكاننا التأخير، على سبيل المثال، في إنشاء دولة فلسطينية تتعايش في سلام ووثام مع إسرائيل. وبالمثل، لا يمكن السكوت على توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وفي إطار إعطاء الأمم المتحدة الدور المحوري الذي تستحقه، لا بدّ من إجراء إصلاح شامل لها كلها. ويجب توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لكي يصبح أكثر تمثيلاً وشرعية وفعالية. ولا ترغب معظم الدول الأعضاء بتأجيل القرار بشأن هذه المسألة إلى الأبد. ويجدونا الأمل في أن تدخل الدورة الحالية التاريخ بوصفها نقطة تحول في مسار الأمم المتحدة، وأن تسفر عن نتائج ملموسة في عملية إصلاح المنظمة الطويلة وغير الحاسمة حتى الآن.

وفي منطقتنا من العالم – حيث يسود السلام والديمقراطية – نرحب بإعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يضع حداً للتراع العائد للحرب الباردة. ونأمل أن تُستكمل هذه العملية بإنهاء الحصار المفروض على كوبا حالياً. ونحن نحتفل أيضاً بإبرام الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه مع إيران، والذي سيمكن هذا البلد من تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، واستعادة الأمل في تحقيق

وقد وسّعت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين نطاق مبادراتها وأدّجت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وأهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية. وبعبارة أخرى، فهي تعالج قضايا متعلقة بالبيئة، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإمكانية الحصول على الخدمات الجيدة النوعية، في حين أن المسائل المتعلقة بالحياة الحضرية والجنسانية والنساء والأطفال والعرق حظيت جميعها بالأولوية في الخطة.

ومع ذلك، لم تحقق المنظمة نفس القدر من النجاح في التصدي للتحديات الأمنية الجماعية، حتى وإن كانت في صميم المنظمة وفي محور اهتماماتها. فانتشار التراعات الإقليمية، التي من المحتمل أن يكون بعضها شديد التدمير، وانتشار الإرهاب الذي يقتل الرجال والنساء والأطفال، يدمر تراثنا المشترك ويشرد الملايين من الأشخاص من مجتمعاتهم المحلية الراسخة منذ زمن طويل، ويظهر تماماً أن الأمم المتحدة في الوقت الراهن تمرّ بامتحان عسير. ولا يمكن التهاون في مواجهة الأعمال الوحشية، مثل تلك التي يرتكبها ما يسمّى بالدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به. وتوضح الحالة اليوم، إلى حد كبير، أزمة اللاجئين التي تواجه البشرية حالياً.

إن نسبة كبيرة من الرجال والنساء والأطفال الذين يتحدّون بجرأة مياه البحر الأبيض المتوسط ويشقّون مَرَهَقِينَ طريقهم على طول طرقات أوروبا يأتون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من بلدان تفككت فيها مؤسسات الدولة نتيجة الأعمال العسكرية التي تتعارض مع القانون الدولي، مما فتح المجال أمام انتشار الإرهاب. إن الشعور العميق بالسخط الذي تسببت به صورة الصبي السوري الميت على شواطئ تركيا وأخبار اختناق ٧١ شخصاً داخل شاحنة في النمسا ينبغي أن تترجم إلى أعمال تضامن واضحة.

وفي عالم تتدفّق فيه السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار بحرية، بات من السخف منع حرية تنقّل الأشخاص. إن البرازيل بلد مضيّف، وهو بلد مضيّف، ويتألف من أشخاص

عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥ كقاعدة أساسية. وخلال هذه الفترة، تعتزم البرازيل وضع حد لإزالة الغابات بطريقة غير مشروعة، وإعادة تشجير ١٢ مليون هكتار، واستصلاح ١٥ مليون هكتار من أراضي المراعي المتردية، وضم ٥ ملايين هكتار من الأراضي المعدة للزراعة والماشية والتشجير.

وفي عالم حيث نصيب الطاقة المتجددة يمثل مجرد ١٣ في المائة من متوسط مزيج الطاقة الإجمالي في جميع أنحاء العالم، نعتزم أن نستمد ٤٥ في المائة من مزيجنا المحلي للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نسعى في إنتاجنا لتوليد الكهرباء إلى نصيب نسبته ٦٦ في المائة من الطاقة الكهربائية، ونسبة ٢٣ في المائة من الطاقة المتجددة، بما في ذلك مصادر الرياح والشمس والكتلة الأحيائية، لتوليد الطاقة الكهربائية. وسنسعى أيضاً إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة بحوالي ١٠ في المائة، وسنضيف إلى مزيجنا الطاقوي حصة نسبته ١٦ في المائة من وقود الإيثانول وغيره من مصادر الكتلة الحيوية المستمدة من قصب السكر. وهكذا تساهم البرازيل بشكل قاطع في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ توصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي وضعت حداً لا يزيد على درجتين مئويتين تجاه ارتفاع درجات الحرارة خلال هذا القرن.

ونحن واحد من بضعة بلدان نامية يضع هدفاً لخفض الانبعاثات بالأرقام المطلقة. فإسهاماتنا المقررة على الصعيد الوطني تشمل إجراءات لزيادة المرونة البيئية، والحد من المخاطر المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ لصالح أشد السكان فقراً وضعفاً، مع التركيز على المسائل الجنسانية، وحقوق العمال، وحقوق الشعوب الأصلية، والرقيق الأسود سابقاً، والمجتمعات المحلية التقليدية.

وإننا ندرك أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ. واسمحوا لي أن أؤكد على أنه منذ عام ٢٠٠٣، ساعدت سياسات التحول الاجتماعي والدخل

السلام في المنطقة بأكملها. وبلدان البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا قد أنشأت معاً مصرفاً جديداً للتنمية، سيساعد في توسيع نطاق التجارة والاستثمارات، وربما يساعد أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ترسم المستقبل الذي نصبو إليه. وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تؤكد مجدداً المبدأ الأساسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أي أنه من الممكن تحقيق النمو، والشمول، والصون، والحماية. وهذه تشكل أهدافاً عالمية، وتشدد على ضرورة التعاون بين الشعوب، والمضي قدماً على مسار مشترك بين البشر. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ تضامناً عالمياً، وعزماً من كل واحد منا، والتزاماً بالتصدي لتغير المناخ، والتغلب على الفقر المدقع، وتهيئة الفرص للجميع.

وفي باريس، يجب أن نعزز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر المقبل، عن طريق كفالة الوفاء بأحكامها واحترام مبادئها. وينبغي للتعهدات التي سنقطعها في باريس أن تكون طموحة من حيث نطاقها وطبيعتها، وينبغي أن تشمل الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة، تمهيداً مع مبادئ المسؤوليات المشتركة وإنما المتمايزة.

وتبذل البرازيل جهوداً كبيرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، دون إلحاق الضرر بالتنمية. ونحن نواصل تنويع مصادر الطاقة المتجددة في مزيجنا الطاقوي الذي هو من الأنظف في العالم. كما نعكف حالياً على الاستثمار في الزراعة المنخفضة الكربون. وقد خفّضنا من إزالة الغابات في منطقة الأمازون بنسبة ٨٢ في المائة. وسوف يظل طموحنا هو الموجه لأعمالنا. وبهذه الروح، أعلنتُ أمس في الأمم المتحدة مساهمة البرازيل المتعمدة والمحددة على الصعيد الوطني، ألا وهي خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة ٤٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠،

تكييف الأسعار. وإننا نتخذ تدابير للحد من الإنفاق بشكل دائم. واقترحنا تخفيضات كبيرة في الإنفاق، ونحن عاكفون على إعادة تحديد مصادر الإيرادات. فجميع هذه المبادرات تهدف إلى تنظيم الإطار الضريبي من جديد، والحد من التضخم، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتوطيد الثقة بالاقتصاد، وكفالة استئناف النمو الاقتصادي مع توزيع الدخل.

إن الاقتصاد البرازيلي اليوم أقوى وأشد صلابة وأكثر مرونة مما كان عليه قبل بضع سنوات. ونحن في وضع يمكننا من التغلب على الصعوبات الحالية بينما نتقدم على طريقنا نحو التنمية. ونجد أنفسنا في مرحلة انتقالية إلى دورة أخرى من التوسع الاقتصادي، أكثر عمقا، وأشد صلابة، وذات أمد طويل. وبالإضافة إلى إجراءات إعادة التوازن الضريبي والمالي وتوفير الحوافز للصادرات، اتخذنا أيضا تدابير لتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة.

وفي البرازيل، لم تقطع عملية الإدماج الاجتماعي. ونحن نأمل من أمور السيطرة على التضخم، واستئناف النمو الاقتصادي، وتوفير الائتمانات أن تساعد على زيادة استهلاك الأسر المعيشية. هذا هو الأساس لدورة تنمية جديدة، تتقدمها زيادة في الإنتاج، وهيئة المزيد من فرص الاستثمار للشركات، والمزيد من فرص العمل للمواطنين.

توصلنا للمكاسب التي حققناها خلال السنوات القليلة الماضية في بيئة ديمقراطية قوية وعميقة. وبفضل وجود إطار قانوني فعال ومؤسسات ديمقراطية معززة، يخضع أداء الدولة لتقص صارم ونزيه من الوكالات القضائية والحكومية المسؤولة عن التحقيق والتقييم ومعاقبة أي سوء سلوك.

لا ولن تتسامح الحكومة البرازيلية والمجتمع البرازيلي مع الفساد. فالديمقراطية في البرازيل تزداد قوة عندما تعترف السلطات فيها بالحدود التي يفرضها القانون وتعتبرها كحدودها الخاصة. ونحن البرازيليون نريد بلدا يمثل فيه القانون الحدود.

في رفع ما يزيد على ٣٦ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. وفي العام الماضي، أزيلت البرازيل رسميا من خريطة الجوع في العالم. وهذا دليل على فعالية ما نسميه سياسة استئصال شأفة الجوع، التي تطورت الآن لتصبح الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي الانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون، من المهم كفالة هئية ظروف كريمة وعادلة للعمال. فالتنمية المستدامة تقتضي منا أن نلتزم بتعزيز العمل اللائق، وتوليد الوظائف ذات النوعية الجيدة، وضمان الفرص للجميع.

ويجب أن تكون جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية جهودا جماعية وذات نطاق عالمي. ولكننا نعلم في بلدي أن نهاية الفقر المدقع ليست سوى بداية رحلة طويلة تتميز بمكاسب جديدة. فلمدة ست سنوات، نحن نعمل لمنع تأثير الأزمة العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ في العالم المتقدم النمو من اكتساح اقتصادنا ومجتمعنا. وخلال تلك السنوات الست، اتخذنا مجموعة شاملة من التدابير، بما في ذلك خفض الضرائب، والتوسع في الائتمان، وتعزيز الاستثمار، وحفز الاستهلاك المنزلي. وقمنا بزيادة فرص العمل ومستويات الدخل في تلك الفترة. وهذا الجهد قد بلغ نهايته الآن نظرا للقيود المالية الداخلية والظروف الخارجية. أما الانتعاش البطيء للاقتصاد العالمي ونهاية "دورة السلع الأساسية الممتازة"، فقد أثرا سلبا على نمونا الاقتصادي. وأدت الضغوط الناجمة عن انخفاض قيمة العملة والركود القائم إلى التضخم، وحدث انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية، مما أفضى إلى قيود في مجال التمويل العام.

والبرازيل، مع ذلك، لا تعاني أي مشاكل هيكلية خطيرة. فمشاكلنا تنحصر في الظروف الراهنة. وبغية معالجة هذا الوضع، نحن نعمل على إعادة التوازن إلى ميزانيتنا، وقد خفضنا النفقات وحتى الاستثمارات العامة إلى حد كبير. وعملنا على

والنقطة الأخيرة هي أنه قبل بضعة أيام، هنا في مقر الأمم المتحدة، تم إعادة عرض جداريتي الحرب والسلام، للفنان البرازيلي كانديدو بورتيناري، اللتين أهدتهما حكومة بلدي لهذه المنظمة عام ١٩٥٧. وتندد الجداريتان بالعنف والفقر، وتحث سكان العالم على السعي إلى تحقيق التفاهم المتبادل والتسامح. إنهما رمز للمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة، ألا وهي منع نشوب النزاعات المسلحة، وتعزيز السلام، والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الجوع والفقر. وكثيراً ما قال بورتيناري إنه "ليس هناك أي عمل فني كبير لا يعبر عن الناس المحيطة به". وتظل رسالة الجداريتين حسنة التوقيت وذات أهمية. فهي لا تشير إلى ضحايا الحروب فحسب، بل إلى اللاجئين الذين يخاطرون بحياتهم في زوارق هشّة عبر البحر الأبيض المتوسط، وإلى جميع الأشخاص المجهولين الذين يلجأون إلى الأمم المتحدة طلباً للحماية والسلام والرفاه.

ونأمل، إذ ندخل إلى مباني الأمم المتحدة وتأمل في تلك الجداريتين عند المدخل، أن نتمكن من الاستماع إلى أصوات الناس الذين تمثلهم وأن نعمل بشكل متواصل لكفالة تلبية دعواتهم من أجل تحقيق السلام والتقدم. ختاماً، كانت تلك المثل هي ذاتها قبل ٧٠ عاماً لدى تأسيس منظمة الأمم المتحدة، هذا الإنجاز العظيم من إنجازات البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

كافح كثيرون منا من أجل ذلك، وبالتحديد حينما كانت تنتهك الحقوق والقوانين أثناء الديكتاتورية العسكرية. نحن نريد بلدا تلتزم فيها السلطات الحكومية تماما وفقا لواجباتها، دون اللجوء إلى الإسراف؛ حيث ينظر القضاة ويحكمون في القضايا بحرية ونزاهة، دون أي ضغط أيا كان، بعيدا عن الميول السياسية ودون الإخلال على الإطلاق بمبدأ افتراض براءة أي مواطن.

نحن نريد بلدا يجري فيه صراع الأفكار في بيئة متحضرة ومحترمة. نحن نريد بلدا حيث حرية الصحافة هي أحد الأركان الأساسية لحرية التعبير والإعراب عن المواقف المختلفة، ألا وهي حقوق جميع البرازيليين. ولا بد من تطبيق الجزاءات القانونية ضد جميع الذين ارتكبوا أعمالا غير مشروعة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة. هذه هي أسس ديمقراطيتنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاقتباس تعبير أدلى به مؤخرا صديقي السيد خوسيه موجيكا، الرئيس السابق لأوروغواي. وقال: "الديمقراطية ليست مثالية، لأننا لا نتسم بالكمال. لكننا يجب أن ندافع عنها من أجل تحسينها وألا نمنعها". وأود أن أسجل أن البرازيل ستواصل السير على درب الديمقراطية، ولن تتخلى أبدا عن الإنجازات التي كافحنا كثيرا من أجل تحقيقها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مرة أخرى أن البرازيل ترحب بحرارة بالمواطنين من جميع أنحاء العالم لحضور الألعاب الأولمبية الصيفية والألعاب الأولمبية الصيفية للمعوقين لعام ٢٠١٦ التي ستعقد في ريو دي جانيرو. ونتطلع إلى الترحيب بكل شخص. إنها ستكون فرصة فريدة لتعزيز الرياضة كأداة رئيسية للسلام والاندماج الاجتماعي والتسامح في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العرقي والتمييز بين الجنسين. ستكون أيضا فرصة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وهو أولوية من الأولويات العليا لحكومة بلدي.

ذلك تقدم حقيقي، ويمكن توثيقه من حيث إنقاذ الأرواح وإبرام الاتفاقات، والتغلب على الأمراض والتغذية عن طريق الفم. ومع ذلك، نجتمع اليوم ونحن نعرف أن التقدم البشري لا يسير بتاتا في خط مستقيم، أي أن عملنا غير مكتمل والتيارات الخطيرة تشدنا إلى الوراء إلى عالم أكثر قتامة وأكثر اضطرابا.

نشهد اليوم انهيار ذوي النفوذ، وأصبحت الدول الهشة تربة خصبة لنمو وترعرع التزاغات والدفع بالأبرياء من الرجال والنساء والأطفال عبر الحدود على نطاق مذهل. وتعمل الشبكات الإرهابية الوحشية على سد الفراغ. ويجري اليوم أيضا استغلال التكنولوجيات الممكنة للأفراد من قبل الذين ينشرون المعلومات الكاذبة ويقمعون المعارضة، أو الذين يدفعون الشباب إلى التطرف. لقد عملت تدفقات رأس المال العالمية على تعزيد النمو والاستثمار، ولكنها زادت أيضا من خطر انتشار عدوى تلك التدفقات، وأضعفت من القدرة التفاوضية للعمال وسارعت في عدم المساواة.

فكيف ينبغي أن يكون ردنا على هذه الاتجاهات؟ هناك من يسوق الحجة القائلة بأن المثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة غير قابلة للتحقيق، أو عفى عليها الزمن كونها من إرث فترة ما بعد الحرب ولا تناسب عصرنا. وفي الواقع، إنها تدعو إلى العودة إلى القواعد التي تنطبق على الجزء الأكبر من تاريخ البشرية الذي سبق إنشاء هذه المؤسسة - والاعتقاد بأن القوة هي لعبة محصلتها صفر، وبأن الحق للقوة، أي أنه يجب على الدول القوية أن تفرض إرادتها على الدول الضعيفة، وأن حقوق الأفراد ليست لها أهمية وأنه يجب في أوقات التغيير السريع فرض الأمور بالقوة.

على أساس ذلك، نرى أن بعض الدول الكبرى تفرض نفسها بطرق تتعارض مع القانون الدولي. ونرى تأكلا للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعتبر أساسية

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور سبعين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة يجدر التفكير ملياً فيما ساعد أعضاء هذه الهيئة، بالعمل معاً، على تحقيقه. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإذ شهدت القوة التي لا يمكن للعصر الذري، عملت الولايات المتحدة مع العديد من الدول في الجمعية العامة لمنع نشوب حرب عالمية ثالثة - عن طريق إقامة تحالفات مع أعدائها القدامى؛ ودعم الظهور المنتظم للديمقراطيات قوية خاضعة للمساءلة أمام شعوبها، وليس أمام أي قوة أجنبية؛ وبناء نظام دولي يفرض ثمننا على الذين يختارون التراجع بدلاً من التعاون، نظام يعترف بكرامة جميع البشر وقيمتهم المتساوية.

ذلك كان العمل الذي اضطلعنا به على مدى سبعة عقود. وهذا هو المثل الأعلى الذي حققته هذه الهيئة، في أفضل صورته. وبطبيعة الحال، كانت هناك مرات كثيرة حينما لم نرق بصورة جماعية لمستوى تلك المثل العليا. على مدى السبعة عقود، أودت التزاغات الرهيبة بأرواح ضحايا لا حصر لها. ولكننا مضينا قدماً، ببطء، بخطى ثابتة، لإنشاء نظام من القواعد والمعايير الدولية أفضل وأقوى وأكثر اتساقاً.

إنه ذلك النظام الدولي الذي أحرز تقدماً لا مثيل له في الحرية والرخاء للبشرية. إنه ذلك المسعى الجماعي الذي حقق التعاون الدبلوماسي بين القوى الرئيسية في العالم ودعم الاقتصاد العالمي الذي انتشل ما يزيد عن بليون شخص من براثن الفقر. إنها تلك المبادئ الدولية التي ساعدت على منع البلدان الأكبر من فرض إرادتها على البلدان الأصغر وحقق تقدماً في ظهور الديمقراطية والتنمية والحرية الفردية في كل قارة.

مكتبي كل صباح. إني أتولى قيادة أقوى مؤسسة عسكرية عرفها العالم، ولن أتردد في حماية بلدي أو حلفائنا بصورة انفرادية باستخدام القوة كلما اقتضت الضرورة ذلك. ولكنني أقف أمام الجمعية اليوم وأنا مؤمن بإيماننا قويا بأننا، نحن أمم العالم، لا يمكننا العودة إلى الطرق القديمة للصراع والإكراه. ولا يمكننا أن ننظر إلى الوراء. فنحن نعيش في عالم متكامل، عالم كل واحد فينا يعيش فيه له مصلحة في نجاح الآخر.

لا يمكننا أن نصد قوى التكامل تلك. لا توجد دولة هنا في الجمعية يمكنها أن تنأى بنفسها عن التهديد الذي يشكله الإرهاب، من قبيل خطر انتقال العدوى المالية، وتدفق المهاجرين أو خطر احتراق الكوكب. إن ما نشهده من اضطرابات لا تحركه المنافسة وحدها بين الأمم أو أيديولوجية بمفردها. وإذا تعذر علينا العمل معا بمزيد من الفعالية، فسنعاني جميعا من العواقب.

وينطبق ذلك على الولايات المتحدة أيضا. بغض النظر عن القوة العسكرية لدينا ومهما كان اقتصادنا متينا، نفهم أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحل مشاكل العالم بمفردها. ففي العراق، تعلّمت الولايات المتحدة الأمريكية درسا قاسيا حتى مع مئات الآلاف من القوات الشجاعة والفعالة التي لدينا، وتريليونات الدولارات التي ننفقها من خزينتنا، تعلمت بأنه لا يمكنها ذاتها أن تفرض الاستقرار على أي أرض أجنبية. وما لم نعمل مع الدول الأخرى تحت مظلة المبادئ والمعايير الدولية التي تضيف الشرعية على الجهود التي نبذلها، لن يكون بوسعنا تحقيق النجاح. وما لم نعمل معا لدحر الأفكار التي تدفع مختلف المجتمعات المحلية في بلد مثل العراق إلى الصراع، فإن أي أمر يمكن أن تفرضه قواتنا العسكرية سوف يكون مؤقتا.

مثل ما إيماننا عميقا بأن القوة وحدها لا يمكن أن تفرض نظاما على الصعيد الدولي، أو من أيضا بأن القمع لا يمكن أن يشكل التماسك الاجتماعي الذي تحتاجه الأمم لتحقيق

لرسالة هذه المؤسسة. إن المعلومات تخضع للمراقبة الصارمة والمجال مقيد لدى المجتمع المدني. ويقال لنا بأن الغاية من هذا التقليل التغلب على اختلال النظام؛ وإن ذلك هو السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب ومنع التدخل الأجنبي. ووفقا لهذا المنطق، ينبغي أن ندعم طغاة مثل بشار الأسد الذي يسقط البراميل المتفجرة لذبح الأطفال الأبرياء، لأن البديل عن ذلك هو بالتأكيد أسوأ.

إن هذا التشكيك المتزايد في نظامنا الدولي يمكن أن يجده المرء في أكثر الديمقراطيات تقدما. ونرى زيادة في الاستقطاب وجمودا أكثر تواترا لدى حركات اليمين المتطرف، وأحيانا لدى حركات اليسار التي تصر على وقف التجارة التي تربط مصيرنا ببلدان أخرى من أجل بناء الجدران لصد المهاجرين. وأكثر ما يندر بالشر أننا نرى أنه يجري استغلال مخاوف الناس العاديين من خلال نداءات موجهة نحو الطائفية أو التبعة القبلية أو العنصرية أو معاداة السامية؛ والاستشهاد بالماضي المجيد أمام المؤسسة السياسية التي نقل إليها العدوى الذين يظهرون بأنهم مختلفين عنا أو يعبدون الله بطريقة مختلفة عنا، أي أن سياستنا تتناقض مع سياستهم.

إن الولايات المتحدة ليست بمأمن من هذا. وحتى في الوقت الذي ينمو فيه اقتصادنا، وفي الوقت الذي عادت فيه معظم قواتنا من العراق وأفغانستان، نرى في مناقشاتنا حول الدور الأمريكي في العالم مفهوم القوة الذي تعرّفه المعارضة بفكرة الأعداء القدامى، والتي تنظر إلى هزيمة الصين وإعادة ظهور الاتحاد الروسي، أو إيران الثورية أو أي إسلام لا يتفق مع السلام بأنها عناصر منوثة. ونرى حججا تساق بأن ما يهيم الولايات المتحدة هو القوة والعبارات العدوانية، وإظهار القوة العسكرية، وبأن التعاون والدبلوماسية لن يكونا مجديين..

وبوصفي رئيس الولايات المتحدة، فلا بد أن أدرك الأخطار التي نواجهها. فالمعلومات عن هذه الأخطار أجدها على

البصيرة ليدركوا أن دولنا ستشعر بقدر أكبر من الأمن عندما نتقيد بالقوانين والمعايير الأساسية ونسير على طريق التعاون بدلا من النزاع. وتقع على عاتق الدول القوية، قبل كل شيء، مسؤولية التمسك بهذا النظام الدولي.

وأود أن أعطي مثالا على ذلك. بعد أن توليت الرئاسة، أوضحت أن أحد الإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة - نظام عدم انتشار الأسلحة النووية - تعرض للخطر جراء انتهاك إيران في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس، شدد مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على الحكومة الإيرانية، وانضم كثير من الدول انضم إلينا لإنفاذها. وبينما معا أن القوانين والاتفاقات تعني شيئا. ولكننا فهمنا أيضا أن الهدف من الجزاءات لم يكن ببساطة معاقبة إيران. فقد تمثل هدفنا في اختبار ما إذا كان بوسع إيران أن تغيّر مسارها، وتقبل بالقيود وتسمح للعالم بالتحقق من أن برنامجها النووي سيكون للأغراض السلمية. ولستين، انخرطت الولايات المتحدة وشركاؤها، بما في ذلك روسيا والصين، في مفاوضات معقدة. والنتيجة هي إتفاق دائم وشامل يمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية وفي الوقت نفسه تسمح له بالحصول على الطاقة السلمية. وإذا تم تنفيذ الاتفاق بشكل كامل، وتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة النووية، فسيتم تفادي حرب محتملة وسيصبح عالمنا الأكثر أمانا. وهذه هي قوة النظام الدولي عندما يعمل بالطريقة التي ينبغي أن يعمل بها.

وتسترشد تصديقاتنا للتحديات الأخرى في جميع أنحاء العالم بنفس الإخلاص للنظام الدولي. فلنأخذ ضم روسيا للقرم واستمرار عدوانها في شرق أوكرانيا. أمريكا لديها عدد قليل من المصالح الاقتصادية في أوكرانيا، ونحن ندرك التاريخ المعقد والعميق بين روسيا وأوكرانيا. ولكن لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي عندما تُنتهك سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية انتهاكا صارخا. وإذا حدث ذلك دون عواقب في

النجاح. يثبت لنا تاريخ العقدين الماضيين بأن الديكتاتوريات لا تنعم بالاستقرار في عالم اليوم. فالمتنفذون اليوم سيصبحون شرارة ثورة الغد. يمكنكم سجن خصومكم، ولكن لا يمكنكم سجن الأفكار. ويمكنكم محاولة التحكم في الحصول على المعلومات، ولكن لا يمكنكم تحويل الكذبة إلى حقيقة. إنها ليست مؤامرة من صنع المنظمات غير الحكومية التي تدعمها الولايات المتحدة، وهي منظمات تعري الفساد وتحرك توقعات الناس في جميع أنحاء المعمورة، بل إنها التكنولوجيا، ووسائل الإعلام الاجتماعية، ورغبة الناس في كل مكان التي لا يمكن خفضها لتحديد خيارهم بشأن الكيفية التي يحكمون بها.

أعتقد في الواقع أنه في عالم اليوم، لم تعد السيطرة على الأراضي هي التي تحدد مقياس القوة. إن الرخاء الدائم لا يأتي فقط من القدرة على الوصول إلى المواد الخام واستخراجها. بل أن قوة الأمم تتوقف على نجاح شعوبها، ومعرفتها، وابتكارها، وسعة خيالها، وإبداعها، وما لديها من حوافز فرص، وبالتالي تتوقف على الحقوق الفردية، والحكم الصالح، والأمن الشخصي. أما القمع الداخلي والعدوان الأجنبي فهما من أعراض الفشل الذي يوفر ذلك الأساس.

إن السياسات والتضامن التي تعتمد على تشويه صورة أخرى، والتي تعتمد على التزعة الطائفية والقبلية الضيقة أو الغلو في الوطنية، قد تبدو في بعض الأحيان قوة آنية، ولكن ضعفها سيتكشف مع مرور الوقت. ويخبرنا التاريخ بأن القوى الظلامية التي يطلقها من هذا النوع من السياسات تجعلنا بالتأكيد جميعا نشعر بأننا أقل أمانا. ولقد شهد عالمنا ذلك من قبل. ولن نستفيد شيئا من العودة إلى ذلك.

وبدلا من ذلك، أعتقد أننا يجب أن نغضي قدما في تحقيق مثلنا، وليس التخلي عنها في هذا الوقت الحرج. ويجب أن نجسد أفضل آمالنا، لا أعماق مشاعر خوفنا. وأنشئت هذه المنظمة لأن الرجال والنساء الذين سبقونا كانت لديهم

وأقول هذا مع الاعتراف بأن الدبلوماسية شاقة والنتائج تكون غير مرضية في بعض الأحيان، وقلما تكون مرغوبة سياسيا. ولكن أعتقد أنه من واجب قادة الدول الكبيرة على وجه الخصوص المجازفة، لأننا تحديدًا أقوياء بما فيه الكفاية لحماية مصالحنا متى ما فشلت الدبلوماسية.

وأعتقد أيضا أنه لكي نغضي قدما في هذا العصر الجديد، يتعين علينا أن يكون أقوياء بما فيه الكفاية للاعتراف عندما لا يجدي العمل الذي نقوم به. في الخمسين عاما الماضية، اتبعت الولايات المتحدة سياسة فشلت في تحسين حياة الشعب الكوبي. وغيرنا ذلك. وما زالت لدينا اختلافات مع الحكومة الكوبية. وسنواصل الدفاع عن حقوق الإنسان. ولكننا نعالج هذه المسائل من خلال العلاقات الدبلوماسية، وزيادة التجارة والروابط على المستوى الشعبي. وإذا تحرز هذه الاتصالات التقدم، فإنني على ثقة من أن الكونغرس سيرفع حتما الحظر الذي لا ينبغي أن يستمر أكثر. ولن تتغير كوبا بين عشية وضحاها إلى كوبا، ولكنني على ثقة بأن الانفتاح، ليس الإكراه، سيدعم الإصلاحات وتحقيق حياة أفضل يستحقها الشعب الكوبي، كما أعتقد أن كوبا ستحقق النجاح تعاوت مع الدول الأخرى.

والآن، إذا كان من مصلحة الدول الكبرى أن تدعم المعايير الدولية، فينطبق ذلك أكثر على بقية المجتمع الدولي. فلننظر إلى جميع أنحاء العالم. من سنغافورة إلى كولومبيا إلى السنغال، تبين الوقائع أن الدول تنجح عند سعيها إلى تحقيق السلام والرخاء الشامل للجميع داخل حدودها وتعاونها في العمل مع البلدان خارج تلك الحدود.

وذلك الطريق متاح الآن أمام دولة مثل إيران، التي لا تزال حتى هذه اللحظة، تواصل نشر وكلاء العنف من أجل تحقيق مصالحها. وقد تبدو هذه الجهود بأنها تعطيها نفوذا في التزايدات مع جيرانها، ولكنها تغذي الصراع الطائفي الذي يهدد المنطقة

أوكرانيا، فقد يحصل لأي دولة مجتمعة هنا اليوم. وذلك هو الأساس للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة وشركاؤها على روسيا. إنها ليست رغبة في العودة إلى الحرب الباردة.

والآن، في روسيا، قد تصف وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة تلك الأحداث بأنها مثال على نهوض روسيا، وبالمناسبة، هذه نظرة يتشاورها عدد من السياسيين والمعلقين في الولايات المتحدة الذي كانوا دائما مشككين بشأن روسيا، ويبدو أنهم مقتنعون بأن حربا باردة جديدة في الواقع مقبلة علينا. ومع ذلك فلننظر إلى النتائج. إن الشعب الأوكراني أكثر اهتماما من أي وقت مضى بتأييد أوروبا، بدلا من روسيا. وأدت الجزاءات إلى هروب رؤوس الأموال، واقتصاد يقوم على التعاقد، وانخفاض الروبل وهجرة عدد أكبر من الروس المتعلمين.

تصوروا لو أن روسيا، بدلا من ذلك، قد انخرطت في دبلوماسية حقيقية، وعملت مع أوكرانيا والمجتمع الدولي لكفالة حماية مصالحها. سيكون ذلك أفضل ليس بالنسبة لأوكرانيا فحسب، ولكن أيضا أفضل بالنسبة لروسيا وأفضل للعالم، ولهذا السبب نواصل الضغط لحل هذه الأزمة بطريقة تتيح لأوكرانيا ديمقراطية وذات سيادة المجال لتحديد مستقبلها والسيطرة على أراضيها. وهذا ليس لأننا نريد أن نعزل روسيا - نحن لا نريد ذلك - ولكن لأننا نريد روسيا قوية تستثمر في العمل معنا من أجل تعزيز النظام الدولي ككل.

وبالمثل، في بحر الصين الجنوبي، لا تدعي الولايات المتحدة بأن لها أراض هناك. فنحن لا نفصل في المطالبات. ولكن، شأننا شأن أي دولة مجتمعة هنا، لدينا الرغبة في الحفاظ على المبادئ الأساسية لحرية الملاحة وحرية تدفق التجارة، وفي حل المنازعات من خلال القانون الدولي، وليس قانون القوة. لذلك، فإننا سندافع عن تلك المبادئ، وفي الوقت نفسه نشجع الصين وغيرها من المطالبين بحل خلافاتها سلميا قدر الإمكان.

وبوسع هذه القدرات الجديدة أن تمنع القتل الجماعي وتضمن أن تصبح اتفاقات السلام أكثر من كونها حبرا على ورق. ولكن يتعين أن نقوم بهذا العمل معا. ومعا، علينا تعزيز قدراتنا الجماعية لإرساء الأمن حيثما ينهار النظام ولدعم من يسعون لإحلال السلام العادل والدائم.

ولم يختبر التزامنا نحو النظام الدولي في أي مكان بصورة أكثر مما اختبر في سوريا. فحينما يذبح ديكتاتور عشرات الآلاف من شعبه بالذات، فإن تلك ليست مجرد مسألة تتعلق بالشؤون الداخلية للدولة. فهي تسبب المعاناة الإنسانية بدرجة من الحجم تؤثر علينا جميعا. وبالمثل، حين تقطع جماعة إرهابية رؤوس الأسرى وتذبح الأبرياء وتسترق النساء، فإن تلك ليست مشكلة أمنية وطنية للدولة واحدة. فهي اعتداء على البشرية قاطبة.

لقد قلت من قبل وسأكرر: لا يوجد مجال لاستيعاب جماعة كارثية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولن تبدي الولايات المتحدة أي اعتذار عن استخدام جيشنا، باعتباره جزءا من تحالف عريض، لمطاردة الجماعة. ونقوم بذلك العمل بتصميم على ضمان ألا يتوفر إطلاقا أي ملاذ آمن للإرهابيين الذين يرتكبون هذه الجرائم. وقد أظهرنا خلال أكثر من عقد من المطاردة بلا هوادة لتنظيم القاعدة أن المتطرفين لن يتفوقوا على قدرتنا على الاستمرار.

ومع أن القوة العسكرية ضرورية، فإنها ليست كافية لتسوية الحالة في سوريا. ولن يستمر الاستقرار الدائم إلا حينما يتوصل شعب سوريا إلى اتفاق على العيش معا في جو من السلام. والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع أية دولة، بما في ذلك روسيا وإيران، لتسوية النزاع. ولكن علينا الإقرار بأنه بعد سفك الكثير من الدمار والكثير من التخريب، لا يمكن العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل الحرب.

بأكملها ويعزل إيران عن إمكانات التجارة والتبادل التجاري. إن الشعب الإيراني له تاريخ يفخر به، وهو شعب لديه إمكانات استثنائية. ولكن ترديد شعار "الموت لأمريكا" لا يخلق فرص العمل ولا يجعل إيران أكثر أمنا. وإذا اختارت إيران مسارا مختلفا، فسيكون ذلك أمرا يبشر بالخير للأمن في المنطقة، وبالخير للشعب الإيراني، وبالخير للعالم بأسره.

وبطبيعة الحال، سنستمر في جميع أنحاء العالم، في مواجهة دول ترفض هذه الدروس المستفادة من التاريخ - أماكن حيث الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية والحروب الطائفية تقضي إلى نشوء معازل الإرهاب والكوارث الإنسانية. وحيثما ينهار النظام تماما، يجب علينا أن نعمل، غير أننا سنكون أقوى عندما نعمل معا.

وفي تلك الجهود، ستضطلع الولايات المتحدة بدورها دوما. وسنقوم بذلك واضعين في الاعتبار دروس الماضي - ليس دورس العراق فحسب، بل أيضا نموذج ليبيا، حيث انضمنا إلى تحالف دولي في إطار ولاية الأمم المتحدة لمنع وقوع مذبحة. وحتى حين قمنا بمساعدة الشعب الليبي على إنهاء نظام طاغية، كان بوسع تحالفنا وكان ينبغي له أن يقوم بالمزيد من العمل لسد الفراغ الذي خلفناه وراءنا. ونشعر بالامتنان للأمم المتحدة على جهودها لتشكيل حكومة للوحدة. وسنساعد أية حكومة ليبية شرعية فيما تعمل على شمل البلد.

ويتعين أيضا أن نقر بأننا يجب أن نعمل بصورة أكثر فعالية في المستقبل، باعتبارنا المجتمع الدولي، على بناء القدرات في الدول المنكوبة قبل أن تنهار هذه الدول. ولذلك السبب ينبغي أن نحتفل لأنه، في وقت لاحق اليوم، ستضم الولايات المتحدة إلى أكثر من ٥٠ بلدا لحشد قدرات جديدة - مشاة ومخبرات ومروحيات ومستشفيات وعشرات الآلاف من القوات - لتعزيز حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

تقديم المساعدة، لأن دولتنا المؤلفة من مهاجرين، ترى نفسها في وجوه الأسر التي تعاني.

وبطبيعة الحال، وبأنماط التفكير القديمة، لم تكن ذات أهمية محنة من لا حول لهم ومحنة اللاجئين ومحنة المهمشين. فقد كانوا على هامش شواغل العالم. أما اليوم فإن اهتمامنا بهم لا يدفع إليه الضمير فحسب، بل ينبغي أيضا أن يكون مدفوعا بالمصلحة الذاتية. فمساعدة الناس الذي دفعوا إلى هوامش العالم لم تعد مجرد عمل خيري؛ وإنما هي مسألة تتعلق بالأمن الجماعي. وليس الغرض من هذه المؤسسة مجرد تجنب نشوب النزاع؛ بل أيضا حشد العمل الجماعي الذي يجعل الحياة أفضل على ظهر هذا الكوكب.

وتدل على هذه الحقيقة الالتزامات التي قطعناها نحو أهداف التنمية المستدامة. وأعتقد أن الرأسمالية كانت المولد الأكبر للثروة والفرص الذي عرفه العالم على مدى التاريخ. ولكن من المدن الكبيرة إلى القرى الريفية في جميع أرجاء العالم، نعلم أيضا أن الرخاء لا يزال بعيد المنال بصورة قاسية للعديد من الناس. وكما ذكرنا قداسة البابا فرانسيس، فإننا نكون أقوى حينما نمنح قيمة لمن هم أقل ضمن هؤلاء الناس ونعتبرهم متساوين في الكرامة مع أنفسهم وأبنائنا وبناتنا.

ويمكننا دحر الأمراض التي يمكن الوقاية منها ووضع حد لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبوسعنا القضاء على الأوبئة التي لا تعترف بالحدود. وقد لا تكون تلك الأعمال معروضة على شاشات التلفزيون في الوقت الحالي، ولكن كما أظهرنا في عكس اتجاه انتشار فيروس إيبولا، بوسعها إنقاذ الأرواح بصورة أكبر من أي شيء آخر يمكننا عمله. ومعاً، يمكننا القضاء على الفقر المدقع وإزالة الحواجز من أمام الفرص. ولكن هذا يتطلب التزاما مستمرا نحو شعوبنا لكي يتمكن المزارعون من توفير الغذاء للمزيد من الناس، ولكي يتمكن أصحاب الأعمال

ولنتذكر كيف بدأ هذا الأمر. فالأسد رد على الاحتجاجات السلمية بتصعيد القمع والقتل، مما أدى، بدوره، إلى تهينة بيئة للقلاقل الحالية. ولذا لا يمكن للأسد وحلفائه ببساطة تهدئة الأغلبية الكبيرة من السكان الذين عانوا الأمرين من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية والقصف العشوائي. بيد أن الواقعية تقتضي أنه سيكون مطلوباً التوصل إلى توافق على إنهاء القتال، وفي نهاية المطاف، القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية. ولكن الواقعية تقتضي أيضاً إجراء انتقال منظم من نظام الأسد إلى قائد جديد، وحكومة شاملة للجميع تعترف بأنه لا بد من وضع حد لهذه الفوضى لكي يتسنى للشعب السوري أن يشرع في إعادة البناء.

إننا نعلم أن تنظيم الدولة الإسلامية - الذي نشأ من فوضى العراق وسوريا - يعتمد في بقاءه على إدامة الحرب، ولكننا أيضاً نعلم أنه يكسب أتباعاً بسبب أيديولوجية سامة. وجزء من مهمتنا، معاً، العمل على رفض ذلك التطرف الذي يصيب أعداداً كبيرة من الشباب. ولا بد أن يكون جزءاً من المسعى مواصلة رفض المسلمين لمن يشوهون الإسلام للدعوة إلى التعصب وتشجيع العنف. كما يجب أن ينطوي المسعى أيضاً على رفض غير المسلمين للجهل الذي يساوي بين الإسلام والإرهاب.

وهذه الأعمال ستستغرق وقتاً. ولا توجد حلول سهلة للحالة في سوريا، ولا توجد أجوبة بسيطة للتغيرات التي تجري في الكثير من أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن العديد من الأسر بحاجة إلى المساعدة في الوقت الراهن؛ وليس لديها الوقت. ولذلك السبب تزيد الولايات المتحدة عدد اللاجئين الذين نرحب بهم في داخل حدودنا. ولذلك السبب سنستمر في كوننا أكبر المانحين للمساعدة لدعم هؤلاء اللاجئين. ونطلق اليوم جهوداً جديدة لكفالة تمكين شعبنا أيضاً وأعمالنا التجارية وجامعاتنا ومنظماتنا غير الحكومية من

يُساء إلى أي امرأة مع الإفلات من العقاب، ولا أن تُحرم فتاة من الالتحاق بالمدرسة. ويجب أن تُكفل حرية رفع التماسات بصورة سلمية إلى من بيدهم السلطة دون تخوف من قوانين تعسفية. وهذه ليست أفكار بلد واحد أو ثقافة واحدة. إنها أفكار أساسية للتقدم البشري. وحجر زاوية لهذه المؤسسة.

إنني أدرك أنه في كثير من أنحاء العالم تسود وجهة نظر مختلفة - فهناك اعتقاد بأن القيادة القوية يجب ألا تتسامح مع أي معارضة. وإنني أسمع وجهة النظر هذه ليس من خصوم أمريكا فحسب، ولكنني أسمعها - سراً، على الأقل - من بعض أصدقائنا أيضاً. ولا أتفق مع ذلك. فأنا أعتقد أن الحكومة التي تقمع المعارضة السلمية لا تظهر قوتها. إنها تظهر ضعفها وتظهر خوفها.

ويبين التاريخ لنا أن الأنظمة التي تخشى شعوبها ستتهوى في نهاية المطاف، غير أن المؤسسات القوية المبنية على رضا المحكومين ستصمد طويلاً بعد رحيل الأفراد. ولهذا السبب، فإن أقوى قادتنا، من جورج واشنطن إلى نيلسون مانديلا، قد زادوا من أهمية بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، مفضلين ذلك على التعطش للاستمرار في السلطة. إن الزعماء الذين يعدلون الدساتير للبقاء في السلطة إنما يقرون بذلك بفشلهم في بناء بلدان ناجحة لشعوبهم، لأن لا أحداً منا سيبقى إلى الأبد. ونفهم من هذا أنهم يتشبثون بالسلطة لذاكها لا لتحسين حياة من يدعون خدمتهم.

أفهم أن الديمقراطية أمر مُحبط. فالديمقراطية في الولايات المتحدة ليست كاملة بكل تأكيد. وهي قد تعجز أحياناً عن القيام بوظيفتها. ولكن الديمقراطية - ذلك النضال المستمر من أجل نيل المزيد من أبناء شعبنا لحقوقهم ومن أجل إسماع صوت المزيد من الناس - هي التي مكنتنا من أن نصبح أقوى دولة في العالم. إنها ليست مجرد مسألة مبدأ؛ وليست فكرة مجردة. فالديمقراطية، أي الديمقراطية الشاملة للجميع، تقوي

الحرية من بدء الأعمال التجارية بدون دفع رشوة، ولتتمكن الشباب من الحصول على المهارات التي يحتاجون إليها للنجاح في هذا الاقتصاد الحديث والقائم على أساس المعرفة.

وبوسعنا تعزيز النمو من خلال التجارة التي تقي بمعايير أعلى وذلك ما نقوم به من خلال شراكة المحيط الهادئ - وهي اتفاق تجاري يشمل ٤٠ في المائة تقريباً من الاقتصاد العالمي، اتفاق سيفتح الأسواق مع حماية حقوق العمال وحماية البيئة التي تمكن من استمرار التنمية.

وبوسعنا دحر التلوث الذي نسبته في سماواتنا ومساعدة الاقتصادات على انتشال الناس من وهدة الفقر بدون الحكم على أطفالنا بالخراب الناجم من الاحترار الدائم للمناخ. ويمكننا نفس الإبداع الذي أنتج العصر الصناعي وعصر الحاسوب من تسخير إمكانات الطاقة النظيفة. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتجنب الخراب الذي يسببه تغير المناخ. ولا يوجد دليل أقوى على الاضطلاع بالقيادة من وضع الأجيال المقبلة في صدارة الأولويات. وستعمل الولايات المتحدة مع جميع الدول الراغبة للقيام بدورها لكي يتسنى لنا توحيد صفنا في باريس لمواجهة هذا التحدي بصورة حاسمة.

وأخيراً، فيما يتعلق برؤيتنا بالنسبة لمستقبل الجمعية، فإن إيماني بالمضي قدماً وليس القهقري يتطلب منا الدفاع عن مبادئ الديمقراطية التي تتيح للمجتمعات تحقيق النجاح. وأود أن أبدأ بفرضية بسيطة. فكوارث مثل التي نشهدها في سورية لا تحدث في بلدان تتوفر فيها ديمقراطية حقيقية واحترام للقيم العالمية التي يُفترض أن تدافع هذه المؤسسة عنها.

أُسلم بأن شكل الديمقراطية سيختلف من مكان إلى آخر في العالم. وفكرة حكم الشعب لنفسه عيناها تتوقف على تعبير حكومته عن ثقافته وتاريخه وخبراته الفريدة. غير أن بعض الحقائق العالمية لا تحتاج إلى برهان. فلا يجوز أن يُسجن أي شخص لممارسته لطقوس عبادته سلمياً. ولا ينبغي أبداً أن

نسعى إليه معا - أن نؤمن بكرامة كل فرد وبأنه بوسعنا رأب خلافاتنا واختيار التعاون بدلاً من التنازع. وليس هذا بضعف؛ إنه قوة. إنه ضرورة عملية في عالمنا المترابط.

وشعوبنا تفهم ذلك. تفكروا في الطبيب الليبري الذي طاف على المنازل، بحثاً عن حالات الإصابة بمرض الإيبولا وليشرح لأفراد الأسر كيفية التصرف إذا ما ظهرت عليهم أعراض المرض. تفكروا في صاحب المتجر الإيراني، الذي قال بعد إبرام الصفقة النووية: "إن شاء الله، سنتمكن الآن من توفير سلع أكثر بكثير بأسعار أفضل". تفكروا في الأمريكيين الذين أنزلوا العلم من على مبنى سفارتنا في هافانا في عام ١٩٦١ - وهو العام الذي ولدت فيه - والذين عادوا في صيف هذا العام ليعيدوا رفع العلم. فقد قال أحد هؤلاء الرجال عن الشعب الكوبي: "يمكننا أن نفيدهم ويمكنهم أن يفيدونا. ونحن نحبههم" وقد تجاهلنا هذه الحقيقة على مدار ٥٠ عاماً. تفكروا في الأسر التي خلفت كل شيء ألفتها وراءها وركبت مخاطر الصحاري الجرداء والبحار الهائجة لمجرد البحث عن مأوى ولمجرد إنقاذ أطفالهم. وقد قال أحد اللاجئين السوريين الذي لاقى استقبالا حاراً في هامبورغ ووجد المأوى: "نشعر بأنه ما زال هناك أناس يحبون الآخرين".

إن شعوب أمنا المتحدة ليست مختلفة بهذه الدرجة التي وُصفت لها. فيمكن بث الخوف فيهم؛ ويمكن تلقينهم الكراهية، ولكنهم يمكن أيضاً أن يستجيبوا للأمل. وصفحات التاريخ مليئة بقصص فشل مُدعي النبوة وسقوط الإمبراطوريات، من الذين اعتقدوا أن القوي على حق دائماً. وسيستمر الحال كذلك. ويمكننا التأكد من ذلك. غير أننا مدعوون إلى تقديم نوع مختلف من القيادة، قيادة قوية بما يكفي لتدرك أن ثمة مصالح مشتركة بين الدول وأن الشعوب تشترك في الإنسانية. نعم، هناك بعض الأفكار والمبادئ العالمية. وهذا هو ما فهمه أولئك الذين شكلوا الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً. فلنتسلح

البلدان. فعندما تتمكن أحزاب المعارضة من السعي إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، يكتسب البلد أفكاراً جديدة. وعندما تتمكن الصحافة الحرة من توعية الجمهور، ينكشف الفساد وإساءة استخدام السلطة ويمكن اجتثاثهما. وعندما يزدهر المجتمع المدني، تستطيع المجتمعات إيجاد حلول لمشاكل لا يمكن للحكومات بالضرورة حلها منفردة. وعندما يلقي المهاجرون الترحيب، تصبح البلدان أكثر إنتاجية وأكثر حيوية. وعندما تتمكن الفتيات من الذهاب إلى المدرسة والحصول على وظيفة وفرص غير محدودة، تتمكن البلدان من تحقيق كامل إمكاناتها.

وهذا في اعتقادي هو مكن قوة أمريكا الأكبر. ولا يتفق معي كل من في أمريكا. وهذا جزء من الديمقراطية. وأعتقد أن ما يجعلنا أقوى هو حقيقة أن المرء يمكنه التجول في شوارع هذه المدينة الآن ورؤية الكنائس والكنس والمعابد والمساجد حيث يمارس الناس شعائرهم الدينية بحرية؛ وحقيقة أن أمتنا المؤلفة من مهاجرين هي مرآة لتنوع العالم - فيمكنك أن تقابل أناساً من كل حذب وصوب هنا في مدينة نيويورك - وحقيقة أنه يمكن للجميع أن يساهم ويمكن للجميع أن يشارك بغض النظر عن هويتهم أو هيتاتهم أو الذين يحبونهم.

وأعتقد أن ما ينطبق على أمريكا ينطبق تقريباً على جميع الديمقراطيات الناضجة. وهذا ليس من قبيل الصدفة. ويمكننا أن نفخر ببلداننا من دون التعريف بهويتنا بما يتعارض مع هوية مجموعة أخرى. ويمكننا أن نكون وطنيين من دون تشويه صورة الآخرين. ويمكن أن نعترف بهوياتنا - ديننا وانتمائنا العرقي وتقاليدنا - من دون احتقار الآخرين. إن نظمنا مبنية على فكرة أن السلطة المطلقة مفسدة ولكن البشر، أي الناس العاديين، طيبون في جوهرهم ويقدرون الأسرة والصدقة والأديان والكرامة والعمل الجاد. ويمكن للحكومات أن تعبر عن هذا الجوهر الطيب إذا ما توفرت الضوابط والموازين المناسبة. وفي اعتقادي أن هذا هو المستقبل الذي يجب أن

ونحن البولنديون نعرف جيداً أن السلام لا يؤخذ بوصفه أمراً مسلماً به. فقبل أقل من شهر كان علي، بوصفي رئيساً لجمهورية بولندا، أن أدلي ببيان في الاحتفال بالذكرى السادسة والسبعين لاندلاع الحرب العالمية الثانية. في فجر يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، انطلق غزو ألمانيا النازية ضد بلدي. وبعد سبعة عشر يوماً، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، تلقينا ضربة من الجانب الآخر عندما هاجم اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بولندا، واحتفت بولندا من الخريطة. غير أن البولنديين أمة أبيّة، فلم يستسلموا لأن ما يجونه أكثر من غيره هو الحرية. ولذلك قاتلوا حتى النهاية، إلى جانب العالم الحر.

تسببت الحرب العالمية الثانية، الحرب الأكبر والأكثر دموية في تاريخ البشرية، في انزلاق كل من أوروبا وشرق وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجميع المحيطات في حقب مظلمة من الجريمة والوحشية والمعاناة. وسقط القانون الدولي، كأحد أوائل ضحايا الحرب آنذاك. والضحية التالية كانت حقوق الإنسان بدءاً بحق الإنسان الأساسي في العيش وانتهاءً بحقوق الجنود في ساحات المعارك وحقوق المدنيين الذين سحقوا تحت القصف والغارات وحقوق اللاجئين. إن حجم الرعب والتدمير وانعدام سيادة القانون الذي اقترف خلال تلك الأيام وضع المجتمع الدولي أمام اختبار خطير. وبرزت الحاجة إلى تكثيف الجهود لحماية السلام والمحافظة عليه من أجل المستقبل.

لقد كانت سنة ١٩٤٥ أكثر من مجرد علامة لنهاية الحرب العالمية الثانية؛ فقد كانت أيضاً سنة ميلاد الأمم المتحدة، أكثر الآليات أهمية للتعاون داخل المجتمع الدولي والداعية إلى السلام والأمن العالميين. ففي عام ١٩٤٥، أنشئت المحاكم الجنائية الدولية في نورمبرغ وطوكيو. وأخيراً، فقد شهدت أربعينيات القرن الماضي كذلك اعتماد وثيقتين غاية في الأهمية هما: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة

بذلك الإيمان في سيرنا نحو المستقبل، لأنه هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من ضمان أن يكون المستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا ولأطفال الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيد أندراي دودا، إلى الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، السيد ماغتر ليكيوتوف، على انتخابه لهذا المنصب المشرف. وأود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم بولندا الكامل لعملكم.

السلام والقانون، هما الكلمتان اللتان تمكنا من فهم وتقدير أهمية الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية من تاريخ العالم. السلام والقانون، كلمتان يستحيل أن تتخيل من دونهما التعايش بين الأمم والمجموعات العرقية وأتباع الديانات المختلفة. السلام والقانون، مفهومان جميّان ومهمان، غير أنهما في غاية المشاشة ونحن بحاجة إلى أن نرعاها ونزرع بذورهما بشكل متواصل.

وتشعر بولندا بالتزام بتذكير الكل بأن هذه الأساليب ليست غير أخلاقية وتتناقى مع المفهوم الواسع للإنسانية فحسب، بل إنها في المقام الأول، تنتهك القانون الدولي.

لهذا السبب، أود أن أؤكد بقوة بأنه عندما ترتكب دولة عملاً من أعمال العدوان، وتؤسس سياستها الخارجية على مبدأ الأمر الواقع، من خلال استخدام الدبابات والصواريخ والقنابل، ينبغي للمجتمع الدولي رفض الحقائق الناجمة عن تلك الوسائل.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نواصل العمل على تسهيل فعالية مجلس الأمن، الهيئة المسؤولة عن حماية السلم الدولي. ولا بد من التذكير باستمرار بأن امتياز العضوية الدائمة يرتبط بواجب اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الأهداف الأساسية للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من الميثاق. لقد أدى حق النقض خلال الأعوام الأخيرة، وفي مناسبات عديدة، إلى إصابة عمل المجلس بحالة من الجمود التام، وتحديدًا فيما يخص أهم القضايا الأمنية. ولهذا السبب، تؤيد بولندا الاقتراح الفرنسي الذي يدعو إلى اعتماد مدونة لقواعد السلوك، تنص على الامتناع عن استخدام حق النقض عندما تواجه الدول الأعضاء أخطر الجرائم. بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.

فلنلق نظرة على عالم اليوم الذي تسوده الاضطرابات. فمع معاناة ملايين الأشخاص من الحروب والفاقة والمجاعة والاضطهاد الديني، هل بوسعنا الالتفاف على المبادئ المنصوص عليها في الميثاق؟ وهل يجب أن نغض الطرف عن انتهاكات الالتزامات القائمة، أو الإجراءات المتخذة من موقع القوة أو على أساس الأمر الواقع؟ وهل ينبغي لنا أن نضع جانباً حالات التلاعب بالقانون، وأنشطة الدعاية التي تسعى إلى تبرير الإجراءات المنحطة وغير القانونية؟ الجواب هو لا، ويجب أن يكون ذلك هو جواب كل إنسان وسياسي صادقين ونزيهين.

الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتتين وضع مفهومهما، إلى حد كبير، البولندي العظيم من أصل يهودي رافائيل ليمكين، وهو محام بارز ومحاضر جامعي ومرشح للحصول على جائزة نوبل للسلام. وكان ليمكين يتحدث تسع لغات بطلاقة، لكنه كان أكثر طلاقه في لغة القانون. فقد نبه إلى غياب كلمة هامة. ليمكين هو الذي صاغ وطبق مصطلح الإبادة الجماعية في اللغة القانونية للمرة الأولى. فقد كانت للمحامي البولندي تجربة مباشرة مع الإبادة الجماعية فقد قضت أسرته بالكامل تقريباً - قتلوا في معسكرات الإبادة الجماعية الألمانية.

فالتركيز على احترام القانون الدولي، وكذلك على المعاقبة غير المشروطة للمسؤولين عن جرائم الحرب، قصد بهما أن تكونا إحدى سبل ووسائل منع الصراعات الدموية مستقبلاً. وكما لاحظ البابا يوحنا بولس الثاني، فإن "السلام والقانون الدولي يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً؛ فالقانون يؤيد السلام". وللأسف، ما زالت المعاهدات الدولية تنتهك والتعهدات الرسمية يجري تجاهلها وحقوق الإنسان غالباً ما تتعرض للإزدراء. ينبغي أن نذكر هذه الحقيقة باستمرار. لا يمكن أبداً أن نذكر بما فيه الكفاية بأن القانون الدولي قيمة أساسية وأداة أساسية لبناء السلام في العالم، وبأنه ليست هناك إعلانات صادرة عن رؤساء الدول ولا وعود ولا توسلات يمكن أن تحل محل المعاهدات والاتفاقيات والقرارات. ولا ينبغي أبداً لمفاوضات تجرى خلف أبواب مغلقة أن تقضي إلى انتهاك وإزدراء القانون الدولي والقرارات الدولية. وينبغي أن يتاح لجميع الدول التمتع بالحقوق الممنوحة لها على قدم المساواة، وينبغي على المجتمع الدولي رفض أي تدابير قد تقوض هذه القواعد رفضاً قوياً.

فبولندا، التي تضررت على نحو بالغ جراء الحرب العالمية الثانية وما يزيد على ٤٠ عاماً من القمع على يد النظام الشيوعي، حساسة بشكل خاص تجاه استخدام القوة في العلاقات بين الدول واستخدام العدوان المسلح وانتهاك حقوق الإنسان.

الأقليات الدينية، في الوقت الحاضر لا سيما المسيحيون منهم، للاضطهاد. وفي الشرق الأوسط، تتزايد أعمال العنف التي تستهدف أعضاء الكنائس المسيحية بوتيرة مثيرة للقلق. ولا ينبغي أن ننسى محنة الطائفة الأيزيدية، التي قتل أفرادها، وطردت من وطنها. إن بولندا تناشد المجتمع الدولي، اتخاذ خطوات حاسمة لحماية حقوق الأقليات الدينية.

تؤدي النزاعات العسكرية في الشرق الأوسط إلى وقوع آلاف الضحايا الأبرياء، وتقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. ولا يزال ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يتهب المتاحف، ويدنس الأضرحة المسيحية والشيعة، وينسف ما تبقى من الحواضر القديمة. وفي نهاية شهر آب/أغسطس، أبلغنا عن تدمير معبد بعل شامين في تدمر، وهو نصب عمره ألفا عام. وقد صرحت المديرية العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا بأن الخراب الذي حل بذلك المعبد، يشكل جريمة حرب. وفي مواجهة هذه الأعمال الوحشية، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات أكثر حسمًا، من أجل وقف ممارسة التدمير والنهب للتراث العالمي للبشرية.

لم يتعين على المجتمع الدولي أبدا منذ نشأة الأمم المتحدة، معالجة أزمة إنسانية من قبيل تلك التي نواجهها اليوم. وتعمل بولندا على تعزيز النظام العالمي للمساعدات الإنسانية، من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية والحكومات ومنظمات إنفاذ القانون، والمنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتم التركيز بشكل أكبر على العلاقة بين المعونة الإنسانية والمساعدات الإنمائية. هنا، أود أن أذكر بارتياح كبير مساهمة المنظمات الإنسانية البولندية، التي تدعم بنشاط المحتاجين. لقد بنت المدارس ومراكز الرعاية الاجتماعية، وحفرت الآبار، ووزعت الملابس والبطانيات، وساعدت ضحايا الصراعات، وتدخلت في أعقاب الكوارث الطبيعية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الصادق لجميع الأشخاص المخلصين، وأصحاب الضمائر الحية الذين يقدمون المساعدة للآخرين، معرضين في الغالب حياتهم للخطر.

لقد أشار الرئيس السابق لجمهورية بولندا، الأستاذ ليخ كاتشينسكي في خطابه أمام الجمعية الذي ألقاه في هذه القاعة في عام ٢٠٠٩، إلى أن انتهاك السلامة الإقليمية للدول يؤدي دائما إلى اندلاع الصراعات على نطاق عالمي (انظر A/64/PV 04). وبصفتي رئيس بولندا، أود أيضا أن أعرب، باسم بلدي، عن معارضي لعالم يقوم على أساس التقسيم إلى مناطق نفوذ، ورفض لأعمال العدوان التي يرتكبها أولئك الذين يتجاهلون، بسبب المصالح والطموح، أحكام القانون الدولي، وبالتالي إحباط العمل الجماعي للأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية. وفي هذا الجزء من أوروبا، فإننا نعلم بشكل جيد التكاليف المترتبة عن اتباع مثل هذه السياسات، خاصة في ظل عدم وجود رد فعل حاسم، وتضامن من جانب الدول الأخرى في المراحل الأولى من العدوان.

إن ازدياد القانون الدولي قد يصبح أحد عوامل نشوب الحروب. وبمجرد اندلاع الحرب، لا توجد عموما سيادة للقانون في الأراضي التي عمتها الحرب. ونحن نرى ذلك في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعرضت مؤسسات الدولة إما لهزات كبيرة، أو حلت محلها جيوش خاصة وميليشيات إرهابية ومحاكم خاصة نصبت نفسها بنفسها. إن ذلك يشكل تحديا آخر لكل من العالم والأمم المتحدة. ومع زيادة وتيرة الصراعات، يصبح من المستحيل تحديد الأطراف المتنازعة، حيث لا تحارب الدول، بل تحارب بدلا منها جماعات مسلحة غير محددة الهوية، يصعب فيها تحديد الجندي من المدني. وكيف لنا أن نضبط الأنظمة القائمة للتعامل مع مثل هذه الظروف الجديدة، التي يعتبر الكثير من السياسيين والمتخصصين في القانون الدولي، بأنه لم يتم بحثها وفهمها بشكل كامل؟.

للأسف، ظل شيء واحد لم يتغير منذ قرون: في أجزاء مختلفة من العالم، وفي حالات نزاع عديدة، حيث يجري بشكل منهجي تقييد حريتي الدين والمعتقد. ويتعرض أفراد

والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية، وزيادة فرص الحصول على التعليم، والتخفيف على المدى الطويل من آثار تغير المناخ.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد للجمعية استعداد بلادي للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). وبولندا تشارك بفعالية في الجهود الدولية الراهنة الرامية للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ، في جملة أمور. ونرى أنه ينبغي التوصل إلى تفاهم دائم في هذا المجال، بحيث يمكن للدول كافة أن تنضم إليه، وأن تتضافر جهود كل الدول من خلاله بما يتناسب مع قدراتها الفعلية. وبعبارة أخرى، فإن بولندا لديها سجل حافل فيما يتعلق بحماية البيئة. ويكفي القول إن تحولنا الاقتصادي ساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بولندا بنسبة ٣٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

ونحن مستعدون أيضاً لزيادة إسهامنا المباشر في حفظ السلام والحفاظ على الأمن. ومن هذا المنطلق، قدمنا ترشيحنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وبولندا، التي ما زالت تعي مأساة الحرب العالمية الثانية والحقبة الشيوعية، تتعهد بالتعاون بفعالية في بناء نظام دولي قائم على سيادة القانون. فالقانون يسهم في الأداء الفعال للمجتمعات التي تتكون منها دولنا. إلا أنه يساعد أيضاً في إنشاء ترتيبات فعالة وسلمية فيما بين الدول نفسها. ولذلك، فلنعمل على إيجاد عالم يقوم على قوة سيادة القانون، وليس على قانون القوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

إن احترام حقوق الإنسان، هو المنطلق الرئيسي للحفاظ على السلام والعدالة في حياة الدول والأمم.

وترى بولندا، بأن الدفاع عن حرية المعتقد والعبادة والتعبير يكتسي أهمية خاصة. وتنطوي حرية التعبير على واجب قول الحقيقة. وليس هناك ما هو أكثر خطورة على العلاقات بين الشعوب والدول، من التلاعب بالحقيقة أو نشر الأكاذيب والصور النمطية المهينة. لهذا السبب فإن الحقيقة، بما في ذلك الحقيقة التاريخية، هي عنصر حاسم في العلاقات بين الدول والأمم.

وهنا، أود أن أسلط الضوء على مصير أولئك الذين يدافعون عن الحقيقة وحرية التعبير، والذين كثيراً ما يعاقبون بالسجن أو حتى الموت على أيدي مضطهديهم، وأولئك المنشقين الشجعان والعنيدين، والصحفيين والمدونين الذين يفضحون الجرائم التي ترتكبها الأنظمة المستبدة، والفضائح التي يرتكبها الإرهابيون في أجزاء مختلفة من العالم، ووحشية سلطات إنفاذ القانون. ويجب ألا ننسى تفانيهم. كما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لهم الحماية المناسبة، بما في ذلك الحماية القانونية.

وهناك مجموعة اجتماعية أخرى لا يمكن استبعادها، عندما نتكلم عن حقوق الإنسان، أو عن آثار الحرب والمهجرة الجماعية. وأنا أفكر هنا في النساء: أمهات وزوجات وبنات آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوكرانيا. إنهن بحاجة إلى اهتمامنا بشكل خاص، لأنهن يعانين بشكل مضاعف: أولاً، عندما يفقدن إحساسهن بالأمن، مع الحرب المستعرة حولهن، وبعد ذلك عندما يفقدن أزواجهن وآباءهن أو إخوانهن أو أبناءهن، وأحياناً حتى من دون التمكن من دفنهن. وتشكل دموع المرأة المكبوتة، ضحية الحرب، أكبر عار على جبين الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

وتسهم في الحفاظ على السلام العالمي، كل من تدابير الدفاع عن الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

كوارث الماضي. وينبغي أن نستعرض التاريخ باحترام وضمير حي. فالماضي لا يمكن تغييره، ولكن المستقبل يمكن تشكيله. ووضع التاريخ في الاعتبار ليس لغرض تكريس الكراهية. بل إنه ضروري لكي لا ينسى البشر دروس التاريخ. وتذكر التاريخ لا يعني أن هواجس الماضي تطاردنا؛ بل إننا نهدف بذلك إلى إيجاد مستقبل أفضل وتسليم شعلة السلام من جيل إلى جيل.

لقد اجتازت الأمم المتحدة اختبار الزمن. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، شهدت جهود البلدان كافة لدعم السلام وبناء الأوطان والسعي للتعاون. والأمم المتحدة، بعد أن وصلت إلى نقطة انطلاق تاريخية جديدة، تحتاج إلى معالجة القضية المركزية، ألا وهي كيفية النهوض بالسلام والتنمية في العالم في القرن الحادي والعشرين على نحو أفضل. والعالم يشهد عملية تاريخية للتطور المتسارع. وأشعة شمس السلام والتنمية والتقدم ستكون قوية بما يكفي لاختراق غيوم الحرب والفقر والتخلف. والتحرك صوب عالم متعدد الأقطاب وصعود الأسواق الناشئة والبلدان النامية صار توجهاً تاريخياً لا رجعة فيه. والعولمة الاقتصادية مع مقدم عصر المعلومات قد أطلقت العنان للقوى المنتجة الاجتماعية التي هيأت فرصاً غير مسبقة للتنمية وعززتها بشكل كبير، مثلما أدت في الوقت نفسه إلى ظهور تهديدات وتحديات جديدة علينا أن نواجهها بشكل مباشر.

وثمة قول مأثور صيني مؤداه إن إيجاد عالم يتقاسمه الجميع حقاً هو أعظم مثل أعلى. والسلام والتنمية والمساواة والعدالة والديمقراطية والحرية هي القيم المشتركة للبشرية والأهداف السامية للأمم المتحدة. غير أن تلك الأهداف لا تزال بعيدة المنال، ويجب أن نواصل مساعيها من أجل تحقيقها. وفي عالمنا اليوم، تتكافل البلدان كافة وتتقاسم المستقبل المشترك. وينبغي لنا أن نجدد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بغية تشكيل نموذج جديد للعلاقات الدولية يركز على التعاون المفيد لجميع الأطراف، وإيجاد مجتمع دولي يحقق المستقبل الإيجابي المشترك للبشرية جمعاء.

اصطحب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس شي جين بينغ (تكلم بالصينية): قبل ٧٠ عاماً، خاض جيل سابق ببسالة حرباً ضد الفاشية وتحقق له النصر، وبذلك أنهى فصلاً مظلماً في سجلات التاريخ البشري. ولم يكن ذلك النصر أمراً سهلاً المنال. وقبل سبعين عاماً، وبرؤية وبصيرة ثاقبة، أنشأت البشرية الأمم المتحدة. وحملت هذه المنظمة الدولية العالمية والأكثر تمثيلاً وسلطة أمل البشرية في مستقبل جديد إيثاقاً ببدء عهد جديد من التعاون. وكانت تلك مبادرة رائدة لم تتخذ من قبل أبداً. قبل سبعين عاماً، استجمع ذلك الجيل حكمته لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة، ووضع حجر الأساس للنظام الدولي المعاصر وإرساء المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة. لقد كان إنجازاً عميق الأثر.

في ٣ أيلول/سبتمبر، احتفل الشعب الصيني، مع شعوب العالم الأخرى، رسمياً بالذكرى السنوية السبعين لحرب المقاومة التي خاضها الشعب الصيني ضد العدوان الياباني والفاشية في الحرب العالمية الثانية. وعلى المسرح الرئيسي للأحداث في الشرق، قدمت الصين تضحية وطنية، حيث بلغت خسائرها البشرية أكثر من ٣٥ مليون شخص في حربها ضد قوات العسكرية اليابانية الرئيسية. والصين لم تنقذ نفسها وشعبها من القهر فحسب، بل قدمت أيضاً دعماً قوياً للقوات التي كانت تكافح ضد العدوان على الجبهات الأوروبية وفي المحيط الهادئ، لتسهم بذلك إسهاماً تاريخياً في الانتصار الذي تحقّق في تلك الحرب العالمية ضد الفاشية.

إن التاريخ أشبه بالمرآة. والاستفادة من دروس التاريخ هو السبيل الوحيد الذي يمكن للعالم من خلاله أن يتجنب تكرار

وينبغي أن ننشئ هيكلًا آمناً يقوم على الإنصاف والعدالة والمساهمات والمنافع المشتركة. ففي عصر العولمة الاقتصادية، يترابط أمن جميع البلدان، كما أن له تأثيراً متبادلاً. ولا يمكن لأي بلد الحفاظ على الأمن المطلق بجهوده الذاتية فقط، ولا يمكن لأي بلد تحقيق الاستقرار على أساس عدم الاستقرار في البلدان الأخرى. فشرعية الغاب تترك الضعيف تحت رحمة القوي وذلك ليس هو سبيل البلدان في إقامة علاقاتها. وأولئك الذين يتبنون النهج التعسفي في استخدام القوة سوف يجدون أنهم كمن يحمل صخرة يعجز عن رميها لتسقط على قدميه.

وينبغي التخلي عن عقلية الحرب الباردة بجميع مظاهرها وتعزيز رؤية جديدة للأمن المستدام المشترك والشامل والقائم على التعاون. وينبغي إفساح المجال كاملاً أمام الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إنهاء النزاعات وحفظ السلام، واتباع نهج مزدوج قوامه السعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات واتخاذ التدابير المطلوبة من أجل تحويل العداء إلى صداقة.

وينبغي علينا تعزيز التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي واتباع نهج شامل لمعالجة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وذلك من أجل منع نشوب النزاعات في المقام الأول.

وينبغي أن نعزز الانفتاح والابتكار والتنمية الشاملة التي يستفيد منها الجميع. وقد علمتنا الأزمة المالية الدولية لعام ٢٠٠٨ أن السماح لرأس المال بالسعي وراء الربح بصورة عمياء لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الأزمة، وأن الازدهار العالمي لا يمكن أن يبنى على أساس هش للأسواق دون قيود أخلاقية. والفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء غير منصفة ولا يمكن تحملها على حد سواء. ومن المهم بالنسبة لنا أن نستخدم الأساليب المخفية والأساليب الملموسة لإيجاد تآزر بين قوى السوق ومهمة الحكومة والعمل على تحقيق كل من الكفاءة والإنصاف.

ولتحقيق ذلك الهدف، لا بد لنا من بذل الجهود التالية. ينبغي بناء شراكات تتعامل البلدان مع بعضها البعض في إطارها على قدم المساواة، والانخراط في التشاور المتبادل وإبداء التفاهم المشترك. ومبدأ المساواة في السيادة أحد المبادئ التي يركز عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تشارك جميع البلدان في تشكيل مستقبل العالم. وكل البلدان على قدم المساواة. وينبغي ألا يستبد الكبار والأقوياء والأغنياء بالصغار والضعفاء والفقراء. ومبدأ السيادة لا يعني أن حرمة السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول وأن شؤونها الداخلية لا تخضع للتدخل. بل يعني كذلك ضرورة احترام حق البلدان كافة في اختيار النظم الاجتماعية ومسارات التنمية بشكل مستقل وأنه ينبغي احترام جهود جميع البلدان من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياة شعوبها.

وينبغي أن نلتزم بتعددية الأطراف ونرفض التزعة الانفرادية. وينبغي علينا اعتماد رؤية جديدة للسعي إلى تحقيق نتائج مفيدة لجميع الأطراف، ورفض الأفكار البالية بحيث يكون مكسب أحد الأطراف يعني خسارة الطرف الآخر أو أن الفائز يأخذ كل شيء. والتشاور هو شكل هام من أشكال الديمقراطية، ولا بد من أن يصبح أيضاً وسيلة هامة لممارسة الحوكمة الدولية المعاصرة. وينبغي حل النزاعات والخلافات عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي إقامة شراكة عالمية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتبني نهج جديد للعلاقات بين الدول، النهج الذي يتضمن الحوار بدلا من المواجهة ويسعى إلى الشراكة بدلا من التحالف.

وينبغي للبلدان الرئيسية أن تتبع مبادئ عدم التزاع وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون الذي يستفيد منه الجميع، في إدارة علاقاتها. وينبغي على البلدان الكبيرة أن تعامل البلدان الصغيرة على قدم المساواة، واتباع النهج الصحيح للعدالة والمصالح بتقديم العدالة على المصالح.

تسعى أيضاً إلى تحويلها، ولكن، في نهاية المطاف، نحن جزء منها. وينبغي أن نوفر الرعاية للطبيعة وألا نعتبر أنفسنا أسمى منها. وينبغي التوفيق بين التنمية الصناعية والطبيعة، والسعي لتحقيق الانسجام بين الإنسان والطبيعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم والتنمية الشاملة للبشرية.

إن بناء إيكولوجيا سليمة هو أمر حيوي بالنسبة لمستقبل البشرية. وينبغي أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي معا من أجل بناء بيئة إيكولوجية عالمية سليمة. وينبغي لنا احترام الطبيعة واتباع أساليبها وحمايتها. وينبغي السعي بقوة لتحقيق تنمية مستدامة خضراء منخفضة الكربون وقائمة على التدوير. وستقوم الصين بتحمل نصيبها من المسؤولية وستواصل القيام بدورها في هذا المسعى المشترك. كما نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بمسؤولياتها التاريخية، واحترام التزاماتها بالحد من الانبعاثات، ومساعدة البلدان النامية على التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها.

ويسعى أكثر من ١,٣ بليون صيني إلى تحقيق الحلم الصيني بالتجديد الوطني الكبير. إن حلم الشعب الصيني وثيق الصلة بأحلام شعوب العالم الأخرى. ولا يمكننا تحقيق الحلم الصيني بدون وجود بيئة دولية سلمية ونظام دولي مستقر، وبدون التفهم والدعم والمساعدة من بقية العالم. وسيؤدي تحقيق الحلم الصيني إلى إيجاد المزيد من الفرص للبلدان الأخرى وإلى المساهمة في السلام والتنمية على الصعيد العالمي.

وستواصل الصين المشاركة في بناء السلام العالمي. ونحن ملتزمون بتحقيق التنمية بطريقة سلمية. ومهما شهدت الساحة الدولية من تطورات، وأيا تكن قوة الصين في المستقبل، فهي لن تسعى إلى الهيمنة أو التوسع أو إنشاء مجال للنفوذ. وستواصل الإسهام في التنمية العالمية والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة واتباع استراتيجية الانفتاح التي تعود بالفائدة على الجميع. ونحن على استعداد لتشاطير خبراتنا وفرصنا الإنمائية مع البلدان الأخرى.

ولا تكون التنمية ذات مغزى إلا عندما تكون مستدامة وشاملة للجميع. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب الانفتاح والمساعدة المتبادلة والتعاون الذي يستفيد منه الجميع. وفي عالم اليوم، لا يزال ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وكل عام يموت ما يقرب من ٦ ملايين طفل قبل بلوغ سن الخامسة؛ وحوالي ٦٠ مليون طفل لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس. وقد اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي احتتم للتو، خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠). ويجب ترجمة التزاماتنا إلى أفعال والعمل معا لضمان مستقبل مشرق يتحرر فيه كل فرد من العوز، وأن تتوفر له إمكانية الحصول على التنمية وأن يعيش بكرامة.

وينبغي لنا زيادة التبادل الحضاري من أجل تعزيز الوثام وشمول الجميع واحترام الاختلافات. والعالم ببساطة هو أكثر بهجة نتيجة لتنوعه الثقافي. فالتنوع يولد التبادل، والتبادل يصنع التكامل، والتكامل يجعل إحراز التقدم ممكنا. وفي تفاعل الحضارات في ما بينها، يجب عليها قبول اختلافاتها. ولا يمكن للعالم الحفاظ على تنوعه وازدهاره إلا من خلال الاحترام المتبادل والتعلم المتبادل والتعايش المتناغم. وتعكس كل حضارة رؤية شعبها ومساهمته الفريدتين، وليست هناك حضارة تعلو على حضارة أخرى. وينبغي أن يكون هناك حوار وتبادل للآراء بين مختلف الحضارات بدلا من محاولة استبعاد أو استبدال بعضها البعض. فتاريخ البشرية هو عبارة عن عملية تبادلات وتفاعلات نشطة وتكامل بين مختلف الحضارات. وينبغي لنا أن نحترم جميع الحضارات وأن نتعامل مع بعضها البعض على قدم المساواة. وينبغي أن نستمد الإلهام من بعضها البعض من أجل تعزيز التنمية الإبداعية للحضارة الإنسانية.

وينبغي أن نبنى نظاما إيكولوجيا يضع الطبيعة الأم والتنمية الخضراء أولا. والبشرية قد تستخدم الطبيعة، وقد

السلام الدائم. ولتكن التطلعات إلى تحقيق التنمية والرخاء والإنصاف والعدل في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب الرئيس شي جينينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

أصطحب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام الجمعية العامة. وأقف هنا ممثلاً للأردن بوصفي إنساناً يخفق قلبه بخشية الله ومحبته. وأنا هنا أب لأطفال يريد لهم، شأنه شأن سائر الآباء الآخرين، العيش في عالم أكثر سلاماً وتطلله سموات الرحمة.

غير أن مستقبلاً كهذا بات تحت التهديد الخطير الذي يشكّله الخوارق المارقون عن الإسلام الذين ينشطون على الصعيد العالمي اليوم. ويستهدف هؤلاء الاختلافات الدينية، ويأملون في قتل مشاعر التعاون والتراحم بين بلايين البشر من جميع الأديان والطوائف، الذين يعيشون جنباً إلى جنب في الكثير من بلداننا. وتستخدم هذه العصابات الخارجة الشك والجهل بغرض توسيع

وندعو البلدان الأخرى إلى السير في طريق الصين السريع نحو تحقيق التنمية كي تتمكن جميعاً من تحقيق التنمية المشتركة.

وستواصل الصين دعم النظام الدولي، وسواصل الالتزام بمسار التنمية السلمية عن طريق التعاون. وقد كانت الصين أول بلد يوقع على ميثاق الأمم المتحدة. وسواصل دعم النظام الدولي والمنظومة الدولية اللذين يستندان إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل الصين أيضاً الوقوف جنباً إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى. ونؤيد بقوة زيادة تمثيل البلدان النامية وإعلاء صوتهما في نظام الحوكمة الدولية، ولا سيما البلدان الأفريقية. وعند التصويت في إطار الأمم المتحدة، ستقف الصين دائماً إلى جانب البلدان النامية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعلن قرار الصين المتعلق بإنشاء صندوق للسلام والتنمية بقيمة ١ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات لدعم أعمال الأمم المتحدة والنهوض بالتعاون المتعدد الأطراف وتعزيز السلام والتنمية العالميين. وأود أيضاً أن أعلن عن اعتزام الصين الانضمام إلى نظام تأهب قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعليه قررنا أخذ زمام المبادرة في إنشاء قوة شرطة مشكلة دائمة لحفظ السلام وقوة عسكرية احتياطية لحفظ السلام تتألف من ٨ ٠٠٠ فرد. وأود أيضاً أن أعلن أن الصين ستقدم مبلغاً إجمالياً قدره ١٠٠ مليون دولار للمساعدة العسكرية المجانية إلى الاتحاد الأفريقي على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وإنشاء قدرة أفريقية على التصدي فوراً للآزمات.

وإذ تدخل الأمم المتحدة عقداً جديداً، فلنوحّد صفوفنا بشكل أوثق لكي يتسنى لنا إنشاء شراكة جديدة من التعاون المفيد للجميع، فضلاً عن إيجاد مجتمع يحقق مستقبلاً مشتركاً للبشرية بأسرها. ولتترسخ في قلوبنا الرؤية المتمثلة في جعل سيوفنا نصالاً للمحاربي وبناء عالم خال من الحرب ويسوده

للغاية بالمقارنة إلى ما هو مشترك بيننا: قيم المحبة العميقة والسلام والعدالة والتراحم.

بسم الله الرحمن الرحيم: ”ورحمي وسعت كل شيء“
سورة الأعراف، الآية ١٥٦.
(تكلم بالإنكليزية)

ثانياً، فلنعمل على تغيير أساليبنا وسلوكياتنا. فمنذ وقت ليس ببعيد، شهدت لافتة على جانب الطريق كتبت عليها عبارة: ”إن عليكم مخافة الله“ وعلى بعد بضعة أميال على الطريق نفسه قرأت العبارة نفسها ثم تلتها أخرى، إلى أن رأيت لافتة أخرى في نهاية الأمر كتبت عليها عبارة ”إن عليكم مخافة الله أو أنّ مثواكم ومستقركم إلى الجحيم“ فسألت نفسي كيف ومتى تسلك الخوف والترهيب على هذا النحو الخبيث إلى أحاديثنا اليومية في حين أن هناك الكثير الذي يمكن قوله عن محبة الله؟ وربما يظن معظم الناس ألا علاقة لهم بالكراهية التي ينضح بها المتطرفون. بيد أن عالمنا يصبح مهدداً أيضاً حين يطغى العنف ومشاعر الخوف والغضب على خطابنا، سواء كان ذلك في المدرسة أو في الدروس أو الخطب الأسبوعية أو في الشؤون الدولية.

ثالثاً، فلنطبق معتقداتنا بحق. وهنا، أعني ما هو أكثر من الصلاة والصيام أو الزكاة - أي إعطاء الصدقات، بل أعني تمثّل قيمنا في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية وفي كل ساعة من كل يوم. ويستطيع كل واحد منا أن يفعل شيئاً تتجلى فيه روح الخالق بأن نحب جيراننا ونبدي مشاعر الاحترام لمن يختلفون عنا، ونعطف على أطفالنا.

رابعاً، إن علينا الجهر بصوت الاعتدال. وإن من أكبر المفارقات في عصرنا أن أصوات التطرف تستخدم وسائط الإعلام المتقدمة للترويج للجهل. ويجب ألا نسمح باحتكار الشاشات والموجات العريضة النطاق ووسائط الإعلام

نطاق نفوذها هي. والأسوأ من ذلك أنها تمنح نفسها حرية مطلقة لتشويه كلام الله وتبرير أفظع الجرائم التي ترتكبها.

ونحن متحدون هنا جميعاً برباط إيماننا بضرورة إلحاق الهزيمة بهذه القوى. ولكن علينا أن نطرح السؤال التالي قبل أن نتساءل عن كيفية تحقيق ذلك الهدف: ماذا إن لم تلحق الهزيمة بهذه العصابات؟ وعلى أي هيئة سيكون عالمنا؟ وهل يسعنا التسامح مع مستقبل يصبح فيه القتل الجماعي وقطع الرؤوس واختطاف الأشخاص واسترقاقهم ممارسات عادية؟ وحيث يصبح اضطهاد المجتمعات المحلية قانوناً وشرعاً؟ وحيث تدمر تدميراً منظماً الكنوز الثقافية للبشرية التي تم الحفاظ عليها منذ آلاف السنين؟

لقد وصفت هذه الأزمة بأنها حرب عالمية ثالثة، وأرى أنه يجب علينا أن نستجيب لها بالقدر ذاته من الشدة والحزم. ويعني ذلك أن نعمل بصورة جماعية على جميع الجبهات وعلى الصعيد العالمي. ولكيلا لا نخطئ، فإن الحرب الأكثر أهمية التي نشنها إنما تدور في ساحات القلب والروح والعقل. ويجب على جميع البلدان والشعوب أن توحد جهودها في هذا الكفاح.

والأردن فخور بعمله مع الدول الأعضاء والبلدان لقيادة المبادرات العالمية الداعية إلى التسامح والحوار. وقد تبين ذلك في رسالة عمان ومبادرة ”كلمة سواء“. وساعدنا قبل أربع سنوات في إطلاق أسبوع الوثام العالمي بين الأديان، وهو حدث سنوي تنظمه الأمم المتحدة لتوجيه انتباه الجميع، ولا سيما الشباب، نحو أساسيات التسامح والتعايش السلمي. ويجب أن تستمر تلك الجهود، وإن للأمم المتحدة دوراً محورياً فيها. ولكن يجب علينا جميعاً، أفراداً وقادة، أن نساعد في بناء الطريق قدماً. وأود أن أقترح سبع خطوات أساسية في هذا الصدد.

أولاً، دعونا نعود إلى الأساسيات وإلى الجوهر والروح المشتركين بين جميع أدياننا ومعتقداتنا. ويبدو لي أنه قد تغيب عن بالنا الصورة الأعم أحياناً. وإن ما يفرق بين البشر ضئيل

مقدس. ونحن نشاطر المسلمين والمسيحيين في كل مكان رفض التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المقدسة والطابع العربي لتلك المدينة المقدسة.

وأخيراً، هناك ترابط إلكتروني مفرط. ففي عصرنا، يحدد هذا الترابط الكيفية التي نعيش بها ونتفاعل في سياق عملنا ومجتمعاتنا المحلية ومدارسنا وفي حياتنا بوجه عام. وقبل بضع سنوات فحسب كنا قد تعرفنا على شبكة الإنترنت بواسطة الحواسيب، ولكننا نتحدث الآن عن كل الأشياء المتصلة بالإنترنت. غير أنه يجب أن تعلق هذه الشبكات جميعاً شبكة الإنترنت البشرية - أي ذلك الترابط المفرط الذي يجمع بيننا جميعاً بضمير جماعي وهدف مشترك. وإذا نجتمع هنا اليوم، فإننا نسلّم بأن قوة عملنا الجماعي تفوق كثيراً أي جهد فردي. ويجب أن تتصدي هذه الجمعية العامة الموقرة للمسائل العالمية العاجلة: التنمية المستدامة والشاملة القادرة على توفير المزيد من الفرص، وخصوصاً الشباب، فضلاً عن إيجاد الحلول السياسية السلمية للآزمات الإقليمية.

والعالم ملزم بإيجاد الحلول وتقديم الإغاثة للاجئين في منطقتي. فما زلنا نواجه اليوم أوجه النقص والتخفيضات والتهديدات الكبيرة التي تتعرض لها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها الهامة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

ويخيم علينا اليوم شبح وصور الآلاف من اللاجئين على حدود أوروبا بحثاً عن الأمل بعيداً عن ديارهم. وفي الأردن، ما زلنا نواجه ذلك التحدي منذ بداية الأزمة السورية. واليوم، يشكل اللاجئون السوريون وحدهم نسبة ٢٠ في المائة من سكان بلدي.

وما زلنا نخفف عن المجتمع الدولي جزءاً كبيراً من عبء تلك الكوارث الإنسانية الناشئة منذ بدايتها، في حين أن الدعم

الاجتماعية بواسطة هؤلاء الذين يشكلون أكبر خطر على عالمنا. وينبغي أن نحشد وسائل إعلامنا، والأهم من ذلك، عقول الشباب، بصفاء الاعتدال وقوّته.

خامساً، لنسلّم بالخداع. فحين نتمتع بدوافع هؤلاء الخارجين عن القانون، الخوارج، ودوافع المتطرفين على جميع الجوانب، فإننا نلحظ فيهم تعطشاً إلى السلطة والسيطرة على الناس والمال والأرض. وهم يستخدمون الدين مجرد قناع لا أكثر. فهل هناك جريمة أسوأ من تحريف كلام الله لخدمة المآرب والأطماع الذاتية؟ وهل من عمل أكثر دناءة من استغلال الضعفاء والأبرياء بغرض تجنيدهم لصالح أحد؟ وفي المجتمع الإسلامي العالمي هناك ١,٧ بليون نسمة من النساء والرجال الخيرين - أي ما يعادل ربع تعداد البشرية - وفي مقابل هؤلاء ليست العصابات الخارجة عن القانون هذه اليوم سوى قطرة في محيط. ولكنها قطرة من السموم كافية لإفساد ماء النبع. ويجب علينا أن نقى صفاء إيماننا من التلوث الديني. وبصفتنا مسلمين، فإن هذا كفاحنا وواجبنا أيضاً.

سادساً، إن علينا عدم التسامح مطلقاً مع التعصب بكل ما لدينا من الوسائل. فالمتطرفون يعتمدون على لامبالاة المعتدلين. غير أن الاعتدال لا يعني قبول أولئك الذين يزدرون الآخرين ويرفضون كل مختلف عنهم. إن الكفاح العالمي ليس كفاحاً بين الشعوب والطوائف أو الديانات، بل هو كفاح بين جميع المعتدلين من جميع الأديان ضد كل المتطرفين من كل الأديان. ومن الضروري أن يتخذ القادة في جميع البلدان وفي جميع العقائد والأحياء موقفاً علنياً ضد التعصب بجميع أشكاله. ويشمل ذلك احترام جميع الأماكن التي يُعبد فيها الله، سواء كان ذلك في المسجد أو الكنيسة أو الكنيس أو المعبد.

وليس ثمة مكان أكثر أهمية وذي أثر أكبر في تجسيد هذا الاحترام والتعايش من مدينة القدس. إن الوصاية الأردنية على المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في مدينة القدس واجب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوتين (تكلم بالروسية): إن الذكرى السبعين لبداية الأمم المتحدة فرصة سانحة للنظر في تاريخنا وللحديث عن مستقبلنا الجماعي أيضاً. في عام ١٩٤٥، وُحِّدَت البلدان التي هزمت النازية جهودها لإرساء أسس متينة للنظام العالمي ما بعد الحرب. وأود أن أوضح هنا أن القرارات الرئيسية بشأن المبادئ لتوجيه التعاون فيما بين الدول وإنشاء الأمم المتحدة قد صيغت في بلدنا، في الاجتماع المعقود في يالطا لقادة التحالف ضد هتلر. وقد نشأ نظام يالطا من المعاناة الحقيقية، التي دُفِعَ ثمنها بعشرات الملايين من الأرواح والحريين العالميتين اللتين اجتاحتا العالم في القرن العشرين. وإنصافاً له، فقد ساعد البشرية على أن تعبر الأحداث المضطربة وفي بعض الأحيان المأساوية على مدى العقود السبعة الماضية، وأنقذ العالم من كوارث كبرى.

إن الأمم المتحدة منظمة فريدة من نوعها من حيث الشرعية والتمثيل والعالمية. وصحيح أنها في الآونة الأخيرة كثيراً ما انتُقدت بسبب تصور بعدم كفاية فعاليتها وتعثر اتخاذ قرارات بشأن مسائل أساسية نتيجة الخلافات المستعصية، ولا سيما فيما بين أعضاء مجلس الأمن. ولكني أود أن أشير إلى وجود الخلافات دائماً على مدى أكثر من ٧٠ سنة من عمر الأمم المتحدة، وأن حق النقض قد مورس دائماً - من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين والاتحاد السوفياتي وبعد ذلك روسيا، على حد سواء. وهذا طبيعي تماماً بالنسبة لمنظمة متنوعة وتمثيلية كهذه. وعندما أنشئت الأمم المتحدة، لم تكن ثمة إشارة إلى أن الإجماع سيسود. والواقع أن جوهر المنظمة يتمثل في السعي إلى التوصل إلى حل وسط. وتكمن قوتها في أنها تضع في اعتبارها مختلف الآراء ووجهات النظر. إن القرارات التي تُناقَش في الأمم

المقدم إلى بلدنا لا يزال يمثل قسماً ضئيلاً من التكلفة التي تحملناها. وقد آن الأوان لأن يعمل المجتمع الدولي بصورة جماعية في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة، ويقدم الدعم إلى البلدان مثل الأردن ولبنان، التي ما فتئت تتحمل وطأة هذا العبء على مدى السنوات الأربع الماضية.

ويجب علينا أن نعمل، وعلى نحو جماعي في جميع هذه المجالات، من أجل مستقبل عالمنا، والترابط عنصر أساسي في هذا الصدد. فمن الضروري ربط القيم التي تتشاطرهما: المساواة والتراحم والأمل - بكل ما نفعله. ويجب أن نحافظ على ترابطنا معاً بما يعود بالفائدة على الجميع. وهذه الارتباطات إنما هي القوة والوعد اللذين يسمان الأمم المتحدة. فهنا نستطيع، بل يجب علينا هيئة المستقبل الذي تحتاج إليه شعوبنا - عالم أكثر أمناً وقوة يعمّه التعايش والرخاء والسلام المشتركين. وفي وسع سبع خطوات أن تجعلنا أقرب إلى مقصدنا. وبمشيئة الله، ستمكن بلداننا وشعوبنا من تحقيق تلك الخطوات السبع، بل أكثر منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الاتحاد الروسي.

اصطُحِب السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، إلى قاعة الجمعية العامة.

تندرج أيضاً ضمن هذه الفئة. وينبغي ألا تتلاعب بالكلمات أو نحوها. ينبغي أن يكون كل مصطلح من مصطلحات القانون الدولي والعلاقات الدولية واضحاً وشفافاً وأن يكون له معيار مفهوم بشكل موحد.

نحن جميعاً مختلفون، وينبغي أن نحترم ذلك. ولا أحد ملزم بالامتثال مرة واحدة وعلى نحو نهائي لنموذج واحد للتنمية. رآه آخر النموذج الصائب الوحيد. وينبغي لنا جميعاً أن نتذكر ما تعلمناه من التجارب السابقة. فعلى سبيل المثال، نتذكر حالات من تاريخ الاتحاد السوفياتي. غالباً ما أدت محاولات تصدير التجارب الاجتماعية والدفع بالتغيير في هذا البلد أو ذاك على أساس مواقفنا الأيديولوجية الخاصة بنا إلى آثار مأساوية وإلى تدهور بدلاً من التقدم.

لكن يبدو أن لا أحد يتعلم من أخطاء الآخرين. فهم يكررونها فحسب، ويصدرون الثورات، وتستمر هذه المرة ما تسمى الثورات الديمقراطية. وما علينا إلا أن ننظر إلى الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ناقشنا المتكلم الذي سبقني. ومن المؤكد أن المشاكل السياسية والاجتماعية في المنطقة كانت تتشكل منذ فترة طويلة، والشعب هناك يريد التغيير بطبيعة الحال.

ولكن كيف كانت النتيجة؟ بدلاً من إصلاح المؤسسات الحكومية، أدى التدخل الأجنبي العدواني إلى تدمير مفاجئ لنسيج الحياة بحد ذاته. وبدلاً من انتصار الديمقراطية والتقدم لدينا عنف وفقر وكارثة اجتماعية. ويتم ببساطة تجاهل حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة. ولا يمكن للمرء أن يكبح الرغبة في أن يسأل من أنشأوا هذه الحالة إذا كانوا يدركون الآن على الأقل ما قاموا به. غير أنني أخشى أن يبقى السؤال بلا إجابة، لأن السياسات القائمة على الرضا عن النفس وإيمان المرء باستثنائيته وإفلاته من العقاب لا يتم التخلي عنها أبداً.

المتحدة إما أن تُعتمد بوصفها قرارات أو لا تعتمد. وكما يقول الدبلوماسيين: إما أن تمر أو لا تمر. وأي عمل من جانب أي دولة يتجاوز الإجراءات يكون غير مشروع ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتحدياً للقانون الدولي.

ونحن نعلم جميعاً أن هنالك قوة منفردة مهيمنة في العالم قد ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة. ومن يجدون أنفسهم في قمة الهرم يميلون إلى اعتقاد أنهم إذا كانوا على درجة عالية من القوة والاستثنائية، فهم يعرفون أفضل من الآخرين ما ينبغي القيام به. ونتيجة لذلك، قالوا لأنفسهم لماذا نتكلف عناء العمل مع الأمم المتحدة، التي بدلاً من إقرار وإضفاء الشرعية على القرارات الضرورية تلقائياً، لا تفعل إلا أن تقف حائلاً أو، كما يقال، تُعرقل إحراز تقدم؟ وقد أصبح من الشائع القول بأن المنظمة، كما كان متوخى منها أصلاً، عفا عليها الزمن وأن مهمتها التاريخية قد أُنجزت.

إن العالم يتغير، بطبيعة الحال، ويجب على الأمم المتحدة مواكبة هذا التحول الطبيعي. وروسيا على استعداد للعمل في هذا الشأن، بناء على توافق واسع في الآراء مع جميع شركائها، لكننا ننظر إلى الجهود الرامية إلى تقويض سلطة وشرعية الأمم المتحدة على أنها بالغة الخطورة. يمكن أن تؤدي إلى انهيار مجمل هيكل العلاقات الدولية. حينئذ، لن يكون لدينا بالفعل أية قواعد سوى أن القوة هي الحق. وذلك سيكون عالمياً تحكمه الأنانية لا الجهد الجماعي؛ عالمياً أكثر ديكتاتورية من أي وقت مضى وأقل من حيث المساواة والديمقراطية الحقيقية والحرية؛ عالمياً يحل فيه عددٌ متزايد باطراد من محميات حُكم الواقع لا القانون والأقاليم الخاضعة للسيطرة الأجنبية محل الدول المستقلة حقاً.

ما هي، في نهاية المطاف، سيادة الدولة التي سبق أن تكلم عنها بعض من الزملاء؟ إنها تتعلق أكثر من أي شيء آخر بالحرية - حرية كل شخص أو شعب أو دولة في اختيار مصيرهم. وبالمناسبة، فإن مسألة ما يسمى بشرعية سلطة الدولة

من الذكاء، وليس باستطاعتكم القول من يستخدم من لتنفيذ غاياته. والمعلومات الأخيرة المتعلقة بنقل الأسلحة إلى الإرهابيين من جانب المعارضة المعتدلة نفسها خير دليل على ذلك.

ونحن نعتقد أن أي محاولة للعبث مع الإرهابيين، ناهيك عن تسليحهم، ليست مجرد محاولة قصيرة النظر؛ إنما هي محاولة تحريضية. فبوسعها أن تؤدي إلى تعاضم تهديد الإرهاب على الصعيد العالمي، وانتشاره الخطير إلى مناطق جديدة، خاصة بالنظر إلى حقيقة أن المسلحين الذين يأتون من بلدان عديدة، بما في ذلك أوروبا، يمرّون بمعسكرات التدريب التابعة للدولة الإسلامية. وللأسف، يجب أن أعترف صراحة إلى زملائي، بأن روسيا ليست استثناء. لا يمكننا أن نسمح لهؤلاء المجرمين الذين بالفعل تفوح رائحتهم بما بأن يعودوا إلى الوطن ويواصلوا أعمالهم الشريرة هناك. لا نريد أن يحدث ذلك. ولكن، هل يريد أحد أن يحدث ذلك؟

إن روسيا ما فتئت حازمة وثابتة دوماً في معارضتها للإرهاب بجميع أشكاله. فنحن نقدّم اليوم المساعدات العسكرية والتقنية إلى العراق وسوريا والبلدان الأخرى التي تقاوم الجماعات الإرهابية في المنطقة. ونعتقد أن رفض التعاون مع السلطات السورية والقوات المسلحة الحكومية التي تستبسل في مقاتلة الإرهاب وجها لوجه يشكل خطأ فادحاً. وأخيراً، ينبغي أن نعترف بأنه ليس هناك أحد يحارب بالفعل الدولة الإسلامية وغيرها من التنظيمات الإرهابية في سوريا باستثناء القوات المسلحة التابعة لحكومة الرئيس الأسد والمليشيات الكردية. ونحن ندرك جميع المشاكل والتناقضات الموجودة في المنطقة، ولكن مع ذلك يجب أن نكون واقعيين.

وأجد لزاماً عليّ الإشارة إلى أن نهج روسيا الصادق والواضح يُستخدم مؤخراً كذريعة لاثامنا بأن لدينا طموحات متزايدة - كما لو أن الناس الذين يقولون ذلك ليست لديهم أي طموحات على الإطلاق. ولكن المسألة الحقيقية لا تكمن

ومن الواضح الآن أن الفراغ في السلطة الذي ظهر في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدى إلى ظهور مناطق تعمّها الفوضى والتي بدأت تمتلئ على الفور بالمتطرفين والإرهابيين. وهناك عشرات الآلاف من المقاتلين الآن يقاتلون تحت راية ما يسمى "الدولة الإسلامية". ومن ضمنهم جنود سابقون في الجيش العراقي طردوا من عملهم إلى الشارع في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣. وليبيا مورد آخر للمجندين الذين دُمرت دولتهم نتيجة انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١). والآن ينضمّ أفراد ما يسمى بالمعارضة السورية المعتدلة، بدعم من الغرب، إلى صفوف المتطرفين. أولاً، يقومون بتسليحهم وتدريبهم، وهم الآن ينشقّون ليلتحقوا بما يسمى "الدولة الإسلامية".

والواقع أن الدولة الإسلامية نفسها لم تأت من العدم. فهي، أيضاً، أنشئت في البداية كأداة ضد الأنظمة العلمانية غير المرغوب فيها. وبعدها وطأت الدولة الإسلامية قدمها في سوريا والعراق، أخذت تعمل بنشاط على التوسع إلى مناطق أخرى بهدف الهيمنة على العالم الإسلامي، وليس حيثما هي موجودة هناك فحسب. ومن الواضح أن مخططاتها لا تقتصر على ذلك.

إن الوضع أكثر من خطير. ففي ظل هذه الظروف، من النفاق وعدم المسؤولية إطلاق التصريحات العلنية بصوت عال حول التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي، بينما يُغضّ النظر عن القنوات التي تمول الإرهابيين وتدعمهم، بما في ذلك عن طريق عائدات الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والنفط، أو محاولة التأثير على الجماعات المتطرفة وجعلها تفعل ما يلي ما رب أحدهم من أجل تحقيق أهدافه السياسية، على أمل التعامل معها - أو، ببساطة أكثر، تصفيتّها - في وقت لاحق. إن ما يتعين عليّ أن أقوله لهؤلاء الناس هو ما يلي: يا سادة، بينما من المؤكد أنكم تتعاملون مع أناس متوحشين، لكنهم ليسوا في أي حال من الأحوال أغبياء أو بدائيين. إنهم على نفس القدر

ونحن نعتقد أن بوسع المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في الشرق الأوسط. حينئذ، ستتغني الحاجة إلى بناء مخيمات للاجئين. إن تدفق الناس المجبرين على مغادرة أوطانهم طال البلدان المجاورة أولاً، والآن أوروبا. فقد بلغت أعدادهم الآن مئات الآلاف، ولكن يمكن أن يصلوا إلى الملايين قريباً. هذا ترحيل جديد كبير ومأساوي للناس، ويشكل درساً قاسياً لكل واحد منا، بما في ذلك أوروبا.

وأود أن أشدد على أن اللاجئين يحتاجون بلا شك إلى تعاطفنا ودعمنا. ومع ذلك، يجب على أي حل أساسي للمشكلة أن يشمل استعادة الدولة حيثما تعرضت للتدمير، وتعزيز المؤسسات الحكومية حيثما لا تزال موجودة أو يجري إعادة إنشائها، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمادية الشاملة إلى البلدان التي تواجه صعوبات - وكذلك، وبطبيعة الحال، إلى أولئك الذين لم يترحوا عن ديارهم على الرغم من كل المحن. ومن الطبيعي أن أي مساعدة للدول السيادية يمكن ويجب تقديمها بدلاً من فرضها، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب. بعبارة أخرى، إن كل ما يجري القيام به أو ما سيجري القيام به في هذا المجال وفقاً لقواعد القانون الدولي يجب أن يكون مدعوماً من منظمنا العالمية، ويجب رفض أي شيء يتعارض مع الميثاق. وأعتقد أنه من الحيوي أكثر من أي شيء آخر المساعدة على استعادة المؤسسات الحكومية في ليبيا، ودعم الحكومة العراقية الجديدة، وتقديم المساعدة الشاملة إلى الحكومة السورية المشروعة.

إن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، تتمثل في كفالة السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي. وهذا يعني، في رأينا، إيجاد حيز من الأمن يعتمد على المساواة ويكون غير قابل للتجزئة، لا يقتصر على القلة المختارة، بل يشمل الجميع. نعم، إنها مهمة معقدة وصعبة وتستغرق وقتاً

في طموحات روسيا، وإنما في حقيقة أننا لم نعد قادرين على التسامح إزاء الحالة الراهنة في العالم. ونحن نقترح في الواقع وجوب الاسترشاد بما لدينا من قيم ومصالح مشتركة بدلاً من الاسترشاد بطموحاتنا. وينبغي أن نوحّد جهودنا للتصدي لهذه المشاكل الجديدة التي نواجهها، بناءً على القانون الدولي، وأن ننشئ تحالفاً دولياً حقيقياً واسع النطاق ضد الإرهاب. فبوسعه، على غرار التحالف الذي قام ضد هتلر، أن يوحد جميع القوى المتنوعة الراغبة في مقاومة أولئك الذين، مثل النازيين، يبدون بذور الشر والكراهية للجنس البشري.

وبطبيعة الحال، ينبغي للبلدان الإسلامية أن تؤدي دوراً رئيسياً في هذا التحالف. فالدولة الإسلامية لا تشكل تهديداً مباشراً لها فحسب، ولكنها تدنّس أيضاً أحد أعظم الأديان في العالم بما ترتكبه من جرائم دموية. إن الأيديولوجيين المتشددين يستهزؤون بالإسلام ويشذون عن القيم الإنسانية الحقيقية. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أخاطب الزعماء الروحيين المسلمين. إن نفوذهم وتأثيرهم أمران حيوان في هذه المرحلة. ومن الضروري منع أولئك الذين يحاولون تجنيد المسلحين من اتخاذ قرارات متسارعة. أمّا الذين حُددوا والذين انتهوا بهم المطاف، بفعل الظروف القائمة، في صفوف الإرهابيين، فيجب مساعدتهم على سلوك الطريق التي تعود بهم إلى الحياة الطبيعية، وإلقاء أسلحتهم، ووقف هذه المذابح.

وفي الأيام القليلة المقبلة، سوف تعقد روسيا، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، جلسة على المستوى الوزاري بهدف إجراء تحليل شامل للتهديدات القائمة في منطقة الشرق الأوسط. أولاً، نقترح بحث إمكانية الاتفاق على مشروع قرار يرمي إلى تنسيق أعمال جميع القوى التي تواجه الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية. مرة أخرى، ينبغي أن يركز هذا التنسيق على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

التي تدافع عن حرية التجارة، والاستثمارات، والمنافسة المفتوحة. ولكن الجزاءات الأحادية التي تلتف اليوم على ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت هي القاعدة تقريبا.

فهي لا تخدم الأهداف السياسية فحسب، بل تعمل بمثابة وسيلة لدفع المنافسين خارج الأسواق.

وأود أن أشير إلى علامة أخرى على تزايد الأنانية الاقتصادية. لقد اختار عدد من البلدان إنشاء جماعات اقتصادية مغلقة حصرية مع إجراء المفاوضات خلف الأبواب المغلقة وفي سرية لم يكشف عنها حتى لمواطني البلد ودوائر الأعمال بها. كما أنها لا تبلغ البلدان الأخرى والحكومات التي قد تتأثر مصالحها. ربما يريدون لنا جميعا التعامل مع الواقع بأن قواعد اللعبة قد تغيرت لصالح مجموعة صغيرة ودون مشاركة منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يخل ذلك تماما بتوازن النظام التجاري ويؤدي إلى تفكك البيئة الاقتصادية العالمية. وتلك المسائل تضر بمصالح جميع الدول وتؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمي برمته. ولذلك نقترح مناقشتها في إطار الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين.

وتقترح روسيا في معارضة لسياسة التفرد، مواعمة المشاريع الاقتصادية الإقليمية من خلال ما يعرف بالتكامل فيما بين التكاملات، استناداً إلى قواعد عالمية وشفافية للتجارة الدولية. ومن الأمثلة على ذلك خطتنا لربط الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بمبادرة الصين لإنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وما زلنا نعتقد أن إمكانية المواعمة بين عمليات التكامل داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي والاتحاد الأوروبي واعدة للغاية.

ومن بين المسائل التي تؤثر على مستقبل البشرية جمعاء التحدي المتمثل في تغير المناخ العالمي. ومن مصلحتنا كفالة الخروج بنتائج في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس في كانون

طويلا، ولكن لا توجد بدائل لها. ومع ذلك، فإن عقلية الحرب الباردة، بالنسبة إلى بعض زملائنا، والرغبة حدينا في السيطرة الجغرافية - السياسية لا تزالان تتصفان بأهمية قصوى. فقد بدأوا بمواصلة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي - ويتساءل المرء لماذا رغم أن كتلة حلف وارسو لم تعد موجودة والاتحاد السوفياتي قد تفكك. ومع ذلك، إن منظمة حلف شمال الأطلسي ليست موجودة فحسب، وإنما آخذة في التوسع الآن على غرار بنيتها التحتية العسكرية. فهي عرضت على بلدان ما بعد الاتحاد السوفياتي خيارا زائفا - إما أن تكون مع الغرب أو مع الشرق. إن منطق المواجهة هذا مآله التحول عاجلا أو آجلا إلى أزمة جغرافية سياسية خطيرة، وهذا ما حدث في أوكرانيا، حيث تم استغلال استياء الشعب من السلطات وحدث انقلاب عسكري بتحريض من الخارج. فاندلعت حرب أهلية نتيجة لذلك.

ونؤمن إيماننا راسخا بأنه يمكننا وضع حد لإراقة الدماء والخروج من هذا المأزق، ليس إلا من خلال التنفيذ الكامل وبحسن نية لاتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير. ووحدة أراضي أوكرانيا لا يمكن كفالتها بالتهديدات وقوة السلاح، ولكن يجب تحقيقها. فالمطلوب احترام اختيار شعب منطقة دونباس، والنظر حقيقة في مصالحه وحقوقه ومشاركته في تحديد العناصر الأساسية للهيكل السياسي للبلد، بما يتفق مع اتفاقات مينسك التي تضمن أن تتمكن أوكرانيا من التطور كدولة متحضرة، وأن تكون حلقة وصل أساسية في بناء منطقة مشتركة للأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا ومنطقة أوراسيا على حد سواء.

إن لديّ سببا للكلام عن منطقة مشتركة للتعاون الاقتصادي. ففي الآونة الأخيرة تحديدا، بدا أنه في المجال الاقتصادي، حيث تطبق القوانين الموضوعية للسوق، نتعلم أن نعيش من دون خطوط فاصلة، ونعمل على أساس قواعد شفافة نضعها معا، بما في ذلك مبادئ منظمة التجارة العالمية،

استراتيجي. وسنعمل بشكل متسق مع البلدان الأخرى على تعزيز الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة. وإني على ثقة بأنه يمكننا معا أن نجعل العالم مكانا مستقرا وآمنا وأن نكفل إيجاد الظروف المواتية للتنمية لكل دولة وأمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كوريا.

اصطُحِبَت السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحبة الفخامة السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة بارك جيون - هاي (تكلمت بالكورية، وقام الوفد بالترجمة الفورية): أود أولاً أن أهنئ الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين على تأسيسها، والسيد ماغتر ليكتوفت الرئيس السابق للبرلمان الدانمركي، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين.

لقد كانت الأمم المتحدة، التي أنشئت قبل ٧٠ عاماً بعد كوارث الحرب، منارة للأمل للشعوب في جميع أنحاء العالم، بفضل الثقة والأمل الذي نشأ بسبب روح الأمم المتحدة التي جعلت الشعوب همها الأول بالرغم من قيود السياسة الواقعية. إن الأمم المتحدة، بالرغم من العديد من التحديات والانتقادات

الأول/ديسمبر. وكجزء من إسهامنا الوطني، نخطط لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ لتتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة من مستوياتها في عام ١٩٩٠. ولكنني أرى أنه ينبغي لنا توحي رؤية أوسع نطاقاً فيما يتعلق بهذه المسألة. فمن خلال تحديد حصة الانبعاثات الضارة أو اتخاذ خطوات أخرى بحكم طابعها لا تزال تعبوية فحسب، يمكننا التخفيف من حدة المشكلة لفترة زمنية معينة، ولكننا لن نحلها بشكل أساسي.

ونحن بحاجة إلى اتباع نهج مختلف تماماً. وينبغي لنا التركيز على إدخال التكنولوجيات الجديدة أساساً، والمستوحاة من الطبيعة، والتي بدلاً من إلحاق الضرر بالبيئة ستكون في انسجام معها وستمكننا من استعادة التوازن بين الغلاف الحيوي ومحيط الأنشطة التكنولوجية الذي دمرته الأنشطة البشرية. إنه حقاً من التحديات الشاقة على نطاق كوكب الأرض، لكنني واثق من أن الجنس البشري لديه المقومات الفكرية اللازمة للتصدي له. ويجب أن نوحّد جهودنا، وتحديدًا تلك الدول التي تمتلك قدرات بحثية قوية وإنجازات علمية أساسية. ونقترح عقد منتدى خاصاً تحت رعاية الأمم المتحدة لدراسة شاملة للمسائل المتصلة باستنفاد الموارد الطبيعية وتدمير الموائل وتغير المناخ. وروسيا مستعدة لأن تكون أحد منظمي هذا المنتدى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالوي (موزامبيق).

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في لندن لبدء عملها في دورتها الأولى. وافتتح إدواردو ثوليتا أنخيل، دبلوماسي كولومبي ورئيس اللجنة التحضيرية، الدورة بإعطاء ما اعتقد أنه كان تعريفاً موجزاً للمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسترشد بها الأمم المتحدة في أنشطتها. وهي الإرادة الحرة، وازدراء المكيدة والخداع، وروح التعاون. واليوم يمكن أن تكون كلماته دليلاً لنا جميعاً. وتؤمن روسيا بما للأمم المتحدة من إمكانيات كبيرة لمساعدتنا على تجنب مواجهة عالمية جديدة والشروع في تعاون

الصراعات، لا الكبيرة منها ولا الصغيرة، أو نقص في الحروب الأهلية العنيفة للغاية. إن الزيادة في المجموعات المتطرفة التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أصبحت الآن مصدر قلق على الصعيد العالمي مما يقتضي التصدي لها على جناح السرعة. إن صورة واحدة للطفل أيلان كردي تُبين بجلاء ما يُمكن لعدم الاستقرار أن يفعله بعد إطلاق العنان لأكثر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي أزمة محورها اللاجئين. إن تغير المناخ على الصعيد العالمي يُهدد حتى حياة أجيالنا المقبلة بل حتى مستقبلها؛ وإن فيروس الإيبولا وغيره من الأمراض المعدية تتسبب في سقوط عدد لا يُعد ولا يُحصى من الضحايا وتنبهنا إلى مدى أهمية الأمن الصحي.

اليوم، ما من أحد في قريتنا العالمية في مأمن من هذه المخاطر والتحديات العالمية والعابرة للحدود الوطنية. بما أن النظام العالمي يشهد حاليا وأكثر من أي وقت مضى هذه التحولات التكنولوجية، فقد آن الأوان الآن للأمم المتحدة كي تعمل مرة أخرى على إنارة شُعلة الأمل وإضاءة الطريق المضي إلى النهوض بالسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان وتوفير الرخاء الجماعي في جميع أرجاء المعمورة. وفوق كل ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتف حول الأمم المتحدة وأن يعود إلى روح الميثاق المؤسس للمنظمة الذي يدعو في ديباجته إلى الإيمان بـ "... وبكرامة الفرد وقدره...". يجب علينا أن نبنى أمة متحدة قوية، ويجب أن نرفع شعار التعددية المتجددة، ويجب أن نأخذ في الاعتبار قيمة الكرامة الإنسانية التي تركز على الحرية، وحقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون.

وبوصفنا أمة توضع السلم والسعادة في قريتنا العالمية في صميم مساعيها الدبلوماسية، لن ندخر جهدا في دعم الأمم المتحدة عند تصديها للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وسوف أبرز المثل الإنسانية وضرورة الارتقاء إلى مستوى تلك المثل العليا. إن الحملة التي تقوم بها الأمم المتحدة لوضع خطة التنمية الجديدة لما

الموجهة إليها، قد قدمت إسهامات هائلة لتعزيز الصالح العام للبشرية. وبينما نتكلم، يعمل ذوو الخوذات الزرقاء في عملياتها لحفظ السلم، وهم أنفسهم رمز للسلم، على صون السلم والأمن الدوليين.

وكان اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ معلما بارزا في تاريخ حقوق الإنسان، في حين أحرز إنشاء مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية تقدما واضحا نحو إضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقت في عام ٢٠٠٠، الأساس لحملة القضاء على الفقر الأكثر نجاحا في تاريخ الأمم المتحدة، إذ انتشلت مئات الملايين من براثن الفقر المدقع.

ومن الأماكن القليلة في العالم التي حققت فيها جهود الأمم المتحدة أثرا جمهورية كوريا. هذا العام أيضا كانت له دلالة خاصة بلدي، لأنه يجمع بين فرح الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتحريرنا والحزن الذي لم يفارقنا بحلول الذكرى السنوية السبعين لتقسيمنا. وعلى مدى ٧٠ عاما، تغلبت جمهورية كوريا على محن التقسيم والحرب وعملت على تحقيق التصنيع وإرساء الديمقراطية في آن واحد. ووقفت الأمم المتحدة مع جمهورية كوريا من مرحلة إنشاء حكومة بلدي حتى يومنا هذا. وقد جسدت القيم والمثل التي تنادي بها الأمم المتحدة - وهي السلم العالمي وتعزيز حقوق الإنسان والرخاء المشترك - رؤية جمهورية كوريا نفسها. والمستقبل الذي تتوخاه كوريا يتماشى مع تطلعات الأمم المتحدة. والتحديات التي تغلبنا عليها والنجاحات التي حققناها على مدى السنوات شهادة على إمكانيات نجاح الهدف المتمثل في الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل.

على الرغم من هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تواجه البشرية اليوم في جميع أنحاء العالم تحديات متعددة بصورة آنية. واليوم، لا يوجد نقص في

توسيع جهودنا لكي تحفز حركة سايمول أوندونغ تقدما نحو نموذج جديد للتنمية الريفية في البلدان النامية.

ثمة قوة دفع هامة أخرى وراء تنميتنا الاقتصادية، ألا وهي المواهب البشرية التي لم ندخر جهدا في رعايتها طيلة فترة الاستثمار. إن التعليم عنصر أساسي في خطة التنمية المستدامة التي تساعد على تمكين الفرد ومساعدة البلدان في تحقيق تنمية وطنية. وما فتئنا منخرطين بهمة في "مبادرة التعليم أولا العالمية" بوصفنا بلدا رائدا فيها. فقد استضيفنا المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠١٥ بالاشتراك مع اليونسكو في شهر أيار/مايو الماضي والذي توج باعتماد إعلان إنشيوون ووضع أهداف التعليم العالمية التي ستتحقق بحلول عام ٢٠٣٠. إن جمهورية كوريا، إذ تمضي قدما على الدرب، فهي مصممة على الاستمرار في جهودها في مجال التعليم. وسنواصل العمل بشكل خاص مع اليونسكو لنشر برنامج التثقيف في مجال المواطنة العالمية.

بعد ذلك، ستقوم كوريا بدور قوي في تعزيز القطاع الصحي العالمي. وبالإضافة إلى إيفاد فريق إلى سيراليون استجابة لإحدى حالات الكوارث للمساعدة في مكافحة فيروس إيبولا في أواخر العام الماضي، فقد أعلنت جمهورية كوريا في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني لخطة الأمن الصحي العالمي المعقود في سول قبل ثلاثة أسابيع، أنها ستساهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم بناء القدرات في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ودعما للبلدان النامية خلال السنوات الخمس المقبلة، تعترف كوريا مواصلة العمل على مشاريع تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار في إطار مبادرة نحو حياة أفضل ومستقبل أفضل.

وحتى بينما كنا نحقق عملية صناعية سريعة، صرفنا قدرا كبيرا من الطاقة على ضمان التعايش في وئام مع البشرية والطبيعة. إن تخصيص يوم ٥ نيسان/إبريل بوصفه يوم غرس الأشجار وتشجيع التشجير أدى إلى زيادة قدرها عشرين

بعد عام ٢٠١٥ مترسخة أيضا في هذه الروح التي تجعل البشر محورها. وإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت قبل ثلاثة أيام في مؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.4)، شكلت معلما تاريخيا على الطريق المُفضي إلى عالم أفضل وعدم إغفال أي أحد.

قبل نصف قرن، كانت جمهورية كوريا من بين أفقر بلدان العالم. وهي اليوم من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم. وخلال تحقيق هذه "المعجزة على ضفاف نهر هان"، استلهمنا قوة هائلة من المساعدة والتعاون الإنمائيين المقدمين من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستكون نقطة انطلاق محتملة للمعجزة الثانية والثالثة في العالم.

إن جمهورية كوريا، بصفتها الرئيس الحالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية، سوف تسهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى طول الطريق، سوف تتقاسم جمهورية كوريا مع المجتمع الدولي، على نحو استباقي، ما لديها من خبرة ودراية في مجال التنمية. وفي غضون ذلك، ما برحنا نتقاسم مع البلدان النامية تجارب حركة سايمول أوندونغ التي عملت كنقطة انطلاق لوثبة بلدي إلى الأمام. أعتقد أن حركة سايمول أوندونغ يُمكن أن تضاعف من استخدام التعاون الإنمائي إلى الحد الأقصى مع البلدان النامية، لأنها تولد شعورا بالثقة والملكية من خلال المنافسة والحوافز وتُرسّي الأساس للمساعدة الذاتية في المجتمعات المحلية بمشاركة السكان المحليين.

قبل يومين، استضيفنا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حدثا خاصا رفيع المستوى بشأن حركة سايمول أوندونغ واتفقنا على أن نعمل معا من أجل المساعدة على القضاء على الفقر وبناء مجتمعات محلية تحويلية في البلدان النامية. وسوف نواصل

حتى الآن، بعث بلدي بنحو ١٣ ٥٠٠ فرد من حفظة السلام إلى ١٨ بعثة. ويحظى حفظة السلام الكوريون بتقدير كبير لعملهم الرائع وإقامة علاقات ودية مع المجتمع المحلي في أعمال حفظ السلام وإعادة الإعمار. بعد التشاور مع الأمم المتحدة، تعتزم جمهورية كوريا في المستقبل القريب القيام بالمزيد من عمليات نشر القوات في بعثات حفظ السلام، وسوف نعزز شراكتنا المضمونية مع الاتحاد الأفريقي.

أما فيما يتعلق بمساعدة اللاجئين السوريين الفارين من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فسوف تعمل جمهورية كوريا على زيادة مساعدتها الإنسانية للبلدان المعنية. كذلك ستجعل اهتمامها منصبا على إرساء الأساس من أجل إحلال السلام في شمال شرق آسيا، وهي منطقة ما زالت تعاني من استمرار التوترات والخلاف بين البلدان. وفي شمال شرق آسيا نرى تعميقا لظاهرة مفارقة آسيا حيث أن التعاون السياسي والأمني متخلف جدا عن ركب الدرجة العالية من التكافل الاقتصادي بين بلدان المنطقة.

وفي الآونة الأخيرة، أدت التحركات التي قد يكون لها تأثيرا عميقا على الأمن في شمال شرق آسيا إلى إثارة هواجس فيما بين البلدان في المنطقة. وينبغي تطبيق التشريعات الدفاعية والأمنية الجديدة في اليابان بشفافية وبطريقة مؤاتية تفضي إلى علاقات ودية فيما بين بلدان المنطقة، وإلى السلام والاستقرار الإقليميين. وقد وصف الأمين العام بان كي - مون ذات مرة عدم وجود آلية للتعاون الإقليمي، في معرض إشارته إلى استمرار التوترات والخلافات في شمال شرق آسيا، بـ "الحلقة المفقودة الأساسية"، والسبب في أنني اقترحت مبادرة السلام والتعاون في شمال شرق آسيا، هو تدارك هذا الإغفال وبالتالي إنشاء دائرة حميدة من بناء الثقة وزيادة التعاون.

تجرى حاليا مشاورات بين بلدان المنطقة بشأن طائفة من مجالات التعاون الممكنة، بما في ذلك الأمن النووي، وإدارة

ضعفا في عدد الأشجار لكل فدان في السنوات الخمسين الماضية. فمنذ عام ١٩٧٢، خصصنا مناطق الحزام الأخضر للحد من التنمية في الضواحي، وبذلك نحقق الاتساق بين البيئة والتنمية. واليوم، نعمل على توجيه دعوتنا البيئية إلى الانضمام إلى استجابة المجتمع الدولي لتغير المناخ.

إن التعامل مع تغير المناخ مهمة عاجلة لا يمكننا تأجيلها أكثر من ذلك. ومن الأهمية البالغة أن يقدم المجتمع الدولي نتيجة ملموسة وذات مغزى في دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مؤتمر الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن معالجة تغير المناخ ليست عبئا، بل فرصة جديدة لاستحداث محركات للنمو في المستقبل من خلال الابتكار التكنولوجي.

إن جمهورية كوريا إذ تهتدي بذلك الإيمان، قدمت مساهمة استشرافية هادفة وطنية ومُصممة في شهر حزيران/يونيه الماضي. وتنظر في كيفية تحقيق الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون والمشاركة بنشاط في مفاوضات المناخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن كوريا بوصفها البلد المضيف لأمانة صندوق المناخ الأخضر والمعهد العالمي للنمو الأخضر، ستواصل دعم العمل المتعلق بالمناخ من خلال تطوير نماذج من الأعمال التجارية لصناعات جديدة تتعلق بالطاقة وتقاسمها مع البلدان النامية.

إن الاستعراض الأخير الذي قامت به الأمم المتحدة لعمليات السلام، وبناء السلام، والمرأة والسلام والأمن، تماشيا مع تغير البيئة الأمنية ما كان له أن يأتي في وقت أفضل من ذلك الوقت. وجمهورية كوريا، بوصفها بلدا عانى من حرب مدمرة ولا تزال مجزئة حتى يومنا هذا، تدرك بشدة أهمية السلام وتؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة لحماية السلام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا على مدى السنوات العشر الماضية، لا سيما في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحرية. وقد قبلت الدول الأعضاء رسميا مفهوم المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، وتم تحديد المسألة القانونية للأشخاص الضالعين في الإبادة الجماعية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية. وأعتقد أنه ينبغي لنا زيادة تعزيز المسؤولية عن الحماية من أجل الحيلولة دون استفحال الأزمات الإنسانية التي يواجهها عالمنا في الوقت الراهن.

وقد أكدت في العام الماضي، ومن هذه المنصة، على أن العنف الجنسي ضد المرأة أثناء الصراعات المسلحة، أيا كان مكان أو زمان ارتكابه، هو بلا شك انتهاك لحقوق الإنسان والإنسانية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على إنصاف هذه المناسبة بإيلاء المزيد من الاهتمام للعنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع. والسبب الأكثر إلحاحا هو أنه لم يعد على قيد الحياة اليوم سوى عدد قليل ضحايا العنف الجنسي الوحشي أثناء الحرب العالمية الثانية. وثمة حاجة إلى إيجاد حلول فورية يمكن أن تشفي قلوب أولئك الذين لا زالوا على قيد الحياة. ويجب منح الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين المعنيين بهذه المسألة الفرصة لكي تكون مجدية. ولن نتمكن من إطلاق العنان للمستقبل إن لم نعتزف بالماضي.

ونحن نأمل الآن في أن يتردد صدى روح الشراكة الدائمة مع البشرية التي تجسدها الأمم المتحدة، على مدى بعيد وواسع بحيث يمكن لجراح الماضي أن تلتئم والمستقبل الجديد أن يشق مساره. ومن المسائل التي اجتذبت اهتماما دوليا كبيرا في مجال

الكوارث، والصحة. وستساعد الخبرة التراكمية للمنطقة في تلك المجالات على تعزيز السلام والتعاون العالميين. كما ستساعد الجهود التي نقوم بها من جانبنا على حل المسألة النووية لكوريا الشمالية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام في شمال شرق آسيا وخارجها. وينبغي إيلاء أولوية قصوى لحل المسألة النووية لكوريا الشمالية إذا أردنا أن نحافظ على سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وأن نرقى إلى مستوى تطلعات البشرية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تم التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران في تموز/يوليه. وينبغي للمجتمع الدولي الآن تركيز جهوده على حل المسألة النووية لكوريا الشمالية، وهي آخر ما تبقى من تحديات عدم الانتشار.

وفي الأسابيع الأخيرة، ألمحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى وبصورة علنية إلى القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية التي تنتهك أحكام قرارات مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن لا يفسد مزاج الحوار بين الكوريتين - الذي استغرق وقتا طويلا لبدئه - فحسب، بل سيقوض الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في المحادثات السداسية الأطراف لإعادة فتح محادثات نزع السلاح النووي. وستحسن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صنعا باختيار الإصلاح والانفتاح بدلا من الاستفزازات الإضافية، وبالسعي إلى تخليص شعبها من المشقة. إن المضي قدما بالأعمال الاستفزازية، بما في ذلك برنامج التطوير النووي الخاص بها، يقوض قيم السلام العالمي الذي يتبناه المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وإذا تخلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحزم عن طموحاتها النووية واختارت طريق الانفتاح والتعاون، فإن جمهورية كوريا ستعمل مع المجتمع الدولي من أجل دعم كوريا الشمالية بنشاط لتنمية اقتصادها وتحسين نوعية حياة شعبها.

وفي هذه الرحلة الكبرى نحو تحقيق عالم أفضل، أطمئن الأعضاء بأن جمهورية كوريا سوف تكون رفيقا بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعوّلا عليه.

وقد اقترحت في العام الماضي امام الجمعية العامة (انظر A/69/PV.6)، إقامة متزه يجسد احترام معايير وقيم السلام الإيكولوجية الدولية باعتباره حيزا حيث نحلم بتحقيق السلام في المنطقة المجردة من السلاح، التي هي رمز تقسيم شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، فإن حادث اللغم الأرضي الذي وقع مؤخرا في المنطقة المجردة من السلاح، جعلنا ندرك الحقيقة التي لا مفر منها بأن السلام في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن يتعرض للخطر في أي وقت. ومن حسن الحظ، استطاعت الكوريتان التوصل إلى اتفاق في ٢٥ آب/أغسطس، عقب محادثات رفيعة المستوى، وهما الآن على منعطف يمكن أن يفضي إلى دورة حميدة من الثقة والتعاون. إن الدافع لتحريك هذه الدورة الجديدة الحميدة إلى الأمام سيأتي من تنفيذ اتفاق ٢٥ آب/أغسطس بصدق، ومن وفاء كلا الكوريتين بالتزاماتهما لاتخاذ خطوات عملية نحو المصالحة والتعاون. يجب ألا نستخدم بعد الآن الأسباب السياسية والعسكرية كأعذار للتغاضي عن القضايا الإنسانية، مثل جمع شمل الأسر المشتتة. وآمل في أن نتمكن من السير مرة أخرى على طريق استعادة الهوية المشتركة كأمة واحدة، من خلال الحوار الرسمي واللقاءات المختلفة المنصوص عليها في اتفاقية ٢٥ آب/أغسطس.

المسؤولين في المملكة العربية السعودية بالوفاء السريع بالتزاماتهم الدولية ومنح إمكانية الوصول القنصلي الفوري بهدف الإسراع بتحديد هويات المتوفين وإعادة جثامينهم ورفاتهم إلى ذويهم. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ ترتيبات لإجراء تحقيق مستقل وشامل في أسباب هذه الكارثة، والذي ينبغي أن يقدم اقتراحات بسبل منع تكرار حدوث ذلك مستقبلاً.

إنني أتكلم بالنيابة عن أمة صوتت قبل عامين لصالح الانخراط البناء مع العالم، ويمكنني الآن أن أعلن باعتزاز أن فصلاً جديداً في علاقات إيران مع العالم قد بدأ اليوم. فقبل عامين، منحني شعب إيران - بالتصويت في انتخابات تنافسية - ولاية لتوطيد السلام وللانخراط البناء مع العالم، مع السعي إلى صون الحقوق والمصالح الوطنية والأمن الوطني. وقد تجلّت تلك الإرادة الوطنية من خلال جهد دبلوماسي مدروس وواضح، أسفر عن خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة بين جمهورية إيران الإسلامية وست قوى عالمية والاتحاد الأوروبي. وقد أصبحت خطة العمل تلك صكاً دولياً عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن وجهة نظر القانون الدولي، يرسى الصك سابقة قيمة حيث انخرط الجانبان في عملية حوار وتفاهم قبل نشوب صراع، بدلاً من أن يدخلوا في حرب ثم يتفاوضوا لاحقاً بشأن السلام.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتنبؤ بدور جميع المتفاوضين في التوصل إلى ذلك الاتفاق. فقد اخترنا تهية بيئة جديدة، مع الحفاظ على مبادئنا، ونجحنا في هذا المسعى. ومضينا قدماً عند الاقتضاء وتحليناً بالشجاعة لإبداء المرونة عندما اقتضى الأمر. وفي كل مرحلة، اعتمدنا باستفاضة على القانون الدولي وعرضنا الإمكانيات التي ينطوي عليها النهج القائم على الحوار البناء.

إن مفتاح الحوار الناجح هو أن نتذكر أن أي جهة فاعلة في النظام الدولي تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كوريا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن أمة عظيمة، في حالة حداد على فقدان الآلاف من الحجاج المسلمين والمئات من مواطنيها. لقد سقط، للأسف، رجال مسنون وشباب ونساء كانوا قد التقوا في التجمع الروحي العالمي العظيم المتمثل في الحج، ضحايا لعدم كفاءة القائمين على الأمر وسوء إدارتهم. ونظراً لعدم كفاءة القائمين على الأمر، لم يتم حتى حصر المفقودين أو تحديد هوياتهم وتم منع التعجيل بإعادة جثث المتوفين إلى أسرهم المكومة.

إن حجم الكارثة التي قتل أو جرح فيها الآلاف من الأبرياء من جميع أنحاء العالم من الكبير بحيث لا يمكن التعامل معها كما لو كانت كارثة طبيعية أو مسألة محلية. فالألم والمعاناة النفسية التي لحقت بالملايين من المسلمين أكبر من أن تتم معالجتهما بالوسائل المادية وحدها. وبطال الرأي العام

وقد أثبتنا في هذه المفاوضات أنه لا يوجد شيء في جدول أعمال إيران خلاف المنطق والعقلانية والأخلاقيات - وعند الاقتضاء - الدفاع المشروع والحازم عن النفس ضد أي نوع من العدوان. وبالتالي، لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأمر أي خيار سوى المفاوضات والمناقشات عوضاً عن الضغوط والجزاءات.

أمضت بلداننا السبعة والاتحاد الأوروبي وقتاً طويلاً وبذلت جهداً دبلوماسياً كبيراً في تلك المفاوضات، وبالتالي يجب أن تبذل قصارى جهودها لحماية الاتفاق وتنفيذه. إننا نعتبر امتثال جميع الأطراف للالتزامات، عاملاً أساسياً في نجاح عملية تنفيذ الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه.

وبالتوازي مع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نتوقع أيضاً من الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التزامها بترع السلاح النووي بشكل كامل، استناداً إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع منها أن تضطلع بدور إيجابي فيما يخص جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وعدم السماح للنظام الصهيوني بأن يظل عائقاً أمام تحقيق ذلك الهدف الهام.

إن الاتفاق النووي الذي أبرم مؤخراً، ويشكل مثلاً رائعاً "للاتصارع على الحرب"، أتاح التخلص من أجواء العداء والتوترات الكبيرة في الشرق الأوسط، وربما حتى هاجس حرب أخرى. ويمكن للاتفاق وينبغي له التبشير بعهد جديد، وأن يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بإحلال السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة. ومن وجهة نظرنا، فإن الاتفاق المبرم لا يشكل هدفاً نهائياً، بل تطوراً يمكن وينبغي أن يشكل أساساً للمزيد من الترتيبات القادمة. وبالنظر إلى حقيقة أن الاتفاق قد وضع أساساً موضوعياً للتنفيذ، وحدد نموذجاً مناسباً، فإنه يمكن أن يشكل أساساً للتغيير في المنطقة يمكن البناء عليه.

مطالبها ولا تسمح بمساحة للطرف الآخر لا أمل لها في التحدث عن السلام والاستقرار والتنمية. وكما هو الحال في التجارة والنشاط الاقتصادي، كذلك الأمر في الحياة السياسية والعلاقات الدولية: يجب أخذ مصالح الطرفين في الحسبان، ويجب أن تشكل تعددية الأطراف والحلول التي تعود بالنفع على الجميع أساس المشاركة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن العالميين بعد حربين عالميتين. وللأسف، لا بد من التسليم بأنه، في معظم الحالات، لم تكن هذه المؤسسة الدولية الهامة ناجحة أو فعالة. ومع ذلك، اتخذت الأمم المتحدة القرار الصحيح في هذه المرة، على الرغم من أنها اتخذت، في وقت سابق، قرارات ظالمة ضد جمهورية إيران الإسلامية وفرضت جزاءات ضد الأمة الإيرانية وحكومتها، نتيجة لسوء الفهم وفي بعض الأحيان، لعداء بعض البلدان العربي. ولكننا نعتقد أنه - وكما يقول مثل إيراني قديم - كلما توقف الضرر بسرعة، كانت الفائدة أكبر. وقد توقف الضرر اليوم.

فالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يمثل تطوراً هاماً على الرغم من أوجه قصوره الكبيرة العديدة. فهو الأساس لإنهاء الجزاءات والتوقف عن اتخاذ قرارات عدائية ضد إيران. ونحن نرى أن السلوك السابق لمجلس الأمن لم يكن عادلاً، ونشدد على أن إيران - نظراً للفتوى الهامة الصادرة عن قائدها وبسبب عقيدتها الدفاعية - ليس في نيتها أبداً إنتاج أسلحة نووية. ولذلك، فقد كانت القرارات بفرض جزاءات على إيران ظالمة وغير قانونية. فالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها بعض البلدان كانت مبنية على ادعاءات مضللة وغير مؤسسة وأسفرت عن خلق ظروف صعبة لشعبنا. ولكن لم تؤثر تلك الجزاءات قط، وبأي حال من الأحوال، على السياسة التي اعتمدها والنهج الذي اتبعناه في المفاوضات.

القريب أيضا، مع نظرة مستقبلية مشرقة للتعاون والتعايش. إنني أقول لجميع الدول والحكومات بأننا لن ننسى الماضي، ولكننا لا نريد العيش فيه. ولن ننسى الحرب والجزاءات، ولكننا نتطلع إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية. ومن خلال خطة عملنا المشتركة الشاملة، لم نكن نسعى إلى إبرام اتفاق نووي فحسب. بل أردنا اقتراح طريقة جديدة وبناءة من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي، القائم على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والتعاون المستدام والتعايش بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن أجل بناء مستقبل سلمي، يجب علينا أن نتعلم الدروس من الماضي المرير. ونحن نعلم أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم يمكن في تحقيق التنمية. ولن يكون السلام بدون تحقيق تنمية، سوى مهلة يتراكم خلالها الغضب والشك. لكن اقتران السلام بالتنمية، يتيح تبديد أجواء الغضب والاستياء، والاستعاضة عن ذلك، بالأمل واحترام الآخرين. لقد قلنا مرارا وتكرارا بأن السبيل الوحيد لاقتلاع جذور الإرهاب في الشرق الأوسط، يتجلى في معالجة أسبابه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمكن للتفاعلات الاقتصادية تحقيق الأمن الدائم، وتحويل المنطقة إلى ملاذ للسلام والتنمية.

بعد خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن إيران على أهبة الاستعداد لإظهار أن السبيل العملي لتحقيق الأمن والاستقرار يتمثل في تحقيق النمو من خلال المشاركة الاقتصادية. إن الإمكانات الاقتصادية والثقافية تؤهل إيران، لأن تصبح مركزا للاستثمار الموجه للتصدير. كما أن إيران حريصة على إظهار أنه يمكننا جميعا اختيار العيش في سلام دائم على أساس التنمية والمصالح المشتركة، مما سيؤدي إلى تحقيق الأمن المستدام بدلا من السلام المتقلب القائم على التهديدات.

ونأمل أن ننخرط مع جيراننا في مجموعة واسعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى التعاون،

وتتمثل سياستنا في مواصلة بذل الجهود لتحقيق السلام في المنطقة، استنادا إلى نفس مبدأ الفائدة للجميع، والتصرف بأساليب من شأنها تمكين المنطقة والعالم من الاستفادة من الظروف الجديدة. وسوف أنتهز هذه الفرصة للنظر إلى المستقبل، والتوقف عن التركيز على الماضي، وإعادة بناء علاقاتنا مع بلدان المنطقة وخاصة جيراننا، على أساس الاحترام المتبادل، ومصالحنا الجماعية والمشاركة.

للأسف، تغيرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصبح إحدى أكثر المناطق اضطرابا في العالم. ومع استمرار الظروف الحالية وتفاقمها، يمكن أن ينتشر الاضطراب ليشمل أجزاء أخرى من العالم. وفي عالم اليوم المترابط وبلا حدود، تواجه البلدان والمناطق صعوبة كبيرة في حماية حدودها، ومنع انتشار انعدام الأمن والاستقرار.

يكن التهديد الأكبر والأكثر أهمية في عالم اليوم، في إمكانية أن تصبح المنظمات الإرهابية دولا إرهابية. إننا نعتبر أنه من المؤسف اختطاف الإرهابيين للثورات الوطنية في منطقتنا، وأن تحدد الأسلحة والإرهاب مصير الأمم، وليس صناديق الاقتراع. ونقترح أن يتم إدراج مكافحة الإرهاب في صك دولي ملزم، وعدم السماح لأي بلد باستخدام الإرهاب لأغراض التدخل في شؤون الدول الأخرى. ونحن مستعدون لمديد العون للقضاء على الإرهاب، وتمهيد الطريق لإقامة الديمقراطية، وضمان ألا تحدد الأسلحة مسار الأحداث في المنطقة.

ولأننا ساعدنا على إرساء الديمقراطية في العراق وأفغانستان، فإننا على أهبة الاستعداد للمساعدة في تحقيق الديمقراطية في سوريا واليمن. ونحن نؤيد توطيد السلطة من خلال الانتخابات، وليس من خلال السلاح. إننا ندافع عن حكم الأغلبية التي تحترم حقوق الأقليات.

اليوم، ومع الحفاظ على التراثين التاريخي والثقافي، تتطلع إيران إلى المستقبل، ليس فقط المستقبل البعيد، بل المستقبل

والغزو، واللامبالاة من جانب المجتمع الدولي. بل هي أيضاً أمثلة تبين كيف يؤدي الفرار من ويلات الحرب والقصف إلى التروح والتشرد. وقد احتدمت مشاكل تلك البلدان لأن المجتمع الدولي خذلها، وأيضاً بسبب تصرفات ناتجة عن فكر خاطئ من الوافدين الجدد إلى المنطقة والأطراف الفاعلة عبر الإقليمية الساذجة. ونتيجة لذلك، تجاوزت موجة الدمار العالم العربي وامتدت خارجه حتى بلغت أعتاب أوروبا والولايات المتحدة، ما أدى إلى فقدان عناصر لا تقدر بثمن من التراث العالمي، ومنها قطع أثرية ثمينة من الحضارات القديمة. وأدى ذلك أيضاً، ومن منظور أعم، إلى وفاة الإنسانية نفسها.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن جذور ما نشهده اليوم من الحروب والدمار والإرهاب قد توجد في ما شهدناه بالأمس من أعمال الاحتلال والغزو والتدخلات العسكرية. ولو لم يقع الغزو العسكري لأفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة، ولو لم تقدم الولايات المتحدة الدعم غير المبرر للأفعال اللاإنسانية التي يرتكبها النظام الصهيوني ضد دولة فلسطين المقهورة، لما وجد الإرهابيون اليوم أي مبرر لجرائمهم. لقد آن الأوان لكي تكف حكومة الولايات المتحدة عن الادعاء بمعرفة الحقيقة عن منطقتنا، وأن تتوقف عن توجيه اتهامات لا أساس لها ضد خصومها بينما تنتهج سياسات خطيرة نيابة عن حلفائها الإقليميين. يجب أن تضع الولايات المتحدة حداً لتصرفاتها التي تبث بذور الفرقة والتطرف فحسب، ويجب أن تتوافق أفعالها مع واقع المنطقة.

وعلى الرغم من المشاكل العديدة في منطقتنا اليوم، فإننا نؤمن بمستقبل مبشر بالخير. ولا شك لدينا في أن العقوبات يمكن تذليلها بالحكمة والتروي واستخدام قدرات جديدة وقوية، وأيضاً من خلال الاعتماد على جذورنا الحضارية وعزمنا الجاد. وبفضل نور الوحي الإلهي، لدينا الثقة في مستقبل مشرق للبشرية، حيث يعيش الناس في سلام وهدوء وروحانية. إننا نؤمن بإرادة الشعوب في اختيار طريق الخير والنقاء. ونعتبر أن النصر النهائي سيكون حليف أهل التقوى الطيبين.

الذي سيمكن من التوصل إلى تفاهم سياسي، وحتى تعزيز التعاون المؤسسي في مجال الأمن. وفي النظام الدولي اليوم، تعتبر العلاقات الاقتصادية المتبادلة، عوامل أساسية لتسهيل التعاون السياسي، والحد من التحديات المتعلقة بالأمن.

ودعوت في عام ٢٠١٣، من هذه المنصة بالذات، لمكافحة أعمال العنف والتطرف (A/68/PV.6، صفحة ١٩). وفي وقت لاحق، أيد ممثلو المجتمع الدولي بالإجماع ندائي، ونتيجة لذلك، إتمدت الجمعية العامة القرار ١٢٧/٦٨، بشأن معارضة العالم للتطرف المقترن بالعنف. ويتطلب تنفيذ ذلك القرار، حلولاً تقتزن بالنوايا الحسنة، وتطبيق الخبرات المكتسبة في مجال الدبلوماسية. ويسرني أنه من خلال إضافة دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، للدعم الذي لا يقدر بثمن لمبادرة العالم يعارض التطرف المقترن بالعنف، يمكننا الآن وضع خطة لحل مشاكل الشرق الأوسط الذي مزقته الصراعات، ويعاني من الأعمال الوحشية والهمجية.

ومن أجل التصدي للجهل والدكتاتورية والفقر والفساد والإرهاب والعنف، وآثارها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية، أود أن أدعو العالم بأسره، ولا سيما بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى القيام بحملة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة بهدف تأسيس جبهة موحدة ضد التطرف وأعمال العنف. ويتعين أن تفرز هذه الجبهة حركة جماعية وعالمية، لمعالجة المشاكل الإقليمية بطريقة جدية من خلال الحوار، ومنع ذبح الأبرياء وقصف المدنيين، والتصدي للتشجيع على ارتكاب أعمال العنف وقتل بشر آخرين، وتثبيت الاستقرار، بالتعاون مع الحكومات المركزية للحفاظ على الاستقرار، وبمجرد إرساء الاستقرار، بناء الدبلوماسية والحكم الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

وما العراق وسوريا واليمن إلا أمثلة للأزمات التي يجري تأجيجها من خلال الإرهاب والتطرف والعنف وسفك الدماء

التنمية في ظروف القلاقل والحروب. وكان يحدونا الأمل في أن تعقد هذه الدورة بعد تقدم ما على صعيد بعض الصراعات الدامية في هذا العالم، ولكننا نجد أنفسنا في مواجهة المزيد من التحديات والأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وقد عاد غياب التوافق الدولي ليشكل عائقاً أمام حل القضايا المهمة. كما أن الانتقائية في تطبيق العدالة والقانون الدولي ما زالت سائدة في التعامل مع القضايا الإقليمية، مما يضر بمفهوم الشرعية الدولية وبما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تبنتها المجموعة الدولية بعد أن دفع ملايين البشر ثمناً باهظاً، ولا سيما بعد تجارب إنسانية كبرى حفرت أثراً عميقاً في ذاكرة الشعوب، كالعبودية وعمليات الإبادة الجماعية والاستعمار والعنصرية والحروب العالمية، وغيرها. فلا يجوز العبث بهذه القيم المستقاة من معاناة الشعوب. وربما كان ذلك أساس وجود هذه الهيئة، ومن دون هذا الأساس، لا معنى لاجتماعاتنا السنوية هذه.

سيظل التراع في الشرق الأوسط يمثل تهديداً دائماً للأمن والسلم الدوليين، لتأثيره المباشر على العديد من الأزمات التي تواجه المنطقة والعالم. وتظل القضية الفلسطينية قضية شعب شرد من أرضه، شعب واقع تحت الاحتلال، ولا يمكن تأجيل حلها العادل والدائم لجيل تال. ويحتاج تحقيق تسوية عادلة ودائمة تسمح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية إلى شريك إسرائيلي للسلام. ولا يوجد شريك إسرائيلي لسلام عادل حالياً، ولا حتى لتسوية. وفي هذه الظروف، ثمة واجب دولي لا يمكن التهرب منه تجاه آخر مسألة استعمارية مفتوحة في التاريخ الحديث.

وحتى يوضع حد للاحتلال سوف يستمر التسويف والمماطلة والاتصالات والبيانات التي لا طائل من ورائها، ويستمر النشاط الاستيطاني المحموم والمدان والانتهاكات المستمرة لحرمة المسجد الأقصى، والتي تعدُّ دليلاً واضحاً ليس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطحب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني: في البداية، يسعدني أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد ماغتر ليكتوف لانتخابه رئيساً للدورة السبعين للجمعية العامة، متمنياً له التوفيق والسداد. كما أعبر عن تقديرنا لمعالي السيد سام كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، على ما بذله من جهود في إدارة أعمالها. وأعتنم هذه المناسبة لكي أشيد بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

إنه لمن دواعي الارتياح اعتماد الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي شاركنا فيها، إيماناً منا بأن التنمية، إذا أحسننا توزيع ثمارها، هي شرط تحقيق العدالة الاجتماعية وصون كرامة الإنسان وتعزيز تماسك المجتمعات، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في العالم. وكما أنه لا استقرار من دون تنمية وعدالة اجتماعية، كذلك تستحيل

وشعبها، وخلق بيئة خصبة لتفاقم ظاهرة التطرف والإرهاب تحت رايات دينية ومذهبية وعرقية زائفة تهدد الإنسان والمجتمع والإرث الحضاري في سورية والمنطقة. وفي هذا السياق عبث النظام السوري بمفهوم الإرهاب، فسمى المظاهرات السلمية إرهاباً، ومارس هو الإرهاب الفعلي. وحين أوصلت أعمال القصف وقتل المدنيين الناس إلى تبني العمل المسلح، ودخلت بعض المنظمات غير المتميزة بمطالب الثورة السورية ومبادئها فضاء العمل المسلح دون استئذان، تحولت سورية إلى ساحة حرب فحاول النظام أن يخيف المجتمع الدولي من البديل، في حين كان على المجتمع الدولي أن يوقف المجازر في الوقت المناسب، ويوفر الظروف للشعب السوري لتقديم البديل العقلاني المدني العادل للاستبداد.

وهل ثمة استبداد في العالم يعترف أن له بديلاً؟ وهل يمكن أصلاً أن ينمو البديل ويتطور في ظله؟ عندما يعاني شعب من حرب إبادة وتهجير، يكون أسوأ قرار هو عدم اتخاذ القرار، والخطر الأدهى هو تجاهل الخطر. إن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لإنهاء هذه الكارثة يُعدّ جريمة كبرى ويكشف عن فشل وعجز المنظومة الدولية، ويؤدي إلى فقدان الثقة بالقانون والمجتمع الدوليين. وفي هذا الإطار يتعين تفعيل وتعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الإطار الأوسع للتعامل مع قضايا الشعوب في ظل عجز أو تقاعس مجلس الأمن عن إيجاد الحلول العادلة لها. إنني أدعو من هنا إلى التعاون من أجل فرض حل سياسي في سورية، ينهي عهد الاستبداد ويحلّ محله نظاماً تعددياً يقوم على المواطنة المتساوية للسوريين جميعاً، ويُبعد عن سورية التطرف والإرهاب ويدحرهما، ويعيد المهجرين إلى ديارهم، ويتيح إعادة بناء سورية ليس السؤال إذا كان هذا ممكناً، فهذا ممكن إذا توفرت الإرادة لدى دول بعينها. إن السؤال المطروح علينا جميعاً هو: هل ترون أن استمرار الوضع الحالي في سورية

فقط على غياب إرادة السلام لدى إسرائيل، بل أيضاً على تحكم عناصر أصولية دينية قومية متطرفة بالسياسة الإسرائيلية. انظروا إلى ما يجري في القدس! قوى دينية سياسية متطرفة تعتمد على تفسيرات حرفية لنصوص عمرها آلاف السنين من أجل تدنيس مقدسات شعب آخر واحتلال أرضه والاستيطان فيها. أليست هذه أصولية دينية؟ أليس هذا العنف إرهاباً تقوم به قوى دينية متطرفة؟

اسمحوا لي أن أوجه إلى أركان المجتمع الدولي عموماً رسالة بأن استمرار القضية الفلسطينية دون حل دائم وعادل يعدّ وصمة عار في جبين الإنسانية. المجتمع الدولي مقصر فيما هو أقل من تسوية عادلة، فهو لم ينجح حتى في فرض إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان. لقد عقد مؤتمر دولي بمبادرة نرويجية خصيصاً لهذا الغرض. وتعهدت قطر بدفع مبلغ ١ بليون دولار لعملية إعادة الإعمار، ونحن ماضون في تقديم المساعدات للقطاع حتى تنفيذ تعهدنا، ولكننا نتساءل: ماذا جرى للمؤتمر ومقرراته؟ يتوجب على المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن القيام بمسؤولياته، باتخاذ موقف حازم يلزم إسرائيل باستحقاقات السلام وفي مقدمتها وقف كل أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تقر للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وفقاً لمبدأ حل الدولتين. وإننا نخدر من ضياع الفرص، فالشعوب إذا وصلت إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد حل سلمي لهذه القضية فسوف تكون لذلك نتائج وخيمة لا يمكن توقعها على المنطقة والعالم.

و تتولّد عن الأزمة السورية بأبعادها وتداعياتها الراهنة والمستقبلية نتائج كارثية على منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم، في ظل استمرار الجرائم البشعة والأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام بحق الشعب السوري، وتهديد كيان الدولة

والاتفاق بدايةً على قواعد تنظّم العلاقات بين إيران ودول الخليج على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد آن الأوان لإجراء حوار هادف من هذا النوع بين دول سوف تبقى دائماً دولا جارة، ولا تحتاج لوساطة أحد. ونحن مستعدون لاستضافة حوار كهذا عندنا في قطر.

إننا نؤكد حرصنا على وحدة اليمن وسلامة أراضي وسيادته ودعمنا للسرعية واستكمال العملية السياسية، وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ونتائج الحوار الوطني المعقود في اليمن في يناير ٢٠١٤، وإعلان الرياض الصادر في مايو ٢٠١٥، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لا يُعقل أن تُسجّل سابقة أن يوافق طرفٌ سياسي أساسي على مخرجات الحوار الوطني، ثم يخرج عنه ليحاول أن يفرض رؤيته وهيمنته على البلد كله بواسطة السلاح.

وبالنسبة للشأن العراقي، فإن استقرار العراق يتطلب توافقاً وطنياً عاماً بمنأى عن أية تدخلات خارجية وبمعزل عن أية تفرقة، طائفية كانت أم عرقية، ونأمل أن تتمكن الحكومة العراقية من الوفاء بمقتضيات الوفاق والمصالحة بين مختلف مكونات الشعب العراقي.

لقد أثبتت التجربة في العراق واليمن أن حالة الميليشيات خارج الشرعية لا تهدد الدولة بحكم تعريف الدولة وحققها الحصري في تشكيل قوات مسلحة فحسب، بل هي حرب أهلية كامنة تتحول إلى حرب أهلية فعلية عاجلاً أم آجلاً. وإن أي حل سياسي في العراق أو اليمن أو سورية أو ليبيا يجب أن يتضمن إنهاء الحالة الميليشياوية خارج مؤسسات الدولة الشرعية. وهذا مكّن رئيسي في أية تسوية جدية، فبدونه لا تستقر التسويات، ولا تغدو حلولاً حقيقية. ويجب أن تنتبه القوى السياسية في منطقتنا إلى ظاهرة خروج آلاف الشباب في أكثر من دولة عربية مؤخراً للمطالبة بالمواطنة أساساً

ممكّن؟ لقد تحول الصراع في هذا البلد إلى حرب إبادة وتهجير جماعي للسكان. ولهذا تبعات خطيرة على الإقليم والعالم كله، وحتى على الدول التي لا تستعجل الحل لأنها لا تتأثر بالصراع مباشرة، ولا تصلها حشود المهجرين.

يشوب التعامل الدولي مع قضايا نزع السلاح النووي قصور وازدواجية تقلقنا، ولا أدلّ على ذلك من فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد مؤخراً في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، والذي جاء مخيباً للآمال وألحق ضرراً بمصادقية المعاهدة. إن الاتفاق بين إيران ومجموعة ١+٥ هو خطوة إيجابية ومهمة. ونحن نتطلع بأمل أن يساهم الاتفاق النووي في حفظ الأمن والاستقرار في منطقتنا، ولكننا نطالب بالانتقال إلى نزع السلاح النووي من المنطقة كلها، وكذلك أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، فإن تحقيق الاستقرار فيها أمرٌ ضروري لدول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ونؤكد هنا على موقفنا الثابت بتجنب منطقة الخليج أية أخطار أو تهديدات للسلاح النووي مع الإقرار بحق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للقواعد الدولية في هذا الشأن. وفي هذه المناسبة أؤكد أن إيران دولة جارة مهمة، وأن التعاون بينها وبين دولنا هو في مصلحة المنطقة. العلاقات الثنائية بين قطر وإيران تنمو وتتطور باستمرار على أساس المصالح المشتركة، والخيرة الحسنة. ولا يوجد أي خلاف متعلق بالعلاقات الثنائية بين بلدينا. وعلى مستوى الإقليم تتنوع المذاهب والديانات، ولكن لا يوجد رأيي صراع سني شيعي في الجوهر، بل نزاعات تثيرها المصالح السياسية للدول، أو مصالح القوى السياسية والاجتماعية التي تثير نغرات طائفية داخلها. الخلافات القائمة برأيي هي خلافات سياسية إقليمية عربية إيرانية، وليست سنية شيعية. وهذه يمكن حلها بالحوار،

الحرفية هو روح الديانات التي تدعو إلى القيم النبيلة والتسامح والتعاون والحوار البناء لصالح المجتمع البشري. والناس البسطاء بتدينهم الفطري يعتبرون الدين أولاً قيماً وأخلاقاً. وهذا ما يجب أن نبني عليه.

سعت دولة قطر إلى انتهاج سياسة متقدمة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ونحن نواصل التعاون مع المنظمات الدولية من خلال عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان لترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان عبر اتباع النهج المبني على سيادة القانون والشفافية والعدالة والكرامة الإنسانية. وعلينا أن نعمل سوياً على تعزيز قدرة نظام الأمن الجماعي على التعامل الفاعل مع المشكلات الدولية والإقليمية حفاظاً على حقوق الشعوب، وأن نواجه بإصرار أية محاولات لفرض حلول وقتية تعالج ظاهر المشكلات دون أن تلمس جذورها. **تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالوي (موزامبيق).**

ختاماً فإن دولة قطر لن تألّو جهداً في دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التي ننشدها جميعاً بما يحقق مصلحة شعوبنا وخير الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

للمشاركة، رافضين تمثيلهم على أساس طائفي، وأن يشكل التمثيل الطائفي غطاءً للفساد.

تضع ظاهرة الإرهاب بعواقبها الوخيمة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية خطيرة أمام الدول والشعوب، ولا شك أن مناطق التوتر والصراع قد ساهمت في نشوء المنظمات الإرهابية، كما ساهم تقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لبؤر التوتر والصراع في تهيئة البيئة الراحية لتنفيذ العمليات الإرهابية. فالإرهاب مصدره أفكار متطرفة لا تقبل أي حل وسط مع واقع الناس وإمكاناتهم، وهو ينتعش في ظروف اليأس وانسداد الأفق. لم ينشأ الإرهاب في منطقتنا في ظل سياسات تضمن للمواطنين العيش بكرامة وحرية، بل نشأ في ظل الاستبداد، وتغذى على القمع والإذلال، وراكم الحقد والكراهية من التعذيب في السجون، واستفاد من فقدان الأمل من العمل السياسي السلمي.

والحقيقة أن سلوك القوى المؤثرة في المجتمع الدولي أصبح يشوّش تصورات الناس بدلاً من أن يساهم في توضيحها، إذ تُسمّى ميليشيات مسلحة ترتكب جرائم بحق المدنيين والمؤسسات العامة إرهاباً، وأخرى تمارس العنف والترويع ضد المدنيين لا تُعتبر إرهابية لاعتبارات لا علاقة لها بالمجتمعات المحلية، بل بالدول العظمى والإقليمية، أو لأسباب متعلقة بتحالفات مرحلية.

لقد فرض تزايد ضحايا العمليات الإرهابية التعامل مع الإرهاب بالقوة العسكرية، ونحن نؤكد التزامنا بمكافحة الإرهاب، ولكن حتى في أقسى الظروف لا يجوز تجاهل الأسباب الكامنة وراءه، وإلا فسوف تكون النتيجة تفاقم الظاهرة وزيادة انتشارها. ونؤكد هنا على أنه لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب في جوهره. وفي النصوص الدينية كافة ما يكفي من التعاليم التي تدعو إلى السلمية والتسامح والتعايش، ولكن الأساس الذي يتجاهله المروجون للاقتباسات

ولذا في باريس، يجب أن نوجه إلى أنفسها سؤالاً واحداً هو: هل البشرية قادرة على اتخاذ القرار لحفظ الحياة على ظهر الكوكب؟ نعم، إن ذلك السؤال الوحيد يضعنا في مستوى لا يمكن لأي أحد في جيلنا أن يتخيله إطلاقاً. وسيقول البعض، "ولكن يمكن أن يحصل ذلك في وقت لاحق، ربما في مؤتمر آخر". وأؤكد للجمعية هنا وسأقول بوضوح تام: إن لم يحصل ذلك في مؤتمر باريس، سيكون الوقت متأخراً للغاية بالنسبة للعالم.

وأحرزت الأمور تقدماً جيداً في الأشهر الأخيرة، وصدرت إعلانات قوية للغاية لتحديداً من جانب من يتحملون المسؤولية الأكبر عن الاحترار العالمي - الولايات المتحدة والصين، اللتان قطعتا التزامات تسهم في تغيير الحالة الراهنة. وصدرت دعوات من جميع القارات، مشددة على خطورة وإلحاح الحالة ومقدمة شهادة تفصيلية بشأن ماهية الاحترار العالمي الآن، اليوم. وهناك بعض البلدان التي ظلت مترددة حتى الآن - وهنا أعني البلدان النامية - وتساءلت عما إذا كان من المفيد حقاً فرض قيود على أنفسها في حين ظلت معظم البلدان المتقدمة النمو بمنأى عن تلك القواعد والالتزامات.

ولو طلب مني توقعاً اليوم، وغالباً ما يطلب مني، سأقول إنه لم يحسم أي أمر فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق في باريس - لا شيء. ولكن في الوقت نفسه، لا يزال كل شيء ممكناً. وأرى ثلاثة شروط يجب تلبيتها لكي تتمكن من القول إن مؤتمر باريس كان نجاحاً حقاً، ولائقاً بنا وبما أوكل إلينا من أعمال حينما طلب منا أن نستضيف المؤتمر.

والشرط الأول هو التمكن من إبرام اتفاق عالمي واجب التطبيق على الجميع، اتفاق ملزم ومتفاوت يمكن لكل واحد أن يضطلع فيه بدوره، وأكثر من دوره. وحتى الآن، قدم ٩٠ بلداً - نصف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة - إسهامها الوطني، الذي يمثل نسبة ٨٠ في المائة من انبعاثات غاز

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس هولاند (تكلم بالفرنسية): إن منظمتنا، الأمم المتحدة، تحتفل بذكرها السنوية السبعين. وقد أحرز تقدم هائل منذ إنشائها بوصفها المؤسسة التي كُلفت بمهمة صون السلام، والتي نجحت في القيام بها في العديد من المناسبات. ومع ذلك، لا تزال الحالات الدرامية والمآسي والتزاعات والحروب تتوالى بعد ٧٠ سنة، ويجب على العالم مرة أخرى أن يرقى إلى مستوى التحديات الكبيرة. ومن بينها اليوم فرار مئات الآلاف - بل الملايين - من اللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا، الذين يلتمسون الحماية أو ببساطة من أجل إنقاذ حياتهم. يضرب الإرهاب السكان المدنيين وما من بلد محصن ضد هذه الآفة. وتوجد أيضاً نزاعات، مثل النزاع في الشرق الأوسط، الذي لا يزال دون حل منذ سنوات وسنوات، ونعلم جميعاً أنها يمكن أن تستفحل في أي وقت.

وفي هذه الأثناء تحدث كوارث: التسونامي والزلازل والجزر التي على وشك الزوال والسواحل التي انجرفت بفعل الأمواج وذوبان الأنهار الجليدية.

وذلك هو واقع تغير المناخ.

وفي وجه تلك التحديات، علينا تحمل مسؤولياتنا على الصعيد الذي يخص كل واحد منا. وفرنسا، في العديد من المجالات، لم ترفض التعاون إطلاقاً. وودت فرنسا أن تستضيف مؤتمر تغير المناخ، بدون شك لأننا على علم بالفشل الذريع في مؤتمر كوبنهاغن وشعرنا في هذا الوقت بأننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء جيد، إجراء لا يمكن أن يتخذه سوى المجتمع الدولي قاطبة.

حشد البنك الدولي ومصارف التنمية الرئيسية والمؤسسات المالية والدول وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، لكي يتسنى لنا الحصول على مبلغ ١٠٠ بليون دولار. وعلى كل واحد أن يكون قدوة. وفرنسا تلتزم بالقاعدة القائلة أنه حين تكون البلد المضيف يجب أن يكون أداؤنا أفضل من ضيوفنا، أو على الأقل مثل أدائهم.

وأعلن هنا اليوم أن تمويل فرنسا السنوي المتعلق بالمناخ، وهو مبلغ ٣ بلايين يورو في الوقت الحالي، سيكون أكثر من ٥ بلايين يورو في عام ٢٠٢٠. وتلك الزيادة في المعونة لن تكون من خلال القروض فحسب، بل أيضا من المنح، لأننا بالمنح - الأموال التي تحول مباشرة ولن تسدد - نتمكن بقوة من تعزيز تكيف البلدان النامية مع آثار تغيير المناخ.

وباختصار، إذا كنا في موقف يمكننا من الوفاء تلك الشروط الثلاثة - أي، التوصل إلى اتفاق عالمي، واتفاق يمكن تنقيحه وسيجري تنقيحه كل ٥ سنوات، وتقديم التمويل الكافي لتغطية كل الأمور التي يتعين أن نغطيها في الاحتياجات الناشئة والتكنولوجيا في المستقبل - حينئذ في باريس في ظرف شهرين سنتمكن من القول إننا ارتقينا إلى مستوى التحدي، وليس مجرد التقاء مع التاريخ، ولكن مع المستقبل.

ومن الأمور الحسنة أن المجتمع الدولي قادر على التطلع إلى المستقبل والإفصاح عن نوع العالم الذي نريده. فعلنا ذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويجب أن نقوم به فيما يتعلق بقضايا المناخ. ولكن ما هو متوقع من الأمم المتحدة ليس مجرد أن تضمن - وهذا بالفعل قدر كبير من العمل - أن العالم سيكون ملائما للعيش فيه في نهاية القرن، وإنما أنه ملائم للعيش فيه اليوم، في حين تجاهنا النزاعات والحروب بوقوع مأس لم يكن أي أحد في عام ١٩٤٥، حينما أنشئت منظومة الأمم المتحدة، ليتخيلها أننا سنشهدا مرة أخرى إطلاقا.

الدقيقة - وهو رقم كبير بالفعل. وذلك يعني أن نصف العالم لم يستجب بعد. ولذلك أدعوه إلى القيام بذلك والقيام بذلك على وجه السرعة لكي يتسنى لنا أن نحدد اعتبارا من الآن، بالنظر لإسهامات كل دولة، ما يمكن أن نؤكد للعالم على أنه سيكون حد الاحترار العالمي.

والشرط الثاني الذي سيشير إلى نجاحنا أو فشلنا هو التمكن من كفالة أن يكون قرارنا، وعملنا، طويل الأمد. ويجب ألا يكون اتفاق باريس غاية، نتيجة، بل نقطة بداية، بداية لعملية. ومن خلال إدماج آلية استعراضية في الاتفاق، سنتمكن من الاستعراض المنتظم، والقياس الدوري بل وتنقيح إسهاماتنا الوطنية كل خمس سنوات. وذلك هو ما سيمكننا من التأكد من أنه بنهاية القرن، بعد وقت طويل من عصرنا، لن تزيد درجة احترار العالم على درجتين مئويتين.

ويتمثل الشرط الثالث الذي سيحدد الفشل أو النجاح لتقديم البلدان المتقدمة النمو لمساهمات مالية. وأعلم أنه في كوبنهاغن أعلن بالفعل رقم ١٠٠ بليون دولار لكفالة تمويل التحول في مجال الطاقة والتكيف ونقل التكنولوجيا. ويجب أن نجتمع مبلغ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن لا بد أن يذكر اليوم بغية ضمان تمكن البلدان الناشئة، وهي البلدان النامية، من أن تصبح على ثقة بأنه سيقدم لها العون والدعم لكي تتحقق هذه القفزة التكنولوجية، وهي تبادل التكنولوجيا.

نعم، إنه مبلغ مائة بليون دولار. واليوم، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسؤولة عن تقديم تقدير أولي، الذي من المقرر أن يقدم في مؤتمر ليما. وأود هنا أن أشكر رئيس بيرو على مواصلة العمل الذي اضطلع به في المؤتمر العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وستقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التقدير الأولي، حيث أننا لم نبلغ بعد مبلغ ١٠٠ بليون دولار. ولذلك أمامنا شهران قبل مؤتمر باريس لمواصلة

إن فرنسا، نظرا لتاريخها وأيضاً للروابط التي تربطها بهذا الجزء من العالم، تعترم أن تتحمل مسؤولياتها. لقد فعلت ذلك أصلاً في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال العمل المسلح، ومن خلال استعمال القوة. وفرنسا تريد أن تعمل مع الجميع؛ فهي لا تستبعد أي بلد - البلدان المجاورة الأكثر تضرراً، وبلدان الخليج، ولكن أيضاً إيران، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وكذلك الأوروبيون. نحن نريد أن نعمل مع الجميع، ومع كل من يريد أن يعمل معنا.

هناك حديث عن قيام تحالف. هذا التحالف الواسع ممكن - بل لعله مرغوب فيه وضروري من أجل وضع حد لما يجري في سوريا. ولكن هذا التحالف يجب أن يكون له أساس واضح، أو لن يرى النور أبداً. الأساس جرى إرساؤه في جنيف قبل أكثر من ثلاث سنوات. ماذا قالت اتفاقية جنيف؟ لقد نصت على حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة، بما في ذلك أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة، تُشكل بناءً على القبول المتبادل. هذا هو الأساس. دعونا نستعمله للمضي قدماً.

ولكنني أستطيع أن أرى، في خضم هذه المحنة المستمرة، أنّ البعض يستخدمون جميع جهودهم الدبلوماسية الرامية إلى إدماج بشار الأسد في تلك العملية. بيد أن أحداً لا يمكنه أن يجعل الضحايا والجلاد يعملون معاً. الأسد هو أصل المشكلة؛ لا يسعه أن يكون جزءاً من الحل. لذلك، علينا أن نضع حداً لمعاناة الشعب السوري، ولكن يجب أيضاً أن ننظر إلى أبعد من التحول السياسي الذي يتعين السعي إليه، والتحالف الواسع الذي يتعين تشكيله، وهذا الشرط الذي يتعين وضعه، أي تشكيل حكومة جديدة قادرة على توحيد جميع الذين قاتلوا، ولكن من دون الدكتاتور.

كذلك يتعين علينا أن نفكر في جميع اللاجئين. حتى الآن، يعيش هؤلاء اللاجئون في البلدان المجاورة، ولكن المجتمع الدولي غرض الطرف عنها لأنها كانت بعيدة. اليوم، هؤلاء اللاجئون

وفي الوقت الحالي، فإن سوريا هي التي تتطلب منا مرة أخرى أن نحتشد ونتدخل، كما قال بالفعل من المتكلمين قبلي. والجميع يرى أن هذه مأساة واقعة على السكان السوريين. وقال الجميع إن علينا أن نجد حلاً. فلننظر في المسألة معاً. ولكن أولاً، ينبغي أن نقيم الأعمال التي أنجزت.

وقبل ثلاثة أعوام، حينما وقفت على هذه المنصة لمخاطبة الجمعية العامة (انظر A/67/PV.6)، كان هناك بالفعل ٣٠.٠٠٠ ضحية للمأساة السورية. وهناك الآن ٢٥٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ من القتلى بين الأطفال، هم ضحايا نظام بشار الأسد. وبدأت المأساة السورية بالثورة التي قام بها من أرادوا تغيير دكتاتورية، هي دكتاتورية الأسد.

وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك إرهابيون، ولم تكن هناك جماعات أصولية - كان هناك دكتاتور يذبح شعباً. واللاجئون الذين ناقش مسألتهم اليوم، واللاجئون في المخيمات، والمشدون، هناك ثمانية ملايين منهم - هذا الكم الهائل من النساء والرجال والأطفال - لم يفروا من الحرب فحسب. فـأكثر من ثلاث سنوات، كانوا يفرون من نظام بشار الأسد. وحتى اليوم، ما زال النظام نفسه يطر السكان المدنيين الأبرياء بالقنابل.

ولكن ليس بسبب وجود جماعة إرهابية ترتكب بنفسها المذابح، وأعمال القتل، والاغتصاب، والتدمير - بما في ذلك تدمير التراث المشترك للبشرية - ينبغي بالضرورة منح النظام الذي أوجد هذه الحالة شكلاً من أشكال الصفح والعفو، وكأن وجود جماعة إرهابية ترتكب أبشع أنواع الأفعال الشريرة يمكنه أن يوفر لهذا لنظام السبيل للمشاركة في ما هو عمل مفيد. كلا. إن جميع هؤلاء النساء والرجال والأطفال هم ضحايا هذه المأساة التي سببها التحالف بين الإرهاب والدكتاتورية. فليس بالإمكان إيجاد حل خارج العملية السياسية.

من التمويل، ويجب علينا أن نساعد الدول المجاورة - لبنان والأردن وتركيا - ولكن أن نساعد أيضا بلدانا في أفريقيا، وبلدان العبور، والبلدان التي ليس فيها هجرة. نحن بحاجة إلى خطة كبرى الآن، لأن المأساة تقتضي العمل وتجنب مأس أخرى. وفي هذا السياق أيضا، فرنسا تبذل كل ما في وسعها، ويجب أن تفعل ما ينبغي لها أن تفعله. وبالنسبة إلى برنامج الأغذية العالمي، قررت فرنسا أن تزيد على الفور دعمها لوكالات الأمم المتحدة التي تساعد البلدان المجاورة لسوريا بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون يورو.

أريد أن أهي خطاي بالقول إن شرعية منظمة مثل الأمم المتحدة تتوقف على مصداقيتها. إذا لم يكن لدى الأمم المتحدة القدرة على حل الصراعات التي ما زالت مستمرة لفترة طويلة جدا، وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من حل المأسي أو التخفيف من معاناة السكان المدنيين، فحينئذ سوف ندان بسبب عجزنا. إذا أردنا منظمنا - التي تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها - أن يكون لها مستقبل يوازي المستقبل الذي تصوره مؤسسوها، فلا يمكننا تجنب إصلاح الأمم المتحدة.

إن فرنسا تدعو إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. وتدعو فرنسا إلى وجود تمثيل مغاير في مجلس الأمن. وتدعو فرنسا القارات إلى تحمل المسؤولية بوضوح تجاه العالم في إطار مجلس الأمن. وتريد فرنسا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عدم اللجوء إلى حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. كيف يمكننا أن نتحمل بقاء الأمم المتحدة مشلولة، حتى في يومنا هذا، عندما تتكشف أسوأ الأمور؟ وهنا أيضا، اسمحوا لنا أن نكون القذوة التي يحتذى بها. إنني أتعهد هنا اليوم بالآ تستخدم فرنسا حق النقض على الإطلاق في مسائل الفظائع الجماعية. فحق النقض الذي تم اعتماده عندما تأسست الأمم المتحدة لم يكن الحق في العرقلة؛ لقد كان الحق في التصرف. ونحن يتعين علينا أن نتصرف. ويمكننا أن نتصرف. ما زلنا

الذين لا يمكنهم أن يتحملوا أكثر بدأوا مسيرة طويلة. يوم أمس، ذكرت في هذه الجمعية (انظر A/70/PV.11) بأن ٨٠ في المائة من اللاجئين في العالم - اللاجئين بسبب الحروب والصراعات والمناخ والفقر - هم في الجنوب. فالتضامن مع الجنوب يأتي من الجنوب. وفي كثير من الأحيان، إن الأكثر حرمانا هم الذين يرحبون بأفقر الفقراء. هناك وقت عندما يبدأ اللاجئين بالسير ولن يكون بالمقدور وقفهم بعد ذلك. إذا أردنا أن نتجنب ما رأيناه - المأسي، والمعايير التي تشكل خطرا على حياة الركاب - وإذا أردنا أن نمنع المهريين والمجرمين من استخدام اليأس لإثراء خزائن الإرهاب، فحينئذ يجب علينا أن نعمل.

لقد استضافت أوروبا اللاجئين الآتين لا من سوريا فحسب بل الآتين أيضا من العراق وإريتريا والسودان. كان هذا واجبا، لأن أوروبا قائمة على القيم والمبادئ، وحق اللجوء كجزء من هذا الأساس المشترك الذي يوحد جميع البلدان الأوروبية، والذي يجب أن يستمر في توحيدهم. وإلا فلن تكون أوروبا من هذا النوع الذي نريده.

ولكن بينما ينبغي لأوروبا القيام بواجبها، يجب على العالم مساعدة اللاجئين. ماذا تعلمنا خلال الأيام والأسابيع الماضية؟ أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بسبب نقص الأموال، لم يعد لديه الموارد لكفالة الدعم اللازم لهؤلاء الناس الذين هم موضوع كلامنا، وتقديم المساعدة إليهم. ماذا تعلمنا؟ أن برنامج الأغذية العالمي لم يعد لديه الوسيلة لتوفير الضروريات الأساسية والتغذية الكافية لجميع اللاجئين. ماذا تعلمنا؟ أنه في بعض البلدان المجاورة، لا يمكن للاجئين أن يعملوا.

هذه بداية الدورة التي كان يمكن للمرء أن يتصورها. إذا أردنا أن نعكس مسار تدفقات اللاجئين، وإذا كنا نريد إبقاء اللاجئين في أقرب مكان ممكن إلى وطنهم، يجب علينا إذاً أن نزود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمزيد

والأمن والتنمية في البلدان الأعضاء. إنها منظمة أنشئت من أجل تحنيط البشرية ويلات حرب عالمية ونشوب نزاعات عنيفة ذات آثار ملموسة على الصعيد العالمي. نحتفل بالتزام متبادل لتعزيز القانون الدولي كأداة لتنظيم ووضع معايير للعلاقات بين الدول وفيما بينها. تلك العلاقات تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. غير أن تلك المثل العليا الإيجابية والمهمة تتناقض مع حالات الصراع السائدة التي لا تزال تؤثر بالبشرية. وليس من الإنصاف لنا وللشعوب أو للأجيال المقبلة، إذا تجاهلنا التحديات والإخفاقات التي يتعين التغلب عليها.

لقد فشلت الأمم المتحدة في ضمان السلم والأمن الدوليين بكل معنى الكلمة. ظهرت تحديات قديمة وجديدة، بين الدول وداخل الدول، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. إن ظاهرة الإرهاب تزايد وتصبح أخطر تهديد في وقتنا الراهن. لا يزال يتعين إنهاء الاستعمار. إن التخلف الإنمائي الذي تفاقمه مشكلة اللاجئين والهجرة غير القانونية، بعيد كل البعد من أن يصبح شيئا من مخلفات الماضي. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى جوانب الفشل بوصفها من صنع الأقدار، بل ينبغي اعتبارها تحديات، تتطلب أكثر من مجرد كلمات كرد عليها، والأهم من ذلك، أنها تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي. بالتأكيد، أنه من دون وجود الأمم المتحدة، لكان السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نجد أنفسنا فيه أسوأ من ذلك.

في معرض الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، فإن موضوع هذه الدورة، "التزام جديد بالعمل"، يمثل إعادة تأكيد التزامنا بإبقاء جذوة هدفنا متقدمة من أجل حماية الأجيال المقبلة من عنف الحرب وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في حرية كاملة. ولذلك يوجد رد واحد على تلك الظواهر والاتجاهات، ألا وهو ترجمة الموضوع، "التزام

نبدي أن باستطاعتنا التصرف منذ ٧٠ عاما. وهنا، اليوم، يمكننا أن نعمل على إنهاء المآسي القائمة، وعلى إنقاذ كوكب الأرض غدا. فلنقبل على العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة، السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيوسي (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية الإنكليزية): بالنيابة عن شعب موزامبيق، بل بالأصالة عن نفسي، يشرفني شرفا عظيما، أن أحاطب مرة أخرى الجمعية العامة في دورتها السبعين. إننا إذ نحتفل بمرور ٧٠ عاما على تأسيس منظمنا، ندرك أننا لسنا هنا للاحتفال بمجرد حدث. بل نحتفل أيضا بتحقيق الرغبة في بناء منظمة عالمية تضطلع بأنشطة ذات منظور عالمي ونطاق منظم ومؤسسي ولديها القدرة على التطور والتكيف.

نحتفل بواحد من أكثر القرارات حصافة في تاريخ البشرية على الإطلاق، أي، بإنشاء هيئة دولية مسؤولة عن السلام

نرغب في الاجتماع في عام ٢٠٣٠، في حدث تاريخي آخر، تماما مثل هذا الاجتماع، للاحتفال بتنفيذ الأهداف والرؤية المشتركة، على النحو المبين في الخطة الجديدة، المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وإذا أصبح ذلك ممكنا ترى موزامبيق، من بين أمور أخرى، أن من المهم للغاية أن يتضمن الالتزام بالعمل الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة في الوقت المناسب. وسيحتاج الأمر إلى موارد كبيرة لتنفيذ الخطة الجديدة إذا أريد الإبقاء على أهمية مستمرة. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نتبع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، وأن نأخذ في الحسبان أهمية احترام جميع الشركاء للالتزامات المقطوعة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن المهم أيضا أن تتم عملية نقل التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية وتقديم المعونة بدون شروط سياسية. ويجب علينا أيضا تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، وتعزيز آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفقا للمبادئ المتفق عليها دوليا، واحترام الحقائق الوطنية والمضمون المحلي.

وكما يعلم الجميع، كانت موزامبيق أحد البلدان الـ ٥٠ التي اختارتها الأمم المتحدة لاستضافة المشاورات الوطنية. وأسهمت تلك العينة في تطوير أداة توجيهية جديدة تتمثل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وشملت العملية طائفة عريضة للعناصر الاجتماعية والمهنية، وما يثلج صدورنا، أن نتائج العملية أخذت بعين الاعتبار في تقرير الأمين العام (A/70/1).

وإذا أريد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون قادرة حقا على إحداث التغيير ونجاحة، لا بد من إدماجها في أدوات صنع السياسات على الصعيد الوطني وملكيته من جانب هذه الأدوات. وينبغي تحديد المؤشرات والغايات تحديدا واضحا لتسهيل عملية الرصد والتقييم. واتخذت موزامبيق بالفعل خطوة هامة بإدماجها النهج الثلاثي الأبعاد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في برنامج الحكومة لفترة السنوات الخمس

جديد بالعمل"، إلى عمل محدد ومنظم وملمس. أما بالنسبة لموزامبيق فإن الالتزام بالعمل في مجال السلم والأمن الدوليين يتضمن، في جملة أمور، اعتماد وتنفيذ هياكل فعالة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها، وضرورة إبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن ينصب التركيز على الدبلوماسية الوقائية. إن الالتزام بالعمل الذي نحتفل به هنا ينبغي له أن ينشئ منابر للحوار بين الثقافات والحضارات باعتباره أداة أساسية من أجل تعزيز التسامح وثقافة السلام وإقامة عالم تسوده الكرامة والسلام.

فيما يتعلق بالتنمية، نحن سعداء لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي الإطار الإنمائي العالمي الجديد للسنوات الخمس عشرة المقبلة. إنها خطة تتبع وتبني على الأهداف الإنمائية للألفية التي استرشدنا بها طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. لذلك فإن أي عمل نقوم به في المستقبل لا ينبغي أن يتجاهل النجاحات المحرزة والعبر المستفادة من الماضي. وموزامبيق شأنها شأن البلدان الأخرى، حققت تقدما ملحوظا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وسّعنا نطاق الحصول على التعليم، وتحسين التوازن بين الجنسين في الحصول على التعليم الابتدائي وتحقيق الهدف المحدد لتقليص وفيات الأطفال الرضع.

تجسد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ طموحنا الجماعي بتحويل العالم بحلول عام ٢٠٣٠. لقد أعادت الخطة الجديدة الكرامة للإنسان عن طريق مكافحة الفقر وحماية الناس وكوكب الأرض. وفي صميم الخطة الجديدة يكمن تنويع مجموعة من عمليات التفاوض بشأن تغير المناخ على الصعيد العالمي. وخطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ متماشية تماما مع خطة السنوات الخمس لحكومتنا. إنها ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تشتمل على قيمة مضافة للتركيز على السكان. بل إنها تأسست على ما يسمى بركائز التنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التركيز على التدابير الشكلية القصيرة الأجل، بدلا من الاستجابة لضرورة الحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين من المصدر. ويلزم أن نعالج المشاكل الأساسية لهذه الظاهرة، التي تفسر الأبعاد الإنسانية المأساوية للأزمة. ولن نكون في موقف يمكننا من تحديد الإجراءات الفعالة ما لم نعترف نحن، المجتمع الدولي، بفشلنا بالذات. ونحن نتكلم عن انتشار النزاعات والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ونتكلم عن الفقر والظلم والجوع.

ولاحظنا كيف أن الحوار استبدل بالتهديدات والعداون. ونوهنا إلى كيف أن الخوف حل مكان الرغبة في التوصل إلى اتفاق متبادل. وبعض سبل معالجة الحالة معروفة منذ وقت طويل. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع القادة مضاعفة جهودهم لإيجاد حلول دائمة للأزمة الإنسانية. وتابعنا باهتمام بالغ وبشعور كبير بالارتياح أحدث التطورات الهادفة إلى تطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. ولا نزال نشجع على اتخاذ إجراءات ترمي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بدون مساس بالمصالح المشروعة لأي من المعنيين. وبالرغم من أننا قد نحقق جميع غايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٦، فإن مهمتنا باعتبارنا المجتمع الدولي لن تكتمل ما لم نتوخ الحكمة وننفذ العمليات السياسية.

وكما هو معروف جيدا، لقد كانت موزامبيق أحد البلدان الأشد تضررا من وجود الألغام الأرضية. واعترافا بأهمية تطهير الألغام لتعزيز جو من السلام والأمن والتنمية، أصبحت موزامبيق طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية أوتواوا. ومن البداية، بذلنا كل الجهود للامتنال للالتزامات الناشئة من اتفاقية أوتواوا. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أعلن أن موزامبيق أكملت بنجاح برنامجها لزع الألغام. وطهرنا جميع مناطق الخطر المعروفة، التي بلغت مساحتها الإجمالية ٥٠٠ مليون متر مربع من الأرض.

الذي يحدد خمس أولويات هي على وجه التحديد: توطيد الوحدة الوطنية والسلام والسيادة؛ وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ وتعزيز العمالة والإنتاجية والقدرة على المنافسة؛ وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛ وكفالة الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية والبيئة. ونجدد التأكيد هنا على التزامنا بمواصلة بناء القدرات في مجال حشد الموارد المحلية، التي زادت من نسبة ١٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى نسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤.

إن عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق كامل الغرض الذي أنشئت من أجله إحدى المسائل التي تستدعي قلقنا. ومن الصعوبة بمكان أن نفهم سبب إعاقة الأمم المتحدة لتنفيذ الولاية الخاصة بها. وينبغي أن نكون هنا اليوم للاحتفال بإصلاح مجلس الأمن وفتح فرص جديدة لبناء عالم يتمتع فيه سكانه بأبسط الحقوق الأساسية، بما في ذلك السلام والتنمية. وينبغي عدم الاستهانة بأهمية دور ذلك الإصلاح في تقديم الدعم الأساسي لإنجاح تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك علينا ترجمة إرادتنا المشتركة الجديدة لإصلاح مجلس الأمن إلى نتائج عملية، وينبغي أن نستفيد من البيئة المهيأة لهذه الدورة بغية إضفاء المزيد من الديناميكية على عملية الإصلاح.

وتلقي بظلالها على الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أزمة غير مسبقة على الصعيد الدولي. وأشار إلى الأزمة الإنسانية التي لا مثيل لها في التاريخ الحديث الناجمة عن تدفق اللاجئين والمهاجرين. وتلك الحالة المذهلة ناجمة عن سلسلة متوالية من أزمات لم تحل وعن سوء معالجة الحالات مما أسفر عن نتائج بعيدة عن تلبية توقعات المجتمع الدولي.

واليوم نحن ملتزمون باتخاذ تدابير للتخفيف إلى أدنى حد من مخنة هؤلاء الناس. ومع ذلك، لن ينجز شيء يذكر إذا واصلنا

اصطحب صاحب الجلالة الملك فيليب - ألكسندر، ملك مملكة هولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك فيليب - ألكسندر، ملك مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك فيليب - ألكسندر (تكلم بالإنكليزية): من دواعي اعتزازي أن أخطب الجمعية العامة باسم مملكة هولندا، وهي مملكة مؤلفة من أربعة بلدان متمتعة بالحكم الذاتي وهي - هولندا وأروبا وكوراساو وسانت مارتن - وراسخة في كلتا أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي عام ١٩٤٥، وقع على ميثاق الأمم المتحدة ممثلو ٥١ بلدا. وفي الوقت الحالي، بعد ٧٠ عاما، تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات وعدد الدول الأعضاء أربع مرات، مع جميع التعقيدات المترتبة على ذلك. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية، تشعر بالفخر. ففي تلك الأعوام الـ ٧٠، شهد العالم اضطرابات كبيرة وتغييرات في ميزان القوة. وغيرت أوجه التقدم التكنولوجي حياتنا اليومية بشكل أسرع وأكثر ديناميكية من أي وقت مضى، ومع ذلك، تستمر الأمم المتحدة. وشهدنا حالات تضارب للمصالح ونزاعات مريرة ومآسي إنسانية، وهي فعلا مستمرة اليوم. وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، لا تزال حياة الملايين يملكها الخوف والقمع والعوز. ومع ذلك، تعيش الأمم المتحدة باعتبارها منبرا شرعيا للحوار الدولي حيث يمكن للبلدان أن تجتمع معا، مهما كانت خلافاتها كبيرة.

إن الأمم المتحدة أكثر من كونها مجرد منبر. فهي منظمة تساعد أنشطتها على تشكيل عالمنا وتحسينه. ويعود الفضل جزئيا إلى الأمم المتحدة في تقليص الفقر المدقع إلى النصف، وفي خفض وفيات الأطفال إلى النصف، وفي حصول ٢,٣ بلايين شخص على مياه الشرب، وفي دحر أمراض مثل الملاريا

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد واكا (ناورو).

وما كان ليستحق العناء أن نحرر بلدنا لو لم نكن حينذاك ممنوعين من السفر عبر بلدنا، أو لو لم نكن ممنوعين من زراعة أرضنا أو تطوير السياحة أو تعدين فحمنا أو الغرافيت. ونحتفل بذلك الانتصار بعاطفة جياشة. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لشركائنا الدوليين، ومنظمات إزالة الألغام لأسباب إنسانية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني على تعاونها ودعمها القيم للغاية.

ويكتسي عام ٢٠١٥ أهمية خاصة لموزامبيق. ففي ٢٥ حزيران/يونيه، احتفلنا بمرور ٤٠ عاما على نيلنا الاستقلال. ولم نعد بعد الآن دولة في سن المراهقة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر احتفلنا بمرور ٤٠ عاما للتعاون مع الأمم المتحدة. وأشعر بالسعادة إذ أتكلم هنا اليوم، في الأمم المتحدة، وأعتقد أنه ينبغي أن تشعر الأمم المتحدة بالاعتزاز باستقرار بلدي ونموه - نمو بحاجة إلى الدعم.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتجديد التأكيد على أن البحث عن حلول مستدامة للمشاكل العالمية، إلى جانب المنظمة والدول الأعضاء فيها، سيظل محور تركيز الالتزام غير المشروط لبلدي. عاشت البشرية والتنمية المستدامة!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الجلالة فيليب - ألكسندر، ملك مملكة هولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه ملك مملكة هولندا.

والسل، وفي كون إيفاد عمليات السلام إلى العديد من المناطق أدى إلى السيطرة على النزاعات العنيفة. وكل ذلك بسبب أعمال الملايين من الأشخاص الشجعان في الدول الأعضاء والجهود الدؤوبة لموظفي الأمم المتحدة وأجهزتها، هنا في نيويورك وفي جميع أرجاء العالم على السواء. ولذا أود أن أقول للأمم المتحدة: أهنتك! وأشكرها على ٧٠ عاما من مكافحة التشكيك والتسليم بالأمر الواقع.

وبالنسبة لمملكة هولندا، تمثل الأمم المتحدة المنظمة العالمية الرئيسية لتحقيق السلام والعدالة والتنمية وستظل كذلك. ولذلك السبب فإن هولندا أحد المرشحين لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨.

لقد تأثرنا تأثيرا عميقا بالصور المساوية للأسر التي تعين عليها أن تترك كل شيء وراءها بحثا عن ملاذ آمن. وعلى جميع دول العالم أن تبدي التضامن في وجه أزمة اللاجئين. وزادت مملكة هولندا مرة أخرى مساهمتها للمساعدة الإنسانية، مما يجعلها إحدى أكبر الجهات المانحة في العالم. ونناشد الدول الأخرى أن تحذو حذوها وأن تقدم دعما إضافيا للأمم المتحدة، لكي تتمكن من توفير الغذاء والمأوى لجميع من أجبروا على الفرار وإتاحة فرصة لهم لإعادة بناء حياتهم.

وبطبيعة الحال، فإن العالم بعيد عن درجة الكمال. فهو لا يزال زاخر بالظلم المروع والمعاناة الإنسانية. ولكننا أيضا أحرزنا تقدما كبيرا. فكيف كان سيبدو حال العالم اليوم بدون وجود الأمم المتحدة؟ ولا يمكن الشك في أننا كنا سنصبح أسوأ حالا. ونحس مملكة هولندا برابطة وثيقة مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وندرك قيمة التنوع والحوار. وهذا الأمر يسير جنبا إلى جنب مع الاقتناع بأن بوسع التعاون أن يساعدنا على المضي قدما وجعل العالم أكثر قوة.

ومن الأهمية البالغة بمكان أن نجعل جهودنا المتضافرة لتحقيق السلام والأمن أكثر كفاءة وفعالية. ويشكل الاستعراض الذي أجراه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة مفيدة في ذلك الصدد.

ونحن ندين بحريتنا لبلدان أخرى. فقبل سبعين عاما قدم حلفاؤنا تضحيات هائلة من أجل تحرير هولندا. ومكنونا من أن ننهض مرة أخرى ونصبح مملكة مزدهرة. ولن ننسى إطلاقا أهمية التضامن الدولي. ويمكن للعالم التعويل دائما على هولندا بوصفها شريكا من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، شاركت مملكة هولندا في ٦٣ بعثة من بعثات الأمم المتحدة أو البعثات الموفدة بولاية من الأمم المتحدة إلى أكثر من ٣٠ بلدا. وشملت تلك البعثات أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ من الموظفين العسكريين والمدنيين الهولنديين. وفي وقت سابق هذا العام، قمت بزيارة الرجال والنساء الهولنديين الذين يشكلون جزءا من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتدل الحالة هناك بوضوح على مدى تعقيد المشاكل في مناطق النزاع في أغلب الأحيان. ولا يمكن بناء السلام الدائم عن طريق الوسائل العسكرية

ولكن تماما مثلما لا نزال ملتزمين التزاما عميقا، نؤمن أيضا بأن نكون انتقاديين عند الاقتضاء. ويستحسن للأمم المتحدة، في هذه الذكرى السبعين، أن تنظر بصراحة وصدق في نتائج جهودها، وأن تنظر في الأهداف التي تحققت وفي الطريق الطويل والمتنوي الذي ينتظرها. وتشعر مملكتنا ببالغ

الرامية إلى كفالة تحقيق المحاسبة. وسوف تعمل الحكومة الهولندية بلا كلل، إلى جانب جميع البلدان والمنظمات المعنية، حتى تتحقق العدالة فيما يتعلق بهذه المسألة.

ويرتبط السلام والعدالة والتنمية ارتباطا وثيقا. فهي ثلوث تتصل أطرافه بعضها البعض كأنها أرياش طاحونة هوائية. ولا بد من هذه العناصر الثلاثة كافة لتحقيق التقدم الدائم. ولذلك ترحب المملكة بأهداف التنمية المستدامة، التي ستؤدي إلى تركيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسنقف بقلوبنا وأرواحنا للمساعدة على كفالة النجاح في تحقيقها.

ولا يزال هناك حتى الآن ما يكفي من التركيز على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة. فحتى في أقصى الظروف وأكثرها يأسا، غالبا ما يكون لدى المرأة القوة للمضي قدما وإيجاد سبل عملية لتحسين حياة أسرتها ومجتمعاتها المحلية. وفي الواقع، يعد تعزيز المساواة في الحقوق والفرص المتاحة للمرأة تنمية مستدامة بصورة عملية. ويجب على أي منظمة ترغب في أن تحافظ على أهميتها أن تتكيف مع الأزمنة والظروف الجديدة. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تدافع عن القيم المشتركة والاستمرارية أن تجري فحصا دقيقا لأدائها الخاص وأن تتساءل: "هل أساليب عملنا ما زالت مناسبة؟" وبدون هذا النقد الذاتي، فإنها تعرض نفسها لخطر الانحسار التدريجي لأهميتها وفعاليتها.

وبالنسبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، فقد أصبح هذا الأمر - بعد ٧٠ عاما - مسألة ملحة. ومجلس الأمن في حاجة لأن يكون قادرا على التصرف بجرأة أكبر في مواجهة الفئات الواسعة النطاق. وسيساعد في ذلك وجود ضوابط أقوى لاستخدام حق النقض. ونرحب ترحيبا حارا بمبادرة فرنسا في هذا الصدد. وتعرض شرعية المجلس أيضا للضغط. فإذا كان جزء من سكان العالم يشعرون بأن المجلس لا يمثلهم

وحدها. ويتعين إيجاد حل سياسي. والأمر المهم بالقدر نفسه تعزيز المؤسسات التي تضمن احترام سيادة القانون ومعالجة الأسباب الأساسية للتراع.

إن الافتقار إلى إيجاد آفاق حياة كريمة أو فرص متساوية يدفع العديد من الشباب إلى الوقوع في أحضان التنظيمات الإرهابية الوحشية. ويشكل التمييز والاستبعاد جذور الكثير من الشرور في العالم. ولذلك السبب نحن بحاجة إلى اتخاذ نهج ثلاثي الأبعاد: مزيج من الدفاع والتنمية والدبلوماسية، وهو مجال تخطى فيه هولندا بتجربة استمرت سنوات عديدة. فعلى سبيل المثال، وضعنا على رأس الأولويات الحفز على إيجاد فرص العمل في أفريقيا ومساعدة أصحاب الأعمال الحرة من الشباب الأفارقة ونقوم بزيادة دعمنا للبرامج الرامية إلى تعزيز الاستقرار في الدول الهشة.

تفخر مملكة هولندا باستضافة مقر محكمة العدل الدولية، الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الموجود خارج نيويورك. فلاهاي هي المكان الذي يتم فيه الدفاع عن السلام والعدالة والأمن على المستوى العالمي من خلال مجموعة من المنظمات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومن السمات الرئيسية للنظام القانوني هو انعدام عدم الإفلات من العقاب. ويجب ألا يسمح أبدا بأن يسود العنف، ولا أن يصبح الخروج على القانون هو القاعدة. وأي شخص يسعى لتحقيق العدالة سيجد مملكتنا إلى جانبه. فالظلم يؤلم كأنه جرح مفتوح. ولا تزال مئات الأسر من ١٠ بلدان، بما فيها ماليزيا وأستراليا وهولندا، تعيش في حزن كل يوم لفقدان أحبائها في كارثة شركة الخطوط الماليزية في رحلتها رقم MH-17، وتنتظر نتائج قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤). فذلك القرار واضح للغاية، حيث يطالب بمحاسبة مرتكبي الحادث وبأن تتعاون جميع الدول تعاوننا كاملا في الجهود

متحمسون لخدمة المجتمع الدولي بأسره على مستوى الأمم المتحدة بوصفها شريكا في السلام والعدالة والتنمية.

ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنسبة لزوجتي ولي بصفة شخصية. فقد تشرفت لمدة سبعة أعوام برئاسة المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والصرف الصحي. ولا تزال زوجتي تشغل منصب المحامية الخاصة لشؤون التمويل الشامل لأغراض التنمية. وقبل عامين، تكلم الأمين العام بان كي - مون خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية المئوية في قصر السلام في لاهاي، وقال: "هنا في لاهاي، تساعدون على استمرار نطاق سيادة القانون وتوسيعه. لقد بعثتم الحياة في سيادة القانون". ولم نأخذ هذه الكلمات الحارة باعتبارها مجرد إشادة، بل باعتبارها تحد ملهم، ومهمة جلية نهدف إلى مواصلة الاضطلاع بها، جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء في لاهاي ونيويورك وجميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب صاحب الجلالة فيليم - ألكسندر، ملك مملكة هولندا، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد نورسلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد نورسلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بصاحب الفخامة نورسلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

على النحو الكافي، فلا يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوره الرئيسي على نحو سليم باعتباره هيئة عالمية لصون السلام والأمن الدوليين وتسوية المنازعات. وتعد أفريقيا، على وجه الخصوص، ناقصة التمثيل، كما لا تُسمع أصوات مناطق وبلدان أخرى بما يكفي. وهذا يحتاج إلى تغيير.

وتؤمن مملكة هولندا بقوة التعاطف والحوار. فليس دائما ما نخبرنا أعلى الأصوات عن أعماق الحقائق. ففي الواقع، كثيرا ما تبين لنا الدول الأعضاء الصغيرة الطريق إلى الأمام. ومن الأمثلة على ذلك نداء الدول الجزرية الصغيرة الطويل الأمد لإيجاد نهج عالمي أكثر نشاطا بشأن تغير المناخ والتلوث البحري. فما من أحد يشعر بالحاجة الملحة لهذا النهج مثلما يشعرون هم. وأخيرا، لحسن الحظ، هناك المزيد والمزيد من البلدان الكبيرة بصدد وضع خطط عمل عملية.

وتعي مملكة هولندا مدى أهمية هذا الأمر. فثلاثة من بلداننا - أروبا وكوراكاو وسانت مارتن - دول جزرية صغيرة، وهناك ثلاث جزر أخرى في منطقة البحر الكاريبي تمثل بلديات خاصة لهولندا. ومن خلال خبرة هولندا لقرون في مجال إدارة المياه، فإنها واحدة من أفضل مناطق الدلتا المحمية في العالم، حيث تستثمر البلالين للمساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ. ولذلك نعزم التأكد من إسماع صوتنا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في وقت لاحق من هذا العام، وسوف نواصل الضغط من أجل جعل المحيطات أكثر نظافة.

والمبدأ الذي نسترشد به بسيط؛ وهو وضع مصالح جميع البلدان - الكبيرة والصغيرة - في الحسبان. فنسيان القوة حق، ونحن نؤمن بأن الحق هو القوة. وهذا أيضا يشكل أساس ترشيحنا لمقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨. ونحن

المتحضر، خلال السنوات الثلاثين المقبلة، الحكمة والإرادة اللازمتين كي يتجاوز العقدة الغوردية للحروب والتراعات. وينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين هي تنفيذ استراتيجية تقضي على خطر الحرب وأسبابه هائلا. وتحقيقا لهذه الغاية، وبمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة، أقترح أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥، تكون فكرتها الأساسية هي إطلاق اتجاه جديد في التنمية العالمية على أساس شروط منصفة حيث تتوفر لجميع الدول إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الهياكل الأساسية العالمية، وحيث يتم الحفاظ بشكل شامل على الموارد والأسواق والمساءلة في مجال التنمية البشرية. أولا، أقترح أن يتم تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس التنمية العالمية. وتتكون عضوية الهيئة الجديدة من الدول الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة ومن رؤساء جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي.

وينبغي تكليف المجلس الجديد بأن يصبح منظما اقتصاديا عالميا. ومن شأن المشاريع العالمية التي يضطلع بها هذا المجلس أن تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. فذلك يقطع شوطا طويلا في تقليل مخاطر الأزمات العالمية، وكفالة السلوك المسؤول من جانب الدول، مع تمكينها من الحفاظ على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

ونرى أن فكرة خطة مكافحة الأزمات العالمية، التي تجري مناقشة مشروعها بنشاط على هامش منتدى أستانا الاقتصادي، تأتي في الوقت المناسب جدا. والتحديات العالمية الأكثر إلحاحا وخطورة - الإرهاب، وانهيار الدول، والهجرة، وسائر المسائل السلبية - هي نتيجة الأزمات الاقتصادية، والفقر، والأمية، والبطالة.

الرئيس نزار باييف (تكلم باللغة الكازاخية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): من المناسب التفكير في الآمال الكبيرة لمؤسسي الأمم المتحدة في هذه الذكرى السنوية السبعين لإنشائها.

لقد حققت هذه المنظمة العالمية بالفعل أهدافا تاريخية ذات أهمية عالمية. أولاً، عاش كوكبنا بلا حروب عالمية طويلة سبعة عقود. ثانيا، لقد شهدنا إنهاء الاستعمار على نطاق واسع. وقبل سبعين عاما، أنشئت الأمم المتحدة من قبل ٥١ دولة في الوقت الذي كانت فيه غالبية العالم لا تزال تتألف من مستعمرات وأقاليم تابعة. واليوم، يشمل المجتمع العالمي ١٩٣ بلدا مستقلا. ثالثا، أصبحت الأمم المتحدة منبرا للحوار العالمي، وهذا أمر ضروري من أجل تحقيق الأمن والتنمية. وفي الأمم المتحدة، تدرك البشرية وحدتها في إطار التنوع وضرورة المشاركة في تحديد مصير كوكبنا. والجيل الذي أوجد الأمم المتحدة كان يتمتع بما يكفي من الحكمة لكي ينظر بعيدا في المستقبل. والعالم اليوم يجني فوائد أحلامهم وعملهم الدؤوب.

وتؤيد كازاخستان كل المبادرات الرامية إلى استعادة الثقة في العلاقات الدولية وتعزيز السلام والأمن على أساس القانون الدولي. وعلى مدار سبعة عقود، حاول المجتمع الدولي إيجاد صيغة فعالة لحل النزاعات العسكرية. ومع ذلك، لم ينخفض عدد النزاعات. بل إن النزاعات غالبا ما تتحول إلى أشكال أكثر تطورا وتعقيدا من الإرهاب الدولي، كما قد يحدث في ظل مناخ انهيار الدولة.

ويتعين على البشرية أن تحول تركيزها من منع نشوب النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع إلى استراتيجية تنمية جديدة من شأنها أن تجعل هذه النزاعات عديمة الجدوى. وتحقيقا لهذه الغاية، علينا أن نتسلح بالشجاعة للنظر إلى ما هو أبعد من الحاضر، إلى الوقت الذي تحتفل الأمم المتحدة فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها. وأعتقد أنه ستتوفر لدى العالم

كازاخستان. وكان لذلك الحدث أهمية عالمية. وينبغي للعالم أن يعترف به كتدبير هام لاستخدام الذرة على نحو آمن وسلمي، مما يعني أن البلدان الراغبة في تطوير الطاقة النووية لم تعد بحاجة إلى تخصيص اليورانيوم بأنفسها. علاوة على ذلك، نحن نعتبر أن إنشاء الحركة العالمية المناهضة للأسلحة النووية يشكل عملاً هاماً. وكل شخص على هذا الكوكب يمكنه ويجب عليه أن يساهم في عملية حظر التجارب النووية.

ثالثاً، ثمة خطر إضافي بالنسبة إلينا هو اضملال القانون الدولي وإضعاف دور المؤسسات العالمية. ومن المهم التذكير بأن ميثاق الأمم المتحدة تمت كتابته بدماء الملايين من ضحايا الحروب العالمية والصراعات المسلحة. وأي انتهاك لمواده، خاصة ما يتعلق منها بكفالة السيادة والسلامة الإقليمية للدول، قد يؤدي بالبشرية إلى تكرار أخطاء الماضي المأساوية.

ومن الأهمية بمكان منع فرض الجزاءات التعسفية، الأمر الذي يتعارض مع الميثاق والقانون الدولي على حد سواء. وأنا على اقتناع بأن الحق في فرض الجزاءات الدولية، التي يمكنها أن تؤثر سلباً على رفاه الملايين من الناس، ينبغي أن يبقى حصراً من صلاحية مجلس الأمن. وعدم التقيد بهذا المبدأ يقوض أساس النظام العالمي الحديث، ويكون من بقايا الحرب الباردة. وأود أن أشدد على أنه لا يوجد بديل من الأمم المتحدة كمنظمة عالمية. علاوة على ذلك، إن امتثال البلدان لالتزاماتها الدولية يظل حجر الزاوية في النظام العالمي الحديث.

إن كازاخستان تدعو باستمرار إلى تسوية سلمية للأزمة الأوكرانية، والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من جانب أطراف الصراع. والمهم بذل كل جهد ممكن اليوم لاستعادة الحوار، والتفاهم المتبادل، والثقة في العلاقات الدولية. لذلك، أقترح عقد مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى مستوى في عام ٢٠١٦، بهدف إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وبغية التصدي للأزمة العالمية، نحن بحاجة إلى الانطلاق من قواعد واضحة تتعلق بإصدار العملات الاحتياطية والمتاجرة فيها على صعيد العالم، نظراً لأنها لا تفي الآن بمعايير العدالة، والديمقراطية، والقدرة التنافسية، والفعالية، والمراقبة الدولية. وفي القرن الحادي والعشرين، يحتاج عالمنا إلى صكوك مالية جديدة ذات جودة عالية. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توحد قواها لإنشاء عملة جديدة تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وينبغي لها أن تكون ذات صلة بأهداف ومهام التنمية المستدامة والازدهار عالمياً.

ثانياً، في عام الذكرى السنوية السبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين ذريتين، أحث على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، حيث ينبغي أن يصبح الهدف الرئيسي للبشرية في القرن الحادي والعشرين. وأقترح أن نعتمد، تحت رعاية الأمم المتحدة، إعلاناً عالمياً يرمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولقد كانت كازاخستان أول بلد في التاريخ يغلق موقعاً للتجارب النووية، ويتخلى عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، ويساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ومن الضروري إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. ويجب أن تقدم الدول النووية لجميع البلدان التي تنبذ حيازة الأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال القوة.

في عام ٢٠١٣، أطلقنا في ألماتي جولتين من المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني. ونحن نرحب بالتوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة التي تتعلق ببرنامج إيران النووي. ومن الضروري اليوم ضمان حق الدول في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحصول على الوقود النووي. لهذا السبب، أيّدنا ووقعنا اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول إنشاء مصرف لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب في

كانت تقوم به آنذاك منطقة نصف الكرة الغربي في الشؤون الدولية. كذلك انتقل مركز التنمية الاقتصادية من العالم القديم في أوروبا إلى العالم الجديد في الولايات المتحدة بنيويورك.

لقد تغير عالمنا كثيرا منذ ذلك الحين. ففي القرن الحادي والعشرين، أخذ قطب النمو العالمي يتحول إلى آسيا، أكبر قارة في العالم، حيث يعيش فيها ثلثا سكان هذا الكوكب، وتتضمن موارد هائلة. والصعود القوي للاقتصادات النامية في آسيا أوجد واقعا جديدا في العمليات العالمية. ونحن بحاجة إلى استخدام هذا التغيير التاريخي وهذه الفرصة لتحقيق زخم جديد في العلاقات بين الدول. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اقترح أن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية نقل مقر الأمم المتحدة إلى آسيا. ويحدوني الأمل في أن يوافق مجتمع الأمم على هذا الاقتراح والاقتراحات الأخرى لكازاخستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

اصطحب السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

رابعا، أصبح تهديد الإرهاب والتطرف الديني عالميا في نطاقه. وأقترح إنشاء شبكة عالمية موحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الهدف، من الضروري للأمم المتحدة أن تضع وتبرم صكا شاملا لمكافحة الإرهاب.

خامسا، بغية دعم مبادرة الأمم المتحدة إلى توفير الطاقة المستدامة للجميع، سوف نقيم في أستانا عام ٢٠١٧ معرضا دوليا حول موضوع الطاقة في المستقبل. ونحن ندعو جميع الدول إلى المشاركة الكاملة في هذا المعرض. وبالتطلع إلى المستقبل وإلى وضع البنية التحتية لإكسبو ٢٠١٧، أقترح فتح مركز دولي في أستانا لتطوير التكنولوجيات الخضراء والمشاريع الاستثمارية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويمكن للخطوة الرئيسية صوب تحقيق خطة المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥، تحت رعاية الأمم المتحدة، أن تتمثل في وضع المفهوم الذي يقوم المستقبل الجديد على أساسه. ونحن بحاجة، بعد سبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، إلى تحديد واضح لأهداف المرحلة التالية من تطور البشرية. وأعتقد أن ذلك المستقبل الجديد سيتمحور حول سبل توفير الطاقة النووية والمائية، والأمن الغذائي، وبناء الثقة، والتفاهم المتبادل، وإجراء الإصلاحات.

إن كازاخستان كانت وستظل وسيطا في الجهود الرامية إلى مساعدة الأطراف المتنازعة في أوراسيا على التوصل إلى حل سلمي. فالتوجهات والمبادئ التي ذكرتها تشكل صلب حملتنا لنصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٧ - ٢٠١٨. وأدعو جميع المشاركين في الدورة السبعين إلى دعم ترشيح بلدنا.

قبل سبعين عاما، عندما أنشئت الأمم المتحدة كبديل لعصبة الأمم المنحلة التي كان مقرها في جنيف، اتخذ قرار بأن تكون نيويورك مقرا لها. وجاء ذلك نتيجة الدور الصاعد الذي

ومن أجل مواصلة الإسهام في إحلال السلام بين مجتمعات العالم، سعت المكسيك مؤخرا جاهدة إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، التي أصبحت الآن حقيقة واقعة. والمعاهدة هي الأساس لنظام دولي لتحديد الأسلحة التقليدية، يمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ويجعل تجارتها المشروعة أكثر شفافية.

والمكسيك دولة ملتزمة التزاما كاملا بتطبيق القانون وتوطيد حقوق الإنسان وإرساء السلام. ونحن نضطلع تماما بالمسؤولية الكبيرة المترتبة على عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٦. ويطبق بلدي اليوم بعضا من أكثر التشريعات تقدما في مجال حقوق الإنسان ويعمل على ضمان إنفاذها في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وعلاوة على ذلك، فإنني على اقتناع - والوقائع تدل على ذلك - بأن خبرة المجتمع الدولي وإسهاماته قد ساعدت على مواصلة جهودنا المحلية في هذا المجال. وتمثل الزيارة الوشيكة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى المكسيك دليلا واضحا على التزامنا بمواصلة الجهود المتضافرة مع النظام الدولي، ورغبتنا في ذلك.

ويتجسد مثال آخر واضح على المسؤولية التي نتحملها على الصعيد العالمي في قرارنا بالمشاركة في عمليات حفظ السلام. وترتب على عزمنا التاريخي أن يضع بلدي خبرته في مجال المساعدة الإنسانية في خدمة الأمم المتحدة. وما سبق ليس سوى بعض الأمثلة على العلاقة الوثيقة والإيجابية بين المكسيك والأمم المتحدة على مدار ٧٠ عاما.

نتيجة لتزايد أوجه عدم المساواة والأزمة الاقتصادية العالمية الشديدة والإحباط الاجتماعي الناجم عن ذلك، يتعرض العالم اليوم لخطر ظهور حركات شعبية جديدة بعضها يساري والآخر يميني، ولكنها جميعا خطيرة بنفس القدر. لقد شهد القرن العشرون وعانى بالفعل من الآثار الناجمة عن أفعال أفراد اختاروا، دون فهم أو شعور بالمسؤولية أو وازع أخلاقي،

الرئيس بينيا نييتو (تكلم بالإسبانية): لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما كاستجابة جماعية لأهوال الحرب. وعلى مدار سبعة عقود، كانت شعوب الأمم المتحدة عاقدة العزم على تنفيذ المثل العليا المتمثلة في السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي.

وتتجسد الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة بغية تحقيق هذه الأهداف النبيلة في عمليات حفظ السلام والأعمال التي تقوم بها وكالات مرموقة من قبيل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب أن نوضح أن العالم ما كان ليصبح كما هو عليه الآن من دون الأمم المتحدة، رمز التضامن والأمل في مستقبل أفضل.

منذ عام ١٩٤٥، التزم المكسيكيون أشد الالتزام بهذا المنتدى، الذي يشكل أكبر آلية متعددة الأطراف تهدف إلى نصرته السلام ونزع السلاح النووي وتحقيق أسى أهداف البشرية. فعلى سبيل المثال، بعد أزمة الصواريخ الكوبية، روجت المكسيك لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبفضل هذا الاتفاق، أصبحت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان.

كما أن للمكسيكيين باعا طويلا كوسيط في حل النزاعات في منطقتنا، ودائما ما نشجع على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ضوء هذا التاريخ، فإننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في عملية السلام في كولومبيا، فضلا عن إعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. واتساقا مع هذا الواقع الجغرافي السياسي الجديد، نكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عام ١٩٦٢.

وينبغي الترحيب بالطريقة التي وضعت بها خطة عام ٢٠٣٠. فقد تم إعدادها بصورة جماعية وبالإجماع، من خلال الحوارات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء.

وبرنامج عمل أديس أبابا، المعتمد في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد في إثيوبيا، سيتمكن الدول من تمويل التنمية المستدامة، التي هي أساس الشراكة العالمية النشطة، كما ذكر الأمين العام نفسه. ويوفر إطار سينداي، من جانبه، المبادئ التوجيهية للسنوات الخمس عشرة المقبلة التي سوف تتيح لشعوب العالم فرصة التمتع بأوطان أكثر أمانا.

أما بالنسبة إلى المؤتمر الحادي والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فهناك توقعات عالية بأننا سنكون قادرين على اعتماد التزامات ملزمة في باريس. ولا شك في أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم، والتصدي له يتطلب إرادة سياسية واضحة وقوية لكل بلد. وفي هذا الصدد، قدّمت المكسيك في ٢٧ آذار/مارس مساهمتها المحددة على الصعيد الوطني، وكانت أول بلد نام يفعل ذلك. ومن على هذا المنبر، أكرر دعوتنا جميع دول العالم إلى العمل بعزم ورؤية في سبيل التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

وبينما نشعر بالتشجيع إزاء الاتفاقات الرئيسية لعام ٢٠١٥، نحن نمضي قدما الآن في إصلاح مجلس الأمن وتحديثه. فتصميم هذه الآلية الهامة، التي تم إنشاؤها في عام ١٩٤٥، أظهر بالفعل قيودا كبيرة. ومن غير المقبول أن يُستخدم حق النقض للأغراض الوطنية البحتة، مما يعيق العمل الدولي المحتمل. وعلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية التي يجب أن يضطلعوا بها في جميع الأوقات، ولا سيما عندما تُنتهك أبسط حقوق الإنسان الأساسية. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، أيدنا مبادرة فرنسا التي تقضي بتقييد استخدام حق النقض في حالات الانتهاك

تقسيم مواطنيهم. ويجب أن تتحلى المجتمعات باليقظة إزاء من يقومون باستغلال المخاوف والشواغل ومن يثون الكراهية والحقد بغرض وحيد يتمثل في تحقيق أغراض سياسية وإرضاء طموحات شخصية.

وفي هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، علينا ألا نكرر الأخطاء التي تسببت في الكثير من الألم في الماضي. بل على العكس، فقد حان الوقت لإنقاذ المبادئ التي تعرفنا كبشر ودعمها؛ أي القيم السامية التي جاءت بالأمم المتحدة، ألا وهي السلام، والتضامن، واحترام حقوق الإنسان - احترام المهاجرين، واحترام المرأة، واحترام جميع الأعراق والأديان، واحترام التنوع والتعددية السياسية، وقبل كل شيء، احترام الكرامة الإنسانية. هذا ما تستحقه مجتمعاتنا.

صحيح أن عالم اليوم معقد ويسوده عدم اليقين ويصعب فهمه تقريبا، غير أن الانقسام ليس حلا. ويجب أن نقدر مرة أخرى القيمة الحقيقية للثقة - الثقة في العمل البناء، والثقة في الآخرين والثقة في المؤسسات. وقبل كل شيء، الثقة في أنفسنا وفي دولنا.

وكي نبني، لا بد من أن نقدم إضافة؛ وأن نحقق إنجازا، ويجب أن نتحلى بالمثابرة. وفي الواقع، يثبت لنا عام ٢٠١٥ أن الدول يمكنها التوصل إلى اتفاقات سامية وجريئة وابتكارية تفيد سكان العالم. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وخطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ والأعمال التحضيرية للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تكتسي جميعا أهمية تاريخية وتروج لنموذج جديد وتمثل تغييرا في طريقة تفكير الدول وعملها.

علنا عن تقديرها للأمين العام بان كي - مون في عمله على رأس الأمم المتحدة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مثال صارخ على القيادة الشاملة التي يتطلبها العالم.

وفي هذه الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تؤكد المكسيك من جديد التزامها الثابت بالمنظمة التي توحد الأمم، وتدعو هذه الأمم إلى العمل معا. إننا نفعل ذلك اقتناعا منا بأن تعددية الاطراف هي الطريقة المثلى للتغلب على المشاكل العالمية. وإننا نفعل ذلك اقتناعا منا بأنه من خلال دعم الأمم المتحدة، يمكننا أن نساعد في بناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنريكي بينا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس جمهورية البرتغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرتغال.

اصطحب السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس جمهورية البرتغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كافاكو سيلفا (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين على انتخابه، وأن أعرب عن أطيب التمنيات

الخطير للقانون الدولي وحقوق الإنسان، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. ويتمثل الهدف من ذلك في كفالة أن تكون قرارات الأمم المتحدة أكثر فعالية ومسؤولية، وقبل كل شيء أكثر تمثيلا للمثل العليا للبشرية.

وما من بلد في عصر العولمة محصن تجاه الذي يحدث في أماكن أخرى من العالم. ولا يسعنا أن نظل غير مباليين بمعاناة شعوب بأكملها. والحقيقة هي أن عصرنا يتصف بهجرة ملايين الناس بحثا عن ظروف معيشية أفضل. والمؤسف أن تجربة المهاجرين في جميع القارات، وفي المناطق كافة، تنطوي على المخاطر، والرفض، والتمييز، والإيذاء. وهذه الأوضاع تتفاقم عندما يوصم المهاجرون وأطفالهم ويلازمون على الصعوبات التي يمر بها بلد المقصد، إما بسبب الجهل، أو سوء النية، أو العنصرية، أو الانتهازية السياسية. ويجب ألا ندع ذلك الظلم أن يستمر. ويجب ألا نسمح بأن تُسلب روح التعددية والشمول من ديمقراطيات العالم. وفي ضوء تلك الرؤى من الاستبعاد والتمييز، علينا أن نوحّد جهودنا الرامية إلى إنشاء نظام عالمي لحماية حقوق المهاجرين بما يوازي التحديات التي نشهدها. فهناك ملايين المهاجرين حول العالم يتطلبون استجابة جماعية وفعالة - استجابة عالمية ينبغي أن تأتي من الأمم المتحدة.

وبالمثل، نظرا للنتائج القليلة التي تحققت خلال العقود الماضية، يجب على البشرية أن تعيد النظر في رؤيتها تجاه مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. وفي المكسيك، نرى أنه لا غنى عن وجود استجابة دولية تكون أكثر فعالية وعدلا وإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، خلال الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن المخدرات، يجب على المجتمع الدولي أن يبدى رغبة جماعية في كسر حالة الجمود، وإرساء سياسات عامة تضع رفاه الأفراد وكرامتهم في صميم اهتمامنا.

إن كفالة المقاصد والمبادئ التي أدت إلى ولادة الأمم المتحدة هي مسؤولية توحّدنا وتلزمنا جميعا. وتعرب المكسيك

وما فتئنا نهتم بشدة بتعميق الحوار المتعدد الأطراف بشأن استدامة المحيطات وتعزيز الجهود العامة للأمم المتحدة. وتتسرف البرتغال بأن تشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، لإنشاء نظام موثوق به ومفصل للمعلومات بشأن البيئة البحرية. وإصدار التقييم البحري المتكامل العالمي الأول (انظر A/70/112) خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن للأعضاء أن يعتمدوا على مشاركة البرتغال في إعداد صك ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستدامة استخدامه.

إن مسار عمل البرتغال موجه صوب الدفاع عن الطابع العالمي والفردى لكل حقوق الإنسان - لا الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً. ولمكافحة العنف ضد المرأة أولوية واضحة في هذا السياق. وأود أن أسترعي الانتباه إلى العدد المثير للقلق من حالات العنف الأسري التي تشمل كل المجتمعات والشرائح الاجتماعية على اختلافها، ولا يمكن أن يستمر ذلك بلا عقاب. وأدعو الدول كافة إلى تكثيف جهودها لوضع حد لذلك البلاء، وأرجو أن يؤخذ المؤشر النسبي في الحسبان عند التقييم العام للالتزام بأهداف التنمية المستدامة. وأؤكد أيضاً على الأهمية التي نوليها لحقوق الطفل، بما في ذلك الحق في التعليم، والسياسات المتعلقة بالشباب.

وفي الوقت الذي نشهد انتشار المعارك العنيفة في عدد من المناطق، لا بد أن نؤكد على أنه ما من نزاع، مهما بلغ تعقده، يمكن أن يرر الوحشية، سواء من جانب الدول أو أطراف من غير الدول. وحقوق الإنسان إرث مشترك للبشرية من واجبنا جميعاً الدفاع عنها، بغض النظر عن الجغرافيا. ومجلس الأمن يضطلع بدور رئيسي في هذا السياق. وبغية الوفاء بولايته

لنجاح أعمال الجمعية العامة في عام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي يقوم به الأمين العام. وكما الحال دائماً، بإمكانه أن يستمر في الاعتماد على دعم البرتغال له.

إن إنشاء الأمم المتحدة جاء في وقت فريد من تاريخ البشرية الجماعي. فالسعي لتحقيق السلام الدائم، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والمقاصد والمبادئ التي قامت عليها المنظمة، التي لا تزال نحترمها اليوم بعد ٧٠ عاماً، هي الإنجازات الكبرى للعالم المعاصر.

وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والقيم التي يلخصها تظل مرجعاً وبارقة أمل لمستقبلنا الجماعي. وإننا نرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي فرصة لا مثيل لها للدخول في عصر يتم فيه القضاء على الفقر، مما يفضي إلى عالم من العدالة والكرامة للجميع.

إن عام ٢٠١٥ أساسي أيضاً للمفاوضات بشأن تغير المناخ. فبعد سبعة عشر عاماً من كيوتو، يجب أن يتحلى المجتمع الدولي بالطموح في مكافحة ذلك التهديد لتنميته المستدامة بالذات. وفي مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، لا بد أن نتوصل إلى اتفاق دائم بحيث يكون عالمياً ومنصفاً وملزماً للجميع.

ومسألة المحيطات تتصل بتغير المناخ اتصالاً وثيقاً، وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرتغال في ضوء تاريخها وجغرافيتها وهويتها. وفي حزيران/يونيه، نظمت بلادي فعالية دولية بشأن استخدام المحيطات، "الأسبوع الأزرق"، شارك فيها أكثر من ٧٠ بلداً ومؤسسة دولية. وكانت مناسبة لمناقشة مفتوحة وتفكير استراتيجي بشأن تحديات الإدارة العالمية للمحيطات والاستخدام المسؤول لمواردها.

المتحدة، يتمثل في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في إطار من الديمقراطية والسلام والأمن.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني. والأمر الآن رهن بالأطراف المعنية كافة لضمان تنفيذه بالكامل.

إن أفريقيا تحتل مكانة خاصة في السياسة الخارجية البرتغالية. ولبلدي شركاء رئيسيين في أفريقيا، تربطنا بهم علاقات وثيقة في مجالات متنوعة للغاية، تتراوح من الحوار السياسي إلى العلاقات الاقتصادية، ومن نهج معالجة القضايا الأمنية إلى إقامة الشراكات ذات المنفعة المتبادلة. وعدد من البلدان الأفريقية التي تتخذ البرتغالية لغة رسمية - موزامبيق وكابو فيردي وساو تومي وبرينسيبي وأنغولا - تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها، وتشارك البرتغال والشعب البرتغالي في ذلك الحدث التاريخي المهم.

والحالة في غينيا - بيساو تستحق إشارة خاصة. وأنا على ثقة في أن قادتها السياسيين يدركون القيمة الأساسية للاستقرار السياسي والقدرة على العمل معاً من أجل تحقيق الإصلاحات الضرورية، بما في ذلك في قطاع الأمن، وفي مكافحة الإفلات من العقاب، وفي مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ذلك هو الإطار المطلوب لكي يتسنى للمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بشأن التعاون، المتعهد بها في آذار/ مارس في مؤتمر بروكسل. والنضج الديمقراطي الذي أبداه شعب غينيا - بيساو يكفي سبباً لكي يظل المجتمع الدولي متحداً ومنسقاً في دعم ذلك البلد. وسنبقى منخرطين أيضاً في المسائل المتعلقة بالسلامة البحرية، لا سيما في خليج غينيا. وقد شاركنا في وضع استراتيجيات الدعم الدولي وعززنا تعاوننا الثنائي مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية.

والبرتغال تعزز علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية. ولدينا رغبة مشتركة في أن يعرف كل منا الآخر بشكل أفضل وفي

بأنجع السبل، ينبغي أن يعكس واقع عالمنا. وهذا يتطلب توسيع العضوية في كلتا الفئتين وإعادة النظر في أساليب عمله.

والأوضاع الإنسانية المأساوية في سوريا والعراق وليبيا والعديد من حالات النزاع الأخرى ينبغي أن تدفعنا إلى التصرف بطريقة داعمة ومسؤولة. وبعض تلك الأزمات، وخاصة في سوريا، راح ضحيتها عدة آلاف من الأرواح بالفعل وأدت إلى واحدة من أكبر تدفقات اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن أن تظل تسوية تلك الأزمات رهينة طرق مسدودة من شأنها أن تفاقم حالة البؤس والمعاناة لأعداد كبيرة من السكان وتطيل أمدها. وتمشياً مع التقليد الإنساني الذي درجت عليه البرتغال، فقد أبدت تضامنها بإحلاص منذ البداية، كما يتضح من استعدادها لاستقبال عدة آلاف من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي يجسد القيم الإنسانية المكرسة في الميثاق. فكرامة الحياة البشرية قيمة مطلقة من واجبنا احترامها وحمايتها. من جهة أخرى، ولعدة سنوات، نواجه خطر الإرهاب الذي يزداد وحشية ويتخذ أشكالاً تبعث على القلق. ويقتضي ذلك التهديد ومن يمثلونه استجابات منسقة قوية ومواجهة حاسمة من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن تعالج تلك الاستجابات أيضاً القوى الكامنة التي تؤدي إلى الراديكالية والتطرف العنيف، مما يتطلب مشاركة الدول والمنظمات الدولية والطوائف الدينية ومنظمات المجتمع المدني.

ولا بد لي أيضاً أن أعرب عن قلقنا إزاء الجمود الذي يكتنف عملية السلام في الشرق الأوسط. فما من سلام دائم بدون تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تضمن أمن إسرائيل أيضاً. ونحث الأطراف المعنية على استئناف محادثات السلام، اقتناعاً منا بأن الحل الوحيد للنزاع، على أساس قرارات الأمم

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لارس لوك راسموسن، رئيس وزراء الدانمرك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الدانمرك.

اصطحب السيد لارس لوك راسموسن، رئيس وزراء الدانمرك، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد لارس لوك راسموسن، رئيس وزراء الدانمرك، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد راسموسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): قبل سبعين عاماً، ولدت هذه المنظمة من رحم الفوضى وأنقاض الحرب العالمية الثانية. ولدت ومعها الأمل ورؤية بأن المستقبل سيكون أفضل وأكثر سلاماً من الماضي. والبلدان الصغيرة والكبيرة وقعت على ميثاق الأمم المتحدة؛ وترتيب بلدي بين الموقعين هو الخمسين. وكان التزامنا بحل المشاكل المشتركة من خلال التعاون والحوار. فكيف يبدو عالمنا اليوم مقارنة بما كان عليه أجدادنا؟ الجواب بسيط. فقد أحرز تقدم كبير.

إننا نعيش في عالم أكثر ثراء. وقد انتشل الملايين من الفقر. وهناك زيادة كبيرة في عدد الأطفال - وخاصة الفتيات - الذين يلتحقون بالمدارس. وما زلنا نشهد نزاعات رهيبة في أجزاء كثيرة من العالم، ولكن انخفاض عدد ونطاق النزاعات المسلحة بين الدول. ومكافحتنا للأمراض الفتاكة أنقذت ملايين الأرواح. وهذا أحد وجهي العملة. نحن نعيش أيضاً في عالم متغير. فلا تزال النزاعات أكبر تهديد للتنمية البشرية. وعدد اللاجئين والنازحين يزداد بسرعة تثير القلق. والتطرف العنيف ينتشر. وحقوق الإنسان تنتهك. وكوكبنا يتعرض

تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية أسوة بعلاقاتنا التاريخية والثقافية. وأرحب أيما ترحيب بالتطورات الإيجابية المصاحبة لمفاوضات السلام الجارية في كولومبيا وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن اللغة البرتغالية أداة تواصل عالمية مهمة اقتصادياً. وقرابة ٢٥٠ مليون شخص من آسيا إلى أوروبا ومن أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية يعبرون عن أنفسهم بالبرتغالية في حياتهم اليومية وفي التجارة والأعمال والشبكات الثقافية والاجتماعية. كما أنها معتمدة كلغة رسمية أو لغة عمل في عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. والطموح المشروع لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية هو أن نرى البرتغالية وقد اعترف بها كإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، أكرر الالتزام الذي أعربنا عنه هنا في عام ٢٠٠٨. فالبرتغال، بعد ٦٠ عاماً من عضويتها في الأمم المتحدة، ما فتئت تلتزم التزاماً راسخاً بتعدد الأطراف الفعالة. وتشارك في العديد من عمليات حفظ السلام، وانتخبت لعضوية مجلس الأمن ثلاث مرات، وهي عضو في مجلس حقوق الإنسان حالياً، وتسترشد بالمبادئ التوجيهية للميثاق في تصرفاتها الدولية. وفي عالم متعولم ومتكافل كالعالم الذي نعيش فيه، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف القوية وحدها التي يمكنها ضمان القيم الأساسية للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والديمقراطية واحترام القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الرئيس أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

في المستقبل. وهم بحاجة إلى دعمنا. والداغرك تأخذ تلك المسؤولية بجدية شديدة. وفي العام الماضي، كنا ثاني أكبر مستقبل للاجئين السوريين في الاتحاد الأوروبي، قياساً على عدد السكان.

ونرحب أيضاً بمبادرة الأمين العام بشأن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أننا نحتاج إلى ما هو أكثر من جنود الخوذ الزرق لضمان السلام الدائم. نحتاج إلى مجلس أمن يكون مستعداً لاتخاذ القرارات الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين، ومعالجة النزاعات بفعالية وفي الوقت المناسب، مجلس أمن يعكس حالة العالم كما هو اليوم. ويجب أن تتوفر للمجتمع الدولي الأدوات المناسبة لمعالجة الحالة بشكل سليم، ويجب أن نتعامل بذهن متفتح عند تقييمنا للأدوات المتاحة لنا.

يهاجر العديد من الناس لأسباب اقتصادية، بحثاً عن حياة أفضل، وآمالهم في الواقع أمر مفهوم. ولكن من الواضح أن الهجرة الجماعية تحد هائل لمجتمعاتنا ولتعاوننا الدولي وتضامننا. أولاً وقبل كل شيء، الهجرة الجماعية هي تحدٍ عالمي، ويجب أن نعالج أسبابها الجذرية. يهاجر الناس لأنهم فقدوا الأمل في وطنهم. ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي الشامل للجميع في البلدان النامية هو هدفنا المشترك. ولا توجد حلول سهلة.

إن الأمم المتحدة هي جزء هام من الحل. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن التنمية والتقدم في بلدانها. ولكن علينا جميعاً أن نقوم بدورنا ونقدم المساهمات المالية اللازمة للتأكد من نجاحها. إن الداغرك على استعداد للقيام بدورها، كما فعلنا منذ عام ١٩٧٨. وما زلنا ملتزمين بهدف الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنمائية التي تبلغ ٠,٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الداغرك جهة مانحة إنسانية رئيسية، وسوف تواصل إعطاء الأولوية العالية لهذا المجال. في الأسبوع الماضي، قررت حكومة بلدي تخصيص ١٠٠ مليون يورو إضافية للمساعدة

للضغط بسبب ندرة الموارد وتغير المناخ. وهذا هو الوجه الآخر للعملة.

إن العالم يبدو معقداً، مثلما كان دائماً. ولا توجد حلول بسيطة، وما وجدت تلك الحلول أبداً. ولا بد لنا من الانخراط بنشاط والتعاون بشكل وثيق للتصدي لتحديات اليوم، كما فعلنا قبل ٧٠ عاماً. وفي رأيي، هناك ثلاث أولويات رئيسية للأمم المتحدة في السنوات القادمة. أولاً، السلم والأمن. وشأن شأن كثيرين آخرين من جيلي، فقد تبلورت نظرتي السياسية للعالم عام ١٩٨٩. فقد سقط الجدار. واختفى الستار الحديدي. واليوم، يواجه العالم، مرة أخرى، حالة كثيراً ما تحل فيها القوة والعنف بديلاً عن التعاون والحوار. ولا بد لنا أن نضمن تمكن الأمم المتحدة من توفير الأمن بشكل فعال في مواجهة أزمات وتهديدات أكر تعقداً من أي وقت مضى.

ففي أوكرانيا، شهدنا انتهاكات غير مقبولة تماماً للقانون الدولي ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية. وفي سوريا، يعاني المدنيون من انتهاكات مروعة يرتكبها التنظيم الإرهابي، الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ونظام الأسد. وما فتئت الحكومة الداعرية تدعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، ونحن نفتخر بأن نكون عضواً في التحالف الدولي ضد داعش. ولا بد من استجابة قوية وموحدة في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب، لا في سوريا والعراق فحسب، ولكن في أجزاء من أفريقيا، أيضاً، حيث يتزايد التطرف العنيف والنزاعات المسلحة. والداغرك ستؤدي دورها. ونخطط لزيادة مساهمتنا في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي.

والتدفقات الهائلة للاجئين والهجرة من العواقب الملموسة لتلك النزاعات. قرابة ٦٠ مليون شخص يفرون من ديارهم. لدينا مسؤولية دولية لتوفير الحماية الضرورية للاجئين. الكثير منهم لا يتوفر لهم غذاء أو دواء أو مدارس لأطفالهم أو أمل

جميع من هنا اليوم مستحقين لأصواتهم. ويمكنني أنؤكد لهم أننا نطمح إلى أن نكون شريكاً قوياً للجميع في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

التحدي الكبير الثالث والأخير الذي يواجه الأمم المتحدة هو تنفيذ خطة التنمية والتصدي بفعالية لتغير المناخ. وفي نهاية هذا الأسبوع، حظيت بامتياز وشرف المشاركة في رئاسة مؤتمر قمة التنمية المستدامة. وقد اعتمدنا الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والآن علينا أن نعمل من خلال السياسات الوطنية وعن طريق دعم البلدان التي تحتاج إلى المساعدة. يكلف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عدة تريليونات من الدولارات، وهو ثمن لا يمكن للحكومات أو المعونة وحدهما أن يدفعاه. إننا بحاجة إلى دعم من جميع الجهات الفاعلة - المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والعديد من الآخرين. ويجب أن نجد وسائل جديدة ومبتكرة لإشراك هذه الجهات الفاعلة إذا كنا جادين بشأن تحقيق جدول أعمال التنمية.

وهذا صحيح بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بمعالجة تغير المناخ. ولإعطاء مثال صغير، أنشأت الدانمرك صندوق استثمار للمناخ لتعزيز الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية والأسواق الناشئة. وتسهم المدخرات التقاعدية الآن في تمويل أكبر مزرعة رياح في أفريقيا، في بحيرة توركانا بكينيا. ونحن بحاجة إلى حلول أخرى من هذا القبيل لنحقق خطة التنمية ونتوصل إلى اتفاق طموح وملزم بشأن المناخ في باريس في وقت لاحق من هذا العام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

والحاجة إلى وجود الأمم المتحدة الفاعلة هي الآن أكثر من أي وقت مضى. وإذا أخفقنا في التعامل مع المهام الجسام التي نواجهها، فهناك خطر يتمثل في أننا سنقوض القيم والمبادئ الأساسية للميثاق. وقد كانت الدانمرك طوال تاريخ الأمم

الإنسانية والتدابير التي تدعم الجهود الرامية إلى التصدي للهجرة الجماعية من سورية والمنطقة المجاورة لها. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء احتمال أن الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بهذا ستتجاوز إلى حد بعيد التمويل المتاح، وإنني أناشد جميع الدول زيادة جهودها الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد حلولاً لهذا الحالة الاستثنائية.

وهذا ينقلني إلى أولويتنا التالية: حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. يبين ميثاق الأمم المتحدة بوضوح شديد أن الحقوق المتساوية التي لا غنى عنها لجميع الناس هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وأفضل سبيل إلى بناء عالم أفضل يتمثل في إطلاق العنان لقوة الفرد من أجل الصالح العام. واليوم، يعيش مزيد من الناس في ظل الديمقراطية أكثر من أي وقت مضى، ولكن حياة العديد من الناس ما زالت معرضة للخطر بسبب هويتهم أو ما يؤمنون به. وما فتئت الدانمرك تمارس سياسات فاعلة لحقوق الإنسان، مبنية على أساس الحوار بوصفه أداة رئيسية للتقدم.

إن حكومة بلدي مدافع قوي عن حقوق المرأة. إن المرأة حافز أساسي في جهودنا الرامية إلى ضمان التنمية المستدامة والحد من الفقر. وتشرف الدانمرك باستضافة مؤتمر "المرأة نبغ الحياة" في أيار/مايو من السنة المقبلة، وآمل في أن ينضم الكثير من الحاضرين هنا إلينا في كوبنهاغن. تشارك الدانمرك أيضاً في الكفاح العالمي ضد التعذيب، ونحن نعتز بأن نكون طرفاً في مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تهدف إلى التصديق العالمي والتنفيذ الأفضل للاتفاقية بحلول عام ٢٠٢٤. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في العمل من أجل ذلك الهدف.

وبعبارة أوضح، تلتزم الدانمرك التزاماً كاملاً باحترام القيم الأساسية للأمم المتحدة. ولذلك قررنا الترشح لمقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١. ويحظى ترشيحنا بتأييد جميع بلدان الشمال الأوروبي، وآمل أن نجدنا

السبعين للمنظمة العالمية الوحيدة لدينا، فهو أيضاً عام اتخذت فيه إجراءات جريئة من أجل شعبنا وكوكبنا.

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم، أحيانا من أفريقيا، الذي نجح في توجيه أعمال هذه الهيئة في العام الماضي، وهي الفترة التي شهدت بعض عمليات التفاوض الحكومية الدولية الصعبة.

لقد كانت مساهمته في تيسير تلك العمليات ونهوضه بخطة الأمم المتحدة هامين حقا، وندين له بالفضل على جهوده الدؤوبة. أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على تفانيه وجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

من الواضح أن ما حققناه هذا العام حتى الآن من خلال مفاوضات صعبة، وما توصلنا إليه من حلول توفيقية باعتماد اتفاق للشراكة العالمية في إطار خطة عمل أديس أبابا في تموز/يوليه، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت في القمة التاريخية التي اختتمناها من فورنا، جعلنا حقا نقف عند منعطف حاسم في تاريخ الأمم المتحدة. إننا لعلنا ثقة بأن نفس التصميم الجماعي الذي ستظهره الدول الأعضاء لدى قبولنا للتحدي المتمثل في تغير تحولي مماثل في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

إن ما أظهرناه من إرادة سياسية والتزام لدى اعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ يبعث فينا الأمل والتفاؤل بأن بوسعنا أن نكفل التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ ملزم عالميا، عند اجتماعنا في باريس في كانون الأول/ديسمبر تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، أود، سيدي الرئيس، أنؤكد دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة خلال هذه السنة الحاسمة والتاريخية.

المتحدة أحد أقوى مؤيدي منظمنا العالمية، وذلك لن يتغير. ويشرفني أن داغركيا قد تولّى رئاسة الجمعية العامة، وحكومتى ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم السيد ليكتوفت في عمله الهام.

كان لأجدادنا رؤية جريئة قبل سبعين عاماً خلت. فقد آمنوا بأن من الممكن إيجاد مستقبل أفضل لشعوب العالم. وقد كانت الإنجازات خلال تلك السنوات الـ ٧٠ استثنائية. وهذه الذكرى السنوية فرصة تاريخية لنحدد أهدافاً طموحة في المستقبل. لقد اتفقنا على خطة إنمائية جديدة. ويجب علينا العمل الآن لنبيّن لأحفادنا أننا قادرون على الوفاء بوعدونا اليوم وغداً وبعد ٧٠ سنة من الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الدانمارك على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد لارس لوك راسموسن، رئيس وزراء الدانمارك، من المنصة.

كلمة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية. اصطحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دسالن (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذا المنعطف الهام من تاريخ الأمم المتحدة. لقد كان هذا عاماً حافلاً بالفعل. وهو ليس عاماً نحتفل فيه بالذكرى

من دونها. فعلى الرغم من جوانب قصورها، لا تزال المنظمة العالمية الوحيدة لدينا، سواء كنا دولا كبيرة أم صغيرة، غنية أم فقيرة، فإنها توفر لنا منتدى فريدا لتحقيق أهدافنا المشتركة ومعالجة المشاكل العديدة التي نواجهها بصورة جماعية. إن التحدي الذي يتعين علينا التصدي له في هذه المرحلة من تاريخ منظمتنا واضح تقريبا. إنه يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها أن نجعل المنظمة هامة وفعالة بينما نسعى جاهدين بصورة جماعية لتلبية احتياجات وتطلعات شعوبنا في القرن الحادي والعشرين. إنني أعتقد أن ذلك الجوهر الرئيسي للاحتفال بالذكرى السنوية على نحو مناسب تحت شعار "أمم متحدة قوية تؤدي إلى عالم أفضل". ولكن الأمم المتحدة، في نهاية المطاف، وهي منظمة حكومية دولية، لا يمكن فهم مواطن القوة والضعف فيها بمعزل عن الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء. لذلك من واجبا تمكين المنظمة من الوفاء بوعودها في حقبة جديدة.

من الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة في حقيقة الأمر كائن خرج من رحم النظام العالمي بعد عام ١٩٤٥ ومن التجارب المدمرة للحرب العالمية الثانية والكساد الكبير الذي سبقها، وما لا شك فيه، أنها ألهمت نص وروح الميثاق. لقد تغير العالم تغيرا كبيرا جدا منذ ذلك الحين، إلا أن التحديات المعقدة والمتعددة التي نواجهها بوضوح اليوم، لا سيما التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف، والعواقب المدمرة الناجمة عن تغير المناخ، والتحديات الناشئة الأخرى في عصرنا، كلها تختلف كثيرا عن تلك التحديات التي تعين على مؤسسي المنظمة التصدي لها عقب انتهاء الحرب مباشرة. وفي الوقت نفسه، لا يقتصر الأمر على عضوية الأمم المتحدة التي تغيرت تغيرا هائلا على مر السنين بل يشمل الحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية لكوننا. أما اليوم، ومع الوتيرة السريعة للعملة والثورة الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات، فإننا نعيش في عالم يسوده الكثير من الترابط والتكافل. من هنا تحتاج

من دواعي فخر إثيوبيا أن تكون أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة. على الرغم من أننا في وقت الحاجة لم نتمكن من التمويل كثيرا على دعم عصبة الأمم التي كنا أعضاء فيها أيضا، غير أن إثيوبيا لم تفقد الثقة بتاتا في التعددية، وما فتئت نصيرا قويا لمبدأ الأمن الجماعي المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة. ارتكازا على هذا الاقتناع، لا تزال إثيوبيا مساهما نشطا في تعزيز مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال نشر قواتها كجزء من ذوي الخوذ الزرق منذ الأيام الأولى لتأسيس المنظمة. مما يبعث على الشعور بالارتياح الكبير لدينا أن نلاحظ أن إثيوبيا أصبحت الآن ثاني أكبر بلد مساهم في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالقيام بدور نشط في المساعدة لضمان أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية وأن تضمن الحصول على مقدار أكبر من الشرعية.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السبعين لتأسيس منظمتنا، حري بنا أن نُقيم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي شهدناها في السبعة عقود الماضية، واستخلاص العبر من التاريخ، بينما نمضي قدما. وما لا شك فيه أن العالم أحرز تقدما هائلا في طائفة واسعة من المجالات بتعزيز الأهداف النبيلة المكرسة في الميثاق. إن المنظمة تقوم بعمل جدير بالثناء لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومعالجة المشاكل الإنسانية. ومع ذلك، شتان بين ما تحقق حتى الآن والتحديات الهائلة التي نواجهها اليوم. إذ لا يمكننا أن نغفل ذكر العديد من إخفاقات منظمتنا، وهو أمر أثبتته باقتدار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، كون تلك الإخفاقات تتجلى بوضوح في مجال السلم والأمن، وكذلك فيما يتعلق بالمساواة في العلاقات الاقتصادية والعلاقات التجارية الدولية.

بيد أنه على الرغم من كل هذا، ثمة شيء يتحدث عن نفسه. أي أن الأمم المتحدة منظمة لا يمكن لأحد أن يعيش

لقد شرعت إثيوبيا في خطة تحويلية طموحة بغية بلوغ مركز البلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٢٥. ونعتمد أن نفعل ذلك على أساس نمو خالٍ من الكربون بالتكيف مع تغير المناخ "الاقتصاد الأخضر"، وهي استراتيجية مدججة بالكامل في خططنا الإنمائية الوطنية.

إن النتائج التي تحققت على مدى السنوات الخمس الماضية مشجعة للغاية، وأهمتنا للقيام بأكثر من ذلك، عن طريق تنفيذ خطة نمو وتحول ثانية سنشرع فيها قريبا. لذلك، فإننا ننظر في الفرص التي تنتظرنا بتفاؤل كبير، خصوصا أننا نتق أيضا بأننا جميعا عازمون على الانضمام إلى الالتزام الذي تعهدنا به خلال مؤتمر القمة الذي احتتم أعماله أمس.

وبذلك الإحساس العميق بالتفاؤل، أريد أن أختتم بتأكيد التزام بلدي مرة أخرى بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك بمواصلة القيام بدور نشط وبناء لتحقيق أهدافها النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

الأمم المتحدة إلى الأدوات الضرورية للتصدي لتلك التحديات والحقائق حتى تتمكن من تلبية احتياجات شعوبنا ودولنا على نحو أفضل في حقبة جديدة ومختلفة تماما.

إن الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة أمر معترف به منذ زمن طويل، بيد أن التوصل إلى الحل التوفيقي اللازم بين جميع الدول الأعضاء لم يكن سهلا. ومع ذلك، لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. من الواضح أننا إذا لم نقم بالإصلاحات اللازمة، لن يكون بوسعنا الوفاء بخطة التحول التي وضعناها لأنفسنا. لذلك لا يكفي أن نعتمد فقط الجليل المقبل من أهداف التنمية المستدامة التي تجعل تطلعاتنا الطموحة والتحويلية تاريخية حقا.

من الحيوي أيضا أن نجعل الأمم المتحدة صالحة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. إن الحاجة إلى الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مسألة حتمية بالفعل إذا أردنا تكريس الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة وجعل الأمم المتحدة أوسع تمثيلا وأكثر شرعية وفعالية. وفي ذلك السياق، من المناسب أن نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنكرر نداء أفريقيا بأن تكون القارة ممثلة تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، على النحو المعرب عنه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

نحن في إثيوبيا ما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وممتنون جدا لدعم ومشاركة الأمم المتحدة في مساعيها الإنمائية. ويُعزى التقدم الملحوظ الذي أحرزناه خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، بما في ذلك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، إلى حقيقة مؤداها أننا تولينا زمام مصيرنا بأنفسنا، ووضعنا استراتيجيتنا الإنمائية، وعملنا على حشد الموارد المحلية من أجل تنفيذ الخطة. ولكن علينا أيضا أن نستخدم على أفضل نحو التعاون الإنمائي الذي تمتعنا به مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.